١٣٨٤

الفوائد الضيائية

ملا الجامي

٤١٥

ف. ج

الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي، عبدالرحمن بن أحمد.
- ٨٩٨هـ. كتب سنة ١٠٣٨هـ.
١٦٠ ق مختلف المسطرة ٢١x١٥سم
نسخة حسنة ، خطها تعليق ، طبع .

١٣٨٤

الأعلام ٤ : ٦٧، شكشف الظنون ٢ :١٣٧٢
ا- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب - تاريخ النسخ جـ - شرح كافية ابن الحاجب .

ف ١٩٧ / ٣
ص ١٢٩٧ / ١٠ / ٤٠

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب الفرائد الغياثية الرقم ١٣٨٤
اسم المؤلف نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي
تاريخ النسخ ١٠٣٨
عدد الاوراق ١٦٠ القياس ١٥×٢١
ملاحظات نحو ٤١٥
ف ج

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما

الفوائد الضيائية

ملا الجامي

اعلم ان الظاهر ان يقدم المفعول ويؤخر الفاعل اذا خيف التباسه بالفاعل لان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول وقد يعرض له ما يوجب تأخيره عنه كما اذا اتصل به ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب غلامه زيد او كان الفاعل محصورا بالا نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او بانما نحو انما ضرب زيدا عمرو او كان المفعول مما لا يليق به الفعل نحو اكل الخبز زيد او كان الفاعل مما يجب تصديره نحو من رأيت او كان المفعول مما يجب تصديره نحو اي رجل تكرم او كان الفاعل مما يجب تأخيره نحو ما قام الا زيد او كان المفعول مما يجب تأخيره نحو ما ضربت الا زيدا او كان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين نحو ضربني وضربته او كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا نحو ضربني زيد او كان الفاعل اسما ظاهرا والمفعول ضميرا منفصلا نحو ما ضرب زيد الا اياه

فصل ان الحيوانات وغيرها ليس لشيء منها لفظ خاص يدل على جنسه بل لكل منها لفظ خاص يدل على نوعه وهو الذي يسمى اسم الجنس وقد يطلق على ما يعم النوع والجنس كالحيوان والانسان والفرس والحمار والشاة والبقر والكلب والسبع والطير والحية والعقرب والنحل والنمل والجراد والبعوض والذباب والقمل والبرغوث والدود والسمك والحوت والضفدع والسلحفاة والسرطان والتمساح والقرد والخنزير والفيل والجمل والبغل والفهد والثعلب والارنب والضب والفأر والهر والعصفور والحمام والدجاج والبط والاوز والنعام والغراب والحدأة والبازي والصقر والبوم والخفاش والنسر والرخم والعقاب والهدهد والخطاف والقنفذ والقرد والدب والزرافة والجرذ والسنور والسنجاب والدلق والوبر والسمور والثعلب والارنب والضب والفأر والهر والعصفور والحمام والدجاج والبط والاوز والنعام والغراب والحدأة والبازي والصقر والبوم والخفاش والنسر والرخم والعقاب والهدهد والخطاف والقنفذ والقرد والدب والزرافة والجرذ والسنور والسنجاب والدلق والوبر والسمور

تاريخ مولانا

جامی کہ گشت مائل جنت بشرح شد
فی رد فضہ کہ رقم بر در بہشت

کلک فضا کشید رقم بر در بہشت

تاریخ او و من دخلہ کان آمنا

تاریخ مولانا جامی

خوانندہ جامی بہشت شد خواند

کہ تاریخ وفات شیخ

رفع الفاعل عشرة اشياء وقد جمعتها في قوله

الظرف واسم الفعل والصفة التي ... تشبهت مع افعل التفضيل
والجار والمجرور المماثلة مع اسم ... المصدر اسمي فاعل مفعول
وكذا ان مصدرها فذونك عشرة ... كالفعل عليها في التنزيل

من العاقلين - العقول العاقلين

الجمع المعرف باللام يجوز ان يراد به البعض الى الثلث فقط سبع زاده

اصلا

ابد كودك سين آينه ملكند پاك
يول استك اولة نكرة براد

والفرق بين التقرير بال والتقرير بمن
ان التقرير بال للبيان والتقرير بمن
والتقرير بمن رفع الجهالة وازالة الاجمال

من قراءة السورة في شهر صفر ... من الفلاكة والشيب الهرم اذا عود بك من الفلق في القربة في حصار
من الفلاكة عند الشيب

اصحكك الله صباح السعيد چشم بد از ذات شريفت بعيد

رجل علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله رمضان فالمعلق
من الشهور يكون بعد ما قبل قبله رمضان فيكون المعلق
بعد رمضان شرف علم شريف اليه شرف نسبه
بيان يجوز ايلة اجاب او الواو

وعن بعض المشايخ ان من كان له مريض فليحمد الله تعالى
عند النوم ثم قعد على اسه ظاهر فصلى على النبي ثم قرأ
ان علينا جمعه وقرآنه ثم يمسح على رأسه ثم على
ان علينا للبيان مثل الفتحة في ان زيدا قائم
حرف يسر من ابل الطير وجد وما في معناه
اسم اراقه جعله كذا سر سرر سرير

ان بمعنى نعم الا والاصل ان يجاوز فان
سماه جاز ان جعله اسما لاحد الكلم وعرف
بالالف واللام غيرهما على الصفة وتقييده بزمان
الكلم فيبقى ما كان على ما هي عليه مصنفك كرح كالبيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغا
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في
سلك التحرير وسمط التحبير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه
الله تعالى عن موجبات التلف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية تفعه الله بها وسائر المبتدئين من
اصحاب التحصيل ومانوفيق الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رح
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها بهضما لنفسه
بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس لكتب السلف رحمهم الله تعالى حتى
يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فقط لم يجز فيا كيف يبحث عن احوالها وقدم
الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح يقال كلمه كلما من باب ضرب
كما في الصحاح وقد عبر بعض الشراح عن بعض ما غير انتهاها بالجرح حيث قال جراحات
السنان لها التيام ولا يلتئم ما جرح اللسان والكلم بفتح اللام جمع لا واحد له كالجرح
كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع لا يقع الا على

التلفظ فصاعدا والكلم الطيب يا تول بعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والو
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وهذا الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ
في اللغة الرمي يقال لفظت النواة اذا رميتها ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلو
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب واضرب والحكمي كالمنو
في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل له من خواصه
وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والا
لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا انقاس كلمات
الملائكة والجن والدواب الاربع وس الخطوط والعقود والنصب والالات
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد خرجا وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخص ووضع الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او
احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قيل خرج عنه وضع الحرف
حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان
يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم

وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد المعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو
اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مختلف معنى
اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على بعض ما مر عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا باذاء المعنى
وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا باذاء المعنى فان قلت قد
بعض الالفاظ باذاء بعض ما تاخر تكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وسواء من ان يكون لفظا او غيره فان قلت
قد بعض الكلمات المفردة باذاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر تكيف يكون
موضوعا لمفرد قلنا تنزيلا لتلك الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
بانه لو لم تلفظ وضع باذاء لفظ آخر مفرد كان او مركبا باذاء مفهوم كلي افرادها
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان
هذا الحكم منقوض بامثال الضمايم الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او
مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اتما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ح بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد و
التركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه بجواز كما يركب ما مثل
من قبل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح بما لا يدل جزؤه على جزء
معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا

وضع

ليس بهذا

والمركب

قبل الوضع

وكان النكتة

بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على
معنى محتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهو
مية وسيجىء تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو
ما لا يدل على معنى فى نفسها كالحرف سمى به لانه حرف اى طرف كالسمك
معنيين اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة
الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة
فى الكلام وهو لا يقع كما سيتوف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها بالفهم
عنها باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك
المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك
المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثانى وسو ما يدل على معنى فى نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغو
وسو المصدر وقد علم بذلك ان وجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة
حصر كل كلى واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به ان وجه
الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها
والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها كلمة مقترن باحد الازمنة الثلثة

انما لكونه واقعا موضع المظهر موضع المضمر
لزيادة التمكن فى الذهن واختاره لذلك
دون هذا للتعظيم

والاسم

والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها
معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا
المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى
ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد
على تفاوت فى الطباع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح
النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحد
منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل سو المجوع والمتضمن اسم مفعول كل واحد
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب
احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى
الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فخرج لفظ يتناول المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت فعلية مثل ضرب زيد وزيد قام
او اسمية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى النوعين
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه وقائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات
فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جيش مهلم وضرب

اى كالمركبات

احديهما اسندت بحيث

مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المص ظاهر في ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المص ايضا ينظ الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيدها بذلك
فح يصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او وصفا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد المقصود لذاته وح يكون هو الاسناد
الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يخفى (اي لا يحصل ذلك اي
الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يترقى الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اقسام
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن ابيتين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم
وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا
اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا

الاسم

الاسم ما دل على معنى كما ان في نفسه اي نفس ما دل على معنى الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دة على معنى باعتباره في
نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكيما كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره
اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته في غير انتهى كلامه ومحصوله
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان الخارج موجود اقائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه والمعقول هو مدرك تبعا وآلة للملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما اي من ان يحكم عليه او به
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وبهذا الاعتبار
صار لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليتعلق متعلقه
وبهذا ظهر المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كما ان في نفس الكلمة الدالة عليهم
واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين البين والبصرة نحو جعله آلة ليتوقف
حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه
ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه وبهذا ظهر معنى ما قيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وسيوافيك
من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا
بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع مدلول
الحرف لان العقل اذا لاحظه حاجة وانما يحصل بمتعلقه فيتعقل متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة

مثلا

اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بذكر متعلق

عند العقول

فان قلت ما الفرق بين الحاصل والمحصول
قلت الفرق بينهما عموم وخصوص مطلق
الحاصل هو الحاصل والحاصل هو المخصوص
لان الحاصل يدل الى اجمال وتفصيل والمحصول
يدل الى التفصيل فقط

وهو الابتداء وهو موضوع لفظ الابتداء او

المستقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتوقف احوالها وذلك المعنى
الكلى بكل ان يتعقل قصداً ويلاحظ فى ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا
ان يكون محكوما عليه اوبه واما تلك الاطراف فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان يكون محكوما عليه او به اذ لابد فى كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الاطراف لا تستقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وبهذا تبين المراد بقولهم ان الطرف يدل على معنى فى غيره
واذا وقفت على هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى
نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وبهذا هو
الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه اللزوم من كينونة المعنى فى نفس الكلمة و
يحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المتقدمين
ظاهرة فى المعنى الاخير وسواء رجع الضمير الى المعنى لعدم سبق تنبيها يدل
على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المص بهناك برجوعه الى
المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتاج حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالكلية
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزما فتعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فى منهوماتها
مضافة الى متعلقاتها مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم تلك
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد

فذكر المضاف والمضاف اليه لتخصيص الدلالة وعدم تقرره

انتهى

انتهى الاسم عن غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا لتوقف وما كان النقل دالا على معنى فى
نفسه لا فى غيره باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد
الازمنة فى الفهم عن النقل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لا
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الاحداث
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها بالتجريد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير تجريد كبعض المشتقات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقيات مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل
اصواتا كوضه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس شىء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لكنها ان سمى اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى
ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح ارادة
المعين ما سواه وبين الدلالة من الارادة وتما فرغ من بيان حد الاسم اراد
ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منتهيا بصيغة
جمع الكثرة على كثرتها وبين التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وبين جمع
وخاصة الشىء ما اختص به ولا يوجد فى غيره وبين امثلة جميع افراد ما هى
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اى لام التعريف وقال دخول حرف التعريف كان شاملا

الاعراب بهذا التركيب وهو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه و
اما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
يقال لم عرف الكلمة وهي معربة وانا عدل المصنف عن سوء المشهور عند
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب فمن لم يتتبع الا
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان المقصود من معرفة مثلا ان يعرف
انه انما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
علم معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وغرضه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به اجمالا وفصلا ما عرفه
من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي يقع آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركات باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه ى العمل بان يعمل بعض منها خلافا
ما عمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافا فيما يكون في العمل ليلا ينتقض مثل قولنا
زيدا مضروب وغلامي ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في هذه الصور في جميع
فتختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اواخر المعرب لم تختلف باختلافه لفظا
او تقديرا منصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي

قال ليس بتمام لام الجر واللام في ليبين متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من قولي الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف
آخره يعني اختلف آخر البدل الاختلاف او مايه الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على
تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوره الشيء اذا تعاوره اذا
تداولوه اي اخذه جاء واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل
الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
تصادفها ينبغي ان يكون علامة ايضا لذلك فوضع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني فوضع بحيث تختلف به آخر
المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وسوما مأخوذ
من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد عنه لانه يزيل الفساد والتباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي
انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر وتهذه الاسماء الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي
الحركات الاعرابية على قلة بالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي
علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا
كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية

المعتورة
الباب
الاعراب
الاختلاف
الاعراب
الاختلاف
الاعراب
الاعراب
الاعراب

غير مرضي مطلقا اى فى الاحوال الثلثة يعنى يكون الاعراب تقديريا فى هذين
النوعين من الاسم المعرب اما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استغل عطف على تعذر اى تقديرا الاعراب فيما تعذر او فى الاسم
الذى استغل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان مثل الاسم الذى فى
آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او
غير محذوفة كقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة وهو مسلمى عطف على
قوله كقاضى يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب باطركة وقد
يكون فى الاعراب باطروف فهو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب باطركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى هو مسلمى انما هو فى حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بستوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو
ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع الا على الواو
فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب باطروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى نحو جاءنى ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب بل صار تقديريا والملفظى الا الاعراب الملفظ به
فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استغل وما ذكر فى
تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

الفرق بينه التعذر والمنع ان المتعذر اليدى
كالخروج الاشارة من ظاهره بالالة والممتنع هو الذى لا يمكن حصوله
كان يستعمل بالمشتقة او لا كالخروج الى السماء بكنيه بالاعادة

فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها يكون فرعا لاعرابه كما انهما فرع لان
الاعراب باطروف فرع الاعراب باطركات ولما جعل اعرابها باطروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل منهما
بكل الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بالبقى المجموع بلا اعراب
ولو خص المجموع بالبقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة
الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل ظهرا وبقدر بان كالواو علامة
فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل ظهرا ويقدر بون وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة التثنية
وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وجعلوا النصب على
الجر لاعلى الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام والمناسبة
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع فى بيان
مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين اشير اليهما فيما سبق وما كان
التقديرى اقل آثار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقديرى اى تقدير
الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره لفظا
وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالفى الملحق
باطركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا
بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا ما لتنوين فان الالف
المقصورة فى الصورتين غير قابلة للاعراب باطركة ويبقى فى الاسم المعرب
باطركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول
موانعة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض من ان اعراب هذا الاسم فى حالة الجر

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

وبعرفه يوصف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف

واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم موصوف فيه علتان فاكثر ان باجتماعها

او بتكرار احداهما فيه مقامهما اي مقام علتين العلتان بان

تكون التسع تقوم آحد هذه العلة الواحدة مقامها اي مقام هاتين العلتين بان

تعد تلك الواحدة مرتين مما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور

التسعة لاكل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه

الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

ثم عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة

من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه

حال اذ المعنى ومنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف

اعني من قبلها او مبتدأ اخبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة

الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل

الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون

اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فلهم زيادتهم

جميعا وهذا اذا اطلقت جامدة زيدا كما من قبله اخوه فانه بدل على اشتراكهما في

وصف التركيب وتقدم احدهما عليه في هذا الوصف فقوله وبهذا القول تقريب يعني

ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لا لحفظ النظم بسهل اذ القول

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول يقتضي لاحقيق اذ العلة في الحقيقة

اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب ايضا لان الصواب في عدها خلاف

فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول

بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل

والاجوز ان يكون التقدير من تسع علل

لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف

اليه على ما الاخفش للعارف به فلن يجوز

ان يكون التقدير من تسع علل

ثم الشروع ببيان كيفيات ترجح

بمقدار الموصوف فلم يتركه

ما لا يقتضيه عقله

العلل ج

قوله النون فيما حقه

اذا العلة مجموع الالف

والنون

عند تعدد

اذا زائد

قوله منصوب على انه حال او صفة

موصوف محذوف منصوب

بمقدر اي اعني لان النون

اذا ذكرت مطلقة احتيج

الى تعيين المراد ويجوز

ان يكون مرفوعا على انه

صفة للنون لان اللام

تعهد التي لتعيين

للحافظة على الوزن بدل عليه

تنكير الواو اي او بدل المحذوف

موصوف اي نون زائدة او خبر

مبتدأ محذوف اي هي زائدة

والجملة معترضة عند الكوفيين

المذكورة

قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طارئ التنكير غالبا اما بوضع جديد

او باذالة فهو فرعه تحقيقا وان كان ما منه فهو لما كان التعريف فرعا للتنكير بحسب

المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف

وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ابراذ زينب مثال للمعرفة بعد

طلحة اشارة الى قسم التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد

مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال

لوزن الفعل وحكم اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على

علتين او واحدة تقوم مقامهما لان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية

فاذا وقع في الاسم علتان حصل به فرعيتان فيه الفعل من حيث ان فيه فرعيتين

بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع

الاعراب المختص بالاسم هو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة

فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير

لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة

في الكلام فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر والجمع فرع الواحد

والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل

فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا

وجد فيه هذا الوزن كان فرعا تنزيه الاصل وطهوره اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير

ضروري بخلاف ما اذا كان الوزن مختصا بنوع آخر فانه لا يجعل فرعا

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وباد

الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا

الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى ما كما في قوله للضرورة اي لضرورة وزن الشعر

قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار وقع

خرجه عن الوزن او انه خالف نظائره في السلامة اما الاول فكقوله صببت علي

لخالف

الخالف

لسفطين اياديا فيا عجبا

فخفض احدهما الى الآخر

اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي بوضوعة للوحدات الثلاثة وحدات تم يكون اوصافا بحسب الاصل ثم يستعمل فيها الواحدات مجازا وذلك المعنى المجازي

ثلثة ثلثة مثلث ملك معدول عنه

ثلثة تلثة احادنكع موحدنكع معدول

قوله واخر معدولة عن آخر من ثان قبل عشر

آخر من صيغة المؤنث فكيف يجوز ان يكون واحد

آخر معدولا عنه وهو على صيغة المذكر

على التفصيل اذا استعمل مع من تعين

فيه المفرد المذكر والمؤنث من بضع عشرة الجميعة

معصم

ان التصوب الجمعي عبارة عن وقوع خلاف

خلف الاخر قال الشيخ الامام رضي الله

يستعمل بدا وترك فعالى من خلف الى خلفه

ذكر النحاة فوائد في معناكم

قوله السبب الخ قوله العدل والوصف عدل السبب

قيل عليه ان السبب هو كون العدل لازما على

قيه عدل صيغة الى صيغة دون كون كل منهما

او احدهما الى صيغة ما ليس

حاشية في بيان العدل والمجاوزة

عن الشيء الخلاف لا يجاوز عنه

وملك ذو الرأي حيث اختاره

لا انهم سووا العدل فيما تقدم من هذه الاسئلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر وذلك لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار خروجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج ذلك المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا

مفاده خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها آت في معناها مكررا اذ دون لفظها والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما جاء في ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها تكرار لفظ مكرر

وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والشيب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العارضة التي حاصلة بجعل مشابه زيد اذ الصيغة لو كانت في ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا

واما وجه الاخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل استئخار احد عن الخير ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عن الالف واللام الى عن الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة الاخرى مثلها نحو جئتك وقبل كونها تميم عدي وليس آخر شيء من ذلك فتعين

ان

ان يكون معدولا عن احد الآخر به وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وتباس فعلا او فعلا او فعلا او

الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه
العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب آخر وحكم ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها سواء كان
بهذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يلحقه الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وبهذا يندفع ما قيل عرض له الاشتقاق
لا بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لا صالته لا العرضي لعروضه فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في تبيين
سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
على الوصفية لا ان يوضع الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه بالنقض بان فجره عن سببية منع الصرف بالغلبة اي
غلبة الاسمية على الوصفية ومنع الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث لا
يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوع لكل ما فيه سواد ثم
استعمل في اطية السواد بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك
من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مغفرة الغلبة حرف
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مغفرة الغلبة
اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي

فيها سواد وبياض وارقم حيث صار اسما للقيد من الجلد لما فيه من الوصفية اي به
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية بالغلبة لكنها بحسب اصل
الوضع اوصاف لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية اعني بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن والوصف في الاصل والحال وضعف
منع اربع اسما للنسوة على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الاربع
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة و
اخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخيال
ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف الثاني التنطي الحاصل بالالف والنون فانه لا شرط لكن قال في بسيته
منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث بغير التانيث لازمالان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان وكان العلمية وضع ثان وكل حرف وضع كلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كزينب اي كالتانيث اللفظي بالتاء
في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فارقا ما في التانيث اللفظي اشتراط بوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه فلابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
او شرط لحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة
الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب او وسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن احتمال التنوين
الذي يعارض ثقل احد السببين فترجح تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذلك العجمة

لان لسان العجم ثقيل على العرب ثقيل فحقه الجوار صرفه نظرا الى انتفاء شرط لحكم تاثير
التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة وجواز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه
وترتيب وسقوعلى الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
صرفها امازينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط لحكم تاثيره وسواد الرياة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط لحكم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واتماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط لحكم تاثيره
وهو العجمة فان كل اسم يؤدى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوى سماعى باعتبار معناه اذا سمى به رجل مذكر لان التانيث المعنوى
الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الحينية اذا سمى به رجل
ممنوع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه
اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف فعلى مذكر
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب
اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعنوى لان التعريف
الحرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف بالتعريف
ان تكون علمية اى يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او نسبة الى العلم بان تكون حاصلة فى صيغة على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلنا
مشروطة بالعلمية لان تعريف المعرفات والمبهمات لا يوجد الا فى البنيات ومنع
الحرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل عند المصنف منصرفا او فى حكمه
كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الحرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما
يفيد لفظة ما يلزم ان يكون المشروط على الشرط
وهو محل المراد من المعرفة هنا فتوضح
فيه التانيث فيكون التعريف العلمى شرطا ان يكون
علما وهو ضيح حينا شيء شرين

جعل

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان
وعية التعريف للتذكير اظهر من وعية العلمية اليه وهى كون اللفظ موضوعا غير
الوب وتاثيرها فى منع الحرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اى منسوبة
الى العلم فى اللغة بان يكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او
حكما بان نقلة العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراءة المجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما فى العجم وانما جعلنا شرطا لئلا يتصرف فيها مثل بقم فانهم
كلاما هم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الحرف وعلى هذا الوسيم بمثل جام لا
يمنع صرفه لعدم علميته فى العجمية وشرطها الثانى احد الامرين محركا الاوسط
او زيادة على الثلثة احرف لئلا يعارض الحقه احد السببين ممنوع منصرف
هذا التوجيه بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا
اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع
سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت
العجمة مع وجود سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبار
فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال وشتر
وسواسم خصين بدياكر وابراهيم ممنوع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان شتر
تحرك الاوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نوح ولذا قدم انصرافه مع انه متفرع
على انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان

جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل من شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لان الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع لان الضبع اسم جمع لضبعة كعظيم البطن سمي به الضبع
مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع
صرفه هو اعتبار الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هي الانثى الضباب
قلت علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بعد القول ولم يقل الجمع بشرط ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة
وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسيأتي جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع فحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل مما يقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو وان لم يصرف في
الاكثر من موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
وقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل فجاز في
منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من
قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فتأمل

ومن كان قبل ذلك فليس بعرق
وهود قبل اسماعيل ح
كل جمع سالم مجموع على وزن فاعلون
و فاعلات وما عدا هما جمع التكسير

اسماء الانبياء وعليهم السلام ممنوعة عن الصرف الا اسنة محمد وصالح وشعيب
وهود كلوطا عربية ونوح ولوط طلقتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
بنوح ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح ط ع
وشعيب قايم مقام سبين سطة اي شرط فيه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الفا فحرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن
وتسمى التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في
بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايا مانين وادلمانين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن
قبول التغيير فتدل على غيرها منقلبة عن تاء التأنيث في الوقف او المراد بها
التأنيث باعتبار ما كان في حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة واما
اشتراط كونها غير تاء التأنيث لو كانت بها كانت علما لازمة المفرد كمزادة فانها علما
زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في قوة الجمعية فتجوز ولا تجمع
اي اذواج نحو مذاكير فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في الاصل ولا تجمع
مدائن وهو لفظ آخر ظلاف فزانة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء ففاعيل جمع
سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما ما يكون بالتاء
فاما ما يكون بغيرها فتمتنع صرفه لوجود شرطي التاثير فيه كما جد مثال ما بعد الفه
حرفان نحو مصابيح مثال ما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مزاودة
واشاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء تنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وسوكوتا بلا تاء وحضاجر علما للضبع تنذ اجواب عن سؤال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم

الصيغة

هذا الجواب على تعميم الجمعية لما على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازن او قد قيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير كتمر جمع سراويلة تقديرا او وضعا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان ما هذا الوزن من الجموع الجمعية لم يمنع الصرف قدر
حفظا لهذه القاعدة انه جمع سراويلة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سراويلة
ثم جمعت سراويلة على سراويل وانما صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية
تحقيقا والاصل في الاسماء الانصراف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع المحتاج الى التنصيص عليه وهو جواري اي كل جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا في حالتي الرفع
والجر مثل قاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه واوخال
التنوين عليه تقول جاءني جواري ومررت بجواري كما تقول جاءني قاض ومررت
بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة تقول رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
متقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جواري
في قولك جاءني جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم استثقلت الضمة والياء فحذفت
لالتقاء الساكنين فصار جواري على وزن سلام وكلام فلم يلتبس على صيغة
منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه

الجمعية

فيه نظر لان الاعراب لمنع الصرف ومنع الصرف معنوي
والجواب ان منع الصرف معنوي من حيث الحقيقة
ولفظي من حيث الحكم فاعتبر الحيثيان شرح

الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف كالمنطق له المقدر ولهذا اجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر
بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقدير منع
الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فلما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جواري بالضم بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض التنوين عنها فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جواري وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت المركب وهو صيرورة كلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد الجمع وبصري علمين مشروط العلمية
بأن من الزوال فتحصل له قوة تتوسط بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة
لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه
ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات فلا تبقى شرائط فيها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو نطق بها التفهيم يمكن
ان يفوت تلك الدلالة واذكيات من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون
جزء كلمة من المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه ورفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها
من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا فلذلك

قوله فكيف يؤثر المضاف اليه اذا كان في طلب
شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء وما
بناء ويستحيل ان يكون فيه اقتضاء وما
الاضافة في حكم كلمة واحدة فكذا في المركب

19

قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وصل قوله
وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى موالي وكان
بجوه ولكن عبد الله مولى موالي يستشهد
بجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بسكون
الياء حذف الياء الاولى وزيدت
الالف للاشباع والتاخير
ما فيه من المبالغة
في الهجو

ولا اضافية فانه مركب من المضاف والمضاف اليه
وهو مصدر من صار يصير ضاف الى كلمتين
وهو اسم او اكثر معطوف على كلمتين
كلمة جنس بها ما هو واحد او متعدد كلمة ٢ هو
من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
وذكر المفعول منصوبا

وفيه تامل لان تاثير الاضافة في المضاف
تعريفا او تخصيصا لا في المضاف اليه
لان المضاف اليه على اول حاله وما تاثير
وما تغيير لها فهم من التعريف والتخصيص
مثل ان هريرة وابي عثمان
وام كلثوم وغيرها منه
عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات التي
على جميع ولا بعدة ان يحكم بعدم الصرف
وان لم يظهر اثره لفظا عند التصدير

لانها بمنزلة آخر الكلمة

قوله وفي كان عدم التعريف غالبا والمعرفة
معلوما كان لفظا او لا في الاول واقعا
موقعه وفي الثاني واقع موقعها ان
للمتكلم كلمة عدد

لان الاعلال بحث في ذات الكلمة
ومنع الصرف بحث في احوال الكلمة
والبحث في الذات مقدم على البحث
عن الصفات والكلمة الحاصلة من اعلال
شرح

احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم
صاحب هذه البلدة وجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او
اسنادية او غيرهما والالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف كسيمان علم
مزيد بن لاحتوائه على حروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي
التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما والنحاة خلاف في ان سببيتهما مانع من
الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما باثرهما اللفي التأنيث
والراجح هو القول الثاني ثم انه ان كان في اسم يعبر به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والوصف اما ان لا يدل على ذات متلبسة بحدث معين او يدل كفاطمة
كرجل وفرس او يدل كذلك وضارب ومضروب فالاول يسمى جامدا والثاني صفة
فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو بهذا المعنى اللغوي الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
لفظه ان لا تتقدمهما تاء التأنيث او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
زيادتهما او يمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كعمران كان اسما او صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط امتناع فعلانة
بمعنى امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على
حالها وليهذا انصرف غريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه
وجود فعلى بمعنى ما لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث
على حالها ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن اي انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط امتناع فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه

لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة
دون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين فان مؤنثه ندمانة
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لانه مؤنث ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص او كان في الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط معه احد الامرين اما ان يختص
اللفظ العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر
صيغة الفعل الماضي المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس
بذر قاد وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما بتقدم اسم
يختص بالفعل لا يوجد في الاسم الا عارضا نحو اذهب بنو فلان
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل حرب علما لابنة اللفعول لو جعل
علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما قيدنا بابنة اللفعول
فانه على ابنة الفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او
يكون غير مختص لكونه في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
كالزيادة حرف او حرف زايد من حروف انيمن كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف
زايد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه خرج الوزن بهذه الى آخره لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل لتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله لم يرد
عليه اربع اذا سمي به رجل فان كلا من التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا
اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي ومن اجل
الخلاف عدم قبول التاء امتنع احد من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم
غير قابل للتاء قياسا مثالا للاربعة وباعتبار
امتنع من الصرف مثالا للاسود والارقم فلا يرد
ايراد السؤال

قبول التاء او انصرف جعل القبول التاء بل جعله للمنافرة القوية على العدل والسبب
او صافية علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف
بالسببية المحضة او مع شركة لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الف التأنيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية
اذا انكر بان يؤول العلم بواحد من ايها عة المسماة به نحو رايت زيدا ومررت بزيد
آخر فانه لا يزيد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق عرف لما تبين ان ظهر حين بين السبب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى
السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه ذلك فى التأنيث بالتاء لفظا او معنى
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما يبقى من الاستثناء
الاول اى الا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
فانها معهما مؤثرة كما فى عمر واحد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واخر وهما اى
العدل ووزن الفعل منضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شئ فيها من اوزان الفعل المعتبر فى منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد
شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
لا مجموعهما فاذا لم يكن الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بغى بلا سبب اى لم يبق
فيه من جهة يوسب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد استثنى
احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر الشروط بالعلمية منافيه
هو وصف كسببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى
ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا او قيل على قوله وهما متضادان ان

اصحت بكسرتين علما للمخازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر
من صت يصت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه اى علم ان الصحت بكسرتين معدول من اصحت بضمتين
والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصحت بكسرتين وان لم يشتهر فالاولى ان
الذى يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
فى اصحت ورآه العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء ومثل احترازا عما
اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور
ابو الحسن تلميذ سيبويه وان كان قول التلميذ اظهر مما وافقه ما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند الى لغة الى الاستاذ وان كان غير مشخص تنبيها على ذلك فانصراف
نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى
فيه خلل فيه سكران وانشانه وخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بعض كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فانه منصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اى انا نخالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه عارضت العلمية بالتنكير لم يبق
مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت لم لا نسلم ان لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لانا نعارض على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه
اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية

اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
خلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جائز ومشتق فكان اقوى خلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا المسند اليه الفعل بالاصالة لانا التبعية ليخرج
عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرور
غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعد كما وشبهه اي ما يشابهه في العمل واما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف ونحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير
في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقدمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه
جوازا كزيد ضرب غلامه من بكر حكم فان قلت قد يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدأ نكرة والخبر
ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر ما يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول لم
يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو
على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد بمثل زيد
في قام زيد هذا مثال لما اسند اليه الفعل وبمثل ابوه في زيد قام ابوه مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان

يتقدم

يتقدم عليه شيء من معمولاته لانه كما مر من الفعل لشدة احتياجه اليه يدل على ذلك
اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب
غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع
الضمير وهو زيد لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى
ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان
هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى ربّ
الجزاء وادراج التي الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما
بالوضع اذ لم يتعذر ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه
ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وبين اما لفظية نحو ضربت
موسى عيسى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صوري التقديم والتأخير نحو ما
ضرب زيدا الا عمرا او بعد معنا نحو انما ضرب زيد عمرا او وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فبهما

قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول هذا المعنى
مصدر معلوم او يقال وجب تقديمه اي كون الفاعل مقدما
هذا المعنى من مصدر المجهول الذي معلومية للمصدر
المجهولية للمصدر باعتبار معلومية فعله وجهولية

والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلما ينقلب المحط المطلوب فان المفهوم
من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا الحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
بشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد الحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انتقلب احدهما بالآخر انقلب المحط المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه الحصار ضاربية زيد
في عمرو اذ المحط انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب المحط فلا يلزم تقديم الفاعل لكن
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على الشيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد الحصار صفة
كل منهما في الآخر وسواء ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة
وقوع المفعول بعد الا لان المحط هناك اجزاء الاخير فلوا خر الفاعل انقلب
المعنى قطعا واذا اتصل به ما يعود الى الفاعل ضمير المفعول كقولنا ضرب زيدا الا عمرا اوقع
الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا واتصل مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيدا وجب تاخيره
اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير
المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا
او معنا ما لئلا ينقلب المحط المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا و
الفاعل غير متصل لمنافات الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
قوله واذا اتصل به بناء افتعل للاتخاذ جعل اصل الفعل مثل اتصل في مقام
يعني اخذ وجعل مصدر الفعل مفعولا للاخذ فيكون حاصل المعنى في قوله
واذا اتصل به ضمير مفعول اي اخذ الفاعل الوصل ضمير مفعول تقرير المحرر

اوله سبق جدثا امسى بها متناويا من الدلو والجوزاء غاد ورواح

الدلو والجوزاء برجان من اثنا عشر برجا

فاعل سبق قوله غاد ورواح وجدثا مفعوله وجملة وما بعده الى الصفة في محل النصب على انه صفة لجدثا ومن الاولى متعلق بسبق حلبي

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي
حذفا جائزا في مثل زيدا اي فيما كان جوابا لسوال محقق اللام للوقت اي وقت سوال محقق
عن من يقوم بها القيام فيجوز ان يقول زيد فحذف قام اي قام زيد بذكره واما قدر
الفعل دون الخبر لان يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها وهو
الفعل فالحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر
كقول الشاعر مرتين يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله حذاري اي عاجز وذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه حذاري بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما رواية ليبك على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه خصوصة متعلق بضارع اي يبكيه
من بذل وبخل عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا لليهود الاذى الالم وآخر البيت
ومختبط ما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كطوالع جمع طالعة وما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا مختبط مالا بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
مالا وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا
واجبا مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ان في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لدفع الابهام الناشئ من المحذوف فانه لو ذكر
المفسر لبقي المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بين المفسر والمفسر نحو قولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
واعلم ان احذف الشيء في محل فلا بد فيه من قرينة والقرينة المطلقة والقرينة المخصوصة
فمطلق القرينة في قوله وان احد من المشركين استجارك هو حرف الشرط والقرينة
المخصوصة على كون المحذوف فعل استجارك الفعل الثاني بعينه اي استجارك الثاني تفسير لذلك الفعل

وجوبا وهو اسبجار كل الاداة المفسر بالمستبجر كل الثاني واما وجب حذفه
لان مفسره قايم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يجذف اى
الفعل والفاعل معا ودون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اى نعم قام زيد فحذف لجلية الفعلية وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف جايز
بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالفعل فعلى
فى الكلام المسند الى الاسمية بان يقال زيد قام بكون
الجواب مطابقا للسوال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع فى اكثر من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا لان الكلام ظاهرا واقعا بعد طى اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه تنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما يطلبانه اليه ويصح ان يكون هو مع
وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل مع لا يتصور تنازعهم
الواقع بعد هما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يكن قطعه بالنحو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد ونه لفساد
المعنى لانه يفيد حينئذ ان الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع

لان المتصل فى الضمير المتصل الواقع بعد هما يكون متصلا بالفعل وهو مع كونه متصلا

تنبيه

ههنا ما يكون على طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المتصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متنقين فى اقتضاء الفاعلية
مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون ذلك
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متنقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متنقين فى ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيدا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو
القسم الثالث المقابل للاولين فقولنا مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واقعا
بلفظ واحد مثنى للقسم الثالث لانه اذا اختلف فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل
مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى
واكرمت زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وغير ذلك عسى ما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا على اختيار النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى مع قبح اعمال الاول
وقال الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع جواز اعمال الثانى بشرط
ان لا يكون الاسم الظاهر مجرورا بالاضافة مثل ضربت وضرب زيد غلامه عمرا
والاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين

قول ومختار البصريون
اى اخذ العلماء البصريون الخبير اعمال الثانى للقرب والجوار

تنبيه

وبداية لان المذهب المختار الاكثر استعمالا اخرت الفاعل في الفعل الاول اذا
اقتضى الفاعل بجواز اظهاره قبل الذكر في الجملة بشرط التغيير ولزوم التكرار
بالذكر واتساع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد المتعاطفين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا استتر جوازا كما في الكافي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف لحذر ان
الاضمار قبل الذكر وينظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للكوفيين اعني انه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما اظهار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني فاعلا
اضمر به وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره نحو ضربني واكرمني الزيدان او اظهاره بعد الظاهر
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اظهاره بعد الظاهر
كما في صورة تاخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيدا وهو رواية
المبرد غير مشهورة عنه وحذف المفعول لغرض الاختصار او لتذكره وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا لم يستغن عنه اظهر ثانيا المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما سوغه الكوفيين اخرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واخرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه لحذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط

وهو جائز اذا اخرت المفعول الى الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تقدمه
واجاز حذفه ليلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمت زيدا الا ان مانع من الاضمار كما هو
القول المختار وهو الحذف كما هو المفعول الغير المختار فاذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فعمل الزيدان فاعلاه ومنطلقا مفعولا له واخر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما مر وبوانه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اخر ضمير مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا لا يقال انه لا يتصور
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الى فاعل اتصف ذاتا
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى
امر واحد فلا تنازع وانما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس ولو انما السعي لادنى معيشة كفانا ولم اطلب قليل من المال فانما
قالوا قد تنازع الفعلان اعني كفانا ولم اطلب الى كم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرئ القيس الذي هو افصح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفانا
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من التنازع لفقد ما هو المعنى على تقدير توجه
كفانا ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء الكفاية
قليل من المال وثبوت طلبه اياه لكل منهما وذلك لانه يجعل مدخول الا مشتركا
كان او جزءا او معطوفا فاعل احدهما منفيا والمنفي من شانه ان ينفي ان يكون مقول

دفع الشارح قدس سره بتفسير قوله اى فاعل ذلك
المفعول ما يرد على المصدر ان ضمير قوله فاعلا ان
كان راجعا الى كل مفعول فكون قوله هذا
منافيا لقوله ولا يقع المفعول الثاني
ولا الثالث اه تبه

لم اطلب بخذوفا اى كم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الماضي اعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى
بعد ان الآسي لا دنا معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل
اثابت وآسي له مفعول بالم يستم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه لى فصل المبتدا حيث قال
ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لكل مفعول
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعل الفعل
متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان
تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضي المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل
استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيره مما من الافعال المجهولة المزيد فيها هو
لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
ما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الثاني لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد
المصدر غير تام هو المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسندا او المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشروط بالعلية فلو كان
معها لجاز جاءني اكراما لك بالنصب والاشعار خلافه ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت والمفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا يدون الواو فانه لا يصح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي تجوز وقوعها موقعه معين اى المفعول به اى

قوله فلا يقع المفعول الثاني اى لا يقع بظاهره لا يقع من لا يصح
وجعل مصدرا لا يقع فاعلا كلامه لا يصح او يجعل مفعولا لتذكر
الكلمة بحسب اقتضاء ذلك الفعل مثلا بناء معنى المفعولية عند اهل العرف
كذا قرره الفهتا د
لوقوعه

قوله فلا يكون الا احدهما ان كان الاستثناء من المجموع فيكون الاستثناء
استثناء منقطع وان كان الاستثناء من احدهما فيلزم ان يكون
الاستثناء استثناء الشيء عن نفسه وهو باطل والحق تفسير
الشارح وهو لا يوجد شيء من الامرين الدائرين بين مجموع هذين الشيئين
وبين احدهما فيكون الاستثناء استثناء متصل والمستثنى منه محذوف مع
قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال
اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون فيها كلمة العدل
ووزن الفعل والعلمية فاذا تكرر زال العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل
لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لا يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا تكرر
صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اى لا يجتمعان
معا بالاستقراء متوسط اذا خافض لشرطه ومنصوب لجوابه ردكلوا
مثل شرطية مجرورا بمضاف اى لورا وشرطيا تاويليا مفرده
او لو مضاف اليه او لورا ذا لك اولك دون ومنصوب لجوابه يعني جوابا لك
مفعول فيه د مثلا ان تبقى الاعراب فيهما لشرط مضاف اليه
وجب جوابه وجبنك مفعولا فيه
والمستثنى بها مفرغ بحذف المستثنى منه يقيد الكلام لامحالة العلمية
سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسبا اوالسبب الذي
العلمية شرط فيه قوله الا العدل استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اى استثناء بعد تنقيد المستثنى منه بالاستثناء الاول
فلا يلزم تعدد الاستثناء في امر واحد

بخوان تصوموا خير لكم لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم
فلا يرد نحو سمع بالمعيد خير من ان تراه وقوله ان تصوموا عليهما اى عند من اسم مبتدأ
لناوبلهما اى سماعك وانذارك محرم انذرك

لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه المثابة فقولك ضرب زيد بالقاف المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه في ذاته جاء وجود رشيد بالمفاعيل اقيم
مقام الفاعل وان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اى
جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين نائبهما غير الاول اولى من
ان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند
الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد
عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه بعني من جملة المرفوعات اومن
جملة المرفوع المبتدأ والخبر جميعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو
الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم المجرد لفظا او تقدير
يشمل نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي
ان وكان وكاد واراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لا بالخروج عنه مثل
بحسبك درهم مبتدأ اليه واحترز به عن الظرف والجار والمجرور في نحو في الدار زيد
وعندك عمرو فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا

فسره الشارح قوله فاعل بمصدر مبني للمفعول لان المصدر اذا
اطلق كان للفاعل واذا كان للفاعل كان مغايرا للقوة اخروجه
لان الخروج صفة الاسم والعدل بمعنى الفاعل صفة المتكلم ولهذا
فسره ليوافق المبتدأ والخبر والله اعلم ومنهم اذا فسره بكونه مخرجا ليوافق
قوله كونه معدولا لان الخروج فيكون هذه الالفاظ

اى الامر الدائر احدهما اى الامر عليه ان يوجد المجموع من حيث المجموع واما ان يوجد
لا على التعيين الا احدهما لا على التعيين فيكون المستثنى
والمستثنى منه متغايرين منه
اى لا يوجد شيء هو شيء واريد به مجموع هذا المستثنى وهذا المستثنى منه (احدهما)
الا احدهما وحاصله انه لا يوجد شيء من مجموعهما اى كليهما او من احدهما
معا الا احدهما منه

القسم الثانى من المبتدا وتكون قوله المغاير للصفة المذكوره تاكيدا واعلم
ان العامل فى المبتدا والخبر هو الابتداء اعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية المسندة
الى شىء او المسند اليه شىء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدا والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدا عامل
فى الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكون
مجردين عن العوامل اللفظية وهو اصل المبتدا الذى ينبغى ان يكون المبتدا
عليه اذ لم يمنع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها
والذات مقدم على احوالها ومن ثم اى من اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم
على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها
ومن ثم اى من اجل ان الاصل فى المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم فى داره
زيد مع كون الخبر عايدا الى زيد المؤخر لفظا لتقدم رتبة لاصالة التقديم وهو
امتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى خبر المبتدا الذى هو
الناخبر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون
المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا
والمطلوب المهتم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه
لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا اختصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل الشر اكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخبره مثل قولك ارجل فى الدار ام امراة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسال عن المخاطب عن
تعيينه فكانه قال ايّ من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها الرجل

والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه يخصص الصفة
بعد تخصيص الموصوف بالصفة قبله اه
منه

فان المعرفة تعالى اللانهاية له من النكرات
بعد حرف الاستفهام انما هو لاجل الصفة
فيجوز ان يكون مبتدا وان كانت نكرة

الف الاستفهام نحو هل رجل فى الدار ام امراة وعن سيبويه جواز الابتداء بما من غير استفهام
ونفى نحو قبيح والاخفش يريد ذلك وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدا وخبره نحن وعند ظرف لغو متعلق بخير وجملة نحن عند الناس منكم
فى محل رفع صفة لمبتدا محذوف اى فريق خير منكم او فخير منكم فريقنا
ومعمول الذى هو منكم محذوف اى خير منكم كائنا او مستقرا ولو جعل خير
خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم بالخبر وهو اجنبى
بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء من عامله وهو لا يجوز فيه الا الوصف
بجرى بزاه وهو الضمير المنفصل للتلازم عنه قوله تعالى ارغب انت عن
آلهتى واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع
لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد
قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وهو ما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفى واقايم الزيدان مثال للصفة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز الا مران يكون الصفة
مبتدا وما بعدها فاعلا ساد مسد الخبر ويكون ما بعدها مبتدا والصفة
خبر المقدم عليه وثانيا اقايم الزيدان وبتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قايما مقام الخبر وثالثا اقايم زيد ويجوز فيه الا مران كما عرفت والخبر
هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم
فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة تنافى تعريف المبتدا
واحترز به عن القسم الثانى من المبتدا وهو ان تقول المراد المسند به الى المبتدا
او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج

فتبين ثلث صور احدها اقايمان
الزيدان وبتعين ح ان يكون الزيدان
مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليه صح

القسم

واحد منهما تختص بهذه الصفة فرجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد في
الدار فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشيوعها
فتعينت وتخصصت فانها لا تعتد في جميع الافراد بل بهوا احد وكذلك كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب تخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا ترى ويما يتخصص به الفاعل قبل ذكره بصحة كونه
محكوما عليه بلا اسند اليه فانك اذا قلت قام غلام من ان ما يذكر بعدي
اخبر بصح ان تحكم عليه بالقيام فانك اذا قلت رجل كانك قلت رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المبرد للكتاب بالنياح المعنى قد يكون
خبرا الى اذا كان مجيء حبيبا مثلا وقد يكون شرطا كما اذا كان مجيء عدو والمبرد
له بنياح غير معتاد ويتشاءم به يكون شرطا لا خبرا فعلى الاول يصح النقض بالنسبة
الى الخبر فمعناه شر لاهير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح القيد فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذا ناب وهذا مثل قولهم
لرجل قوي ادركه الفجر في حاجته ومثل قولك في الدار رجل التخصصه
الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك التخصصه
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل من النصب الى الرفع
لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك ثم اشتهر
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض

الساعة طهول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وبهذا القول اجاب
الى الصواب ولما كان الظرف المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد يكون قسما من الاسم
فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من
عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاسم
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
نفس المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا قائما مقام
نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بايع البر والسمن لا يبيع غير هما وما وقع ظرفا اي الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا في الاشتر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدرا اي ما وقع جملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه
يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل واذا وجب التقدير فالاصل هو وجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجازنا خبره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته نحو من ابوك فان من
مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا

رجل قائم في الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدا نكرة
غير مفيدة او كان متعلق الكلام اي كان متعلق الخبر التابع لمتبوعيه بحيث
معا تقديمه على الخبر فلا بد نحو على الله عبده متوكل فعبده مضاف
راجع الى ذلك المتعلق ولو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا فعلوه مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجار بالكل او كان الخبر جارا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها العامل بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف
ليس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة فتكون انا
او في الكتابة مثل عندي انك قايم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء
في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون الثاني العطف
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويتعلق ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانها في الحقيقة خبر واحد اى لذو
في هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد و
جوز العطف ولا يتعدد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف
لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لانه في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما او
ايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وتبعا ورد في مثال الخبر
التعدد بغير عاطف ولو جعل التعداد عم فلا قتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او تلحكم به فلا يرد عليه نحو
وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط في سببية للخبر سببية الشرط
للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء

الضابطة في جعل احدهما مبتداء والاول
جنسه ان ما توهمت ان الناس يطلب العلم
بكونه وصفا للاول فجعله جنسه اعتبر

فوجب تقديم المبتداء

اشار قدس سره العزيز
بقوله اذا كان الفعل مفردا
عاريا عن الضمير العائد
مفردا كان او مثنى او مجموعا فانه اذا قيل قام زيد
الزيدان قاما او قعدا والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان
يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كما نراه في ضربا زيد واذا تضمن الخبر المفرد اى الذي ليس بجملة صورة
سواء كانت مفردا حسب الحقيقة جملة او غير جملة حاله صدر الكلام اى
معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فانه مبتداء واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف مكان فان قدر بفعل كان الخبر جملة
حقيقة ومفردا صورة واذا قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل
بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا
اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار

فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا

رجل

معنى الشرط فانما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ ترتب دخول الفاء في الجواب

اذا لم يقصد اصلا فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط

اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية

فان قيل المبتداء كلمة كل في قوله كل رجل يأتيني فله درهم

لا رجل قلنا المبتداء كلمة كل لفظا وكلمة رجل معنى لان المبتداء عبارة عن الذات وكلمة ليس بعبارة عن الذات تقديرا لانه كل

ان تقدمه المبتداء مع الشرط

بالفعل ليتأكد شبهه الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصوف المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكم الاسم المضاف اليهما مثل الذى يأتيني فهذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار فهذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف لما النكرة الموصوفة باحدهما فعولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره ما يأتيان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لشبهه المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك الشبهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما يكون بالانتفاء من النية فلا يقال ليت او لعل الذى يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل فقد باب كان وباب علمت ايضا يأتيان بالانتفاء فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الانتفاء انما هو لبين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا ووجه ذلك التخصيص الايهام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم

قيل بوسيبويه انما الكلام في ليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انهما لا تمنع عنه

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد لحق بعضهم ان المتوحة ولكن ليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فانه بقوله وذكره ولم يخص بقول كان سواه فلم يذكره مع ان كلا النوعين لا بد منهما القرآن العظيم وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر مما سبق ومما يدل على عدم ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون وقد حذف المبتداء القيام قرينة اللفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع او النصب للمدح او الذم او للترحم واما وجب حذفه لسد انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد بكسر المسند اى المبتداء المحذوف جوابا لمثل المبتداء المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرابع صمونه عند ابصاره الهلال والله الى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه واما الى بالفتح جريا على عادة المستهل غالبا وانما يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوابا لمن قولك فرحت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب فرحت فاذا السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادة مسده اى في وقت فرحي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية

والخبرية الخبر هي اذا الفاجاة لانه لا يستقل بعدها الا الجملة الاسمية

واعلم ان الفاء قد توجد في اذا المفاجاة كما في فاذا السبع فاتمة اذا المفاجاة ليس بخشبة بل هي متعلقة بكذا وهو فاجات فعلم من هذا ان قول من قال ان الفاء لا تدخل في خبر اذا المفاجاة فاجات لا اذا السبع واقف تقرير الاستاذ

حذفا واجبا لئلا التزام ما لا فی ترکیب التزم فی موضعه ای فی موضع الخبر غیره ای
الخبر وذلک فی اربعة ابواب علی ما ذکره المصنف (و لها المبتدا الذی بعد
لو الا مثل لو لا زید لکان کذا ای لو لا زید موجود لان لو لا لامتناع الشیء لوجود
غیره فیدل علی الوجود وقد التزم فی موضع الخبر جواب لو لا یجب حذفه بقیام
قرینة والتزام قائم مقامه هذا اذا کان الخبر عاما واما اذا کان خاصا فلا یجب حذفه
کما فی قوله ولو لا الشعر بالعلماء یزری لکنت الیوم اشعر من لبید
هذا علی مذهب البصریین وقال الکسائی ای الاسم بعد ما فاعل لفعل مقدر
ای لو لا وجد زید وقال الفراء لو لا هی الرافعة للاسم الذی بعد ما وثانیها کل
مبتدا اکان مصدرا صورة او تاویلا منسوبا الی الفاعل او المفعول او کلیهما وبعد
حال او کان اسم التفضیل مضافا الی ذلک المصدر وذلک مثل ذهابی راجلا
ضرب زید قائما اذا کان زید مفعولا به وضل ضربی زید قائما وقائما حینئذ وان ضربت زیدا
قائما او کنت شدید السوق ملتبسا بذا وانت مخاطب ما یکون الامیر قائما فمذهب البصریین
الی ان تقدیره ضربی زیدا حاصل اذا کان قائما فحذف حاصل کما یحذف متعلق
الظروف فضربی زید عندک فیبقی اذا کان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل فی الحال
واقیم الحال مقام الظرف لان فی الحال معنی الظرفیة فالحال قائم مقام الظرف العام
مقام الخبر فیکون الحال قائما مقام الخبر قال الرضی هذا ما قیل فیه وفیه کلفة
کثیرة وهی حذف اذا مع الجملة المضاف الیها ولم یثبت فی غیر هذا المکان وحمل
والعدول عن الظاهر مهما کان الناقصة الی معنی التامة والذی یظهر لی ان تقدیره ضربی
ضربی زیدا ایلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربی زید ایلابسه قائما
اذا کان من الفاعل اولی ثم تقول حذف المفعول الذی هو ذو الحال فبقی ضربی زیدا
یلابس قائما ویجوز حذف ذی الحال مع قیام القرینة تقول الذی ضربت قائما زید
ای ضربته ثم حذف یلابس الذی هو خبر المبتدا او العامل فی الحال وقام الحال
مقامه راشد احمد تبا ای بسر لی احمد یا فعلی هذا یکون مستثنی من کل الکلام

وقال الکوفیون تقدیره ضربی زیدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا
ویلزمهم حذف الخبر من غیر سد مسده وتقیید المبتدا المقصود عمومه بدلیل الاستعمال
وذهب الاخفش الی ان الخبر الذی سدت الحال محله مصدر مضاف الی صاحب
الحال ای ضرب زیدا ضربه قائما وذهب بعضهم الی ان هذا المبتدا لا خبر له لکونه بمعنی
الفعل اذ المعنی ما اضرب زیدا الا قائما وثالثها کل مبتدا اشتمل خبره علی معنی الفعل
وعطف علیه شیء بالواو الخ بیان مع وذلک مثل کل رجل وضیعته ای کائنین معا
مع ضیعته فحذف الخبر واجب حذفه لان الواو تدل علی الخبر الذی هو معربون و
اقیم المعطوف فی موضعه ورابعها کل مبتدا یکون مقسما به وخبره القسم وذلک
مثل لعمرک لافعلن کذا ای لعمرک وبقائک قسمی ما اقسم به فلانک ان
لعمرک یدل علی القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فیجب حذفه
واللعمر والعمر بمعنی واحد ولا یستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع
التخفیف لکثرة استعماله خبران واخواتها ای من المرفوعات خبران واخواتها
ای اشباهها من الحروف الجاریة وهی ان وکان ولکن ولیت ولعل ولا وهو
مرفوع بهذه الحروف لانها بالابتداء علی المذهب الاصح لانها شابهت الفعل
المتعدی کما یأتی وعملت رفعا ونصبا مثله وهو ای خبران واخواتها المسند علی شیء
آخر بعد دخول احدی هذه الحروف علیه فقوله المسند شامل لخبر کان وخبر المبتدا
وخبر لا التی لنفی الجنس وغیرها وبقوله بعد دخوله هذه الحروف خرج جمیعها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف علیها ما یرادفها لا یراث اشرها
فیهما لغطا او معنی فلا ینتقض التعریف بمثل یقوم فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه
فان یقوم تنهانا من حیث اسناده الی ابوه لیس مما یدخل علیه ان بهذا المعنی
بل انما یدخل علی جملة هی یقوم ابوه فلا یحتاج الی ان یجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الی اسما تهذه الحروف ویلتزم منه ان یقدر لک قوله بعد دخول هذه
الحروف والی ان یجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فیحتاج

الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبر ما جملة مثل ان زيدا يقوم ماذن قايم
مثل قايم فى ان زيدا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره وكامر خبر
المبتدا اعلى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة وكنكرة ومعرفة
وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثنى ومجموعا وفى شرايطه من انه اذا كان
جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح
كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان
يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا فى تقديم اى ليس
امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معمولها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمول الفعل تنقيصا لها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان
حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى الينا اياهم
وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو من السيان لسوا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم فى الظروف بما لا يتوسع فى غيرها حيث جروها بالكاف شبها لها بالفعل
اى لنفى صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه
هو المسند الى شىء آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد
دخول لها اى دخول ما ذكر فى الدار رجل يخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى
خبر ان فلا يرد نحو ما يضرب فى الدار رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما
عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الظرف
وجعل فى الدار صفة فخلاف ما ذكر لان غلام رجل مضروب منصوب لا يجوز ارتفاع

صفته

والفرق بينه وبين لا النافية للجنس ان لا النافية للجنس ابلغ فى النفى مثلا
ليس فى الدار رجل نص فى نفى الجنس ابلغ فى النفى من قولنا
ما فى الدار رجل لاحتمال ان يكون ليس نفيا لقيام الرجل الواحد
او اثنين مثلا ولا ينفى عن المجموع بخلاف
لا اذ هو نفى الجنس نفيا شاملا

يعنى ان الاسماء المتضمنة معانى الحروف
كما ابطل ومع نحو ان يقع خبر المبتدا
ولم تجز ان يقع خبرا ان وكذلك الام
والنهى لا يقعان خبرا ان ويقعان
خبر المبتدا وما شابهها

وجه مشابهة للفاعل مشابهة قوية
المشابهة للفاعل فهو شبيه بالمشبه
وجه مشابهة لان لا تلى النفى النفى
تكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة
فى الاثبات وقيل حملت عليها لحمل
النقيض على النقيض رد الرد

ثم ان علينا حسابهم ان

وانما قدم خبر ان لان خبر لا تقدم
معمول الفعل الذى هو مع اسمه وهو ان
خلاف خبر

ان لا تقع لنفى الجنس ليس لنفى الجنس ولا صفته
بل لنفى ثبوت الصفة مثل لا غلام رجل ظريف
ليس لنفى جنس الغلام لانا نعلم كثيرة الغلام
ولا لنفى الظرافة بل لنفى ثبوت الظرافة
منه الغلام نقرير هشام

صفته على ما هو الظاهر خبرها اى فى الدار خبر بعد خبر للظرف ظريف ولا حال للاستقرار
الظرافة لا يقيد بالظرف ونحوه واتيانى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا لنحوى خبرها الظرف وغيره قد يحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كائنا موجودا واتى ههنا لدلالة النفى عليه مثل لا اله الا الله ب ر عن محذوف لا اله
اى لا اله موجود الا الله وبنوتميم لا يبنونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان
الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يبنونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى
التقديرين تحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما
ولا المشبهة بليس فى معنى النفى والدخول على المبتدا والخبر ولهذا اعملت عملها اى عمل ليس
هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غير
اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فى ما زيدا ابوه قايم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لان لا لا تعمل الا فى النكرات خلاف
ما فانها تعمل فى المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشبهونها بها ولا
العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ
اى قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه
للنفى مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفى الحال فيشتركان عمل لا على ما مر والسماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا ابراح لى ولا يجوز ان يكون
لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع بالمبتدا والخبر ولا
تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون
مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر توابع فيما بعد فلا يتقض
والمراد من المرفوعات شروع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها
ولخفة النصب فقال المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية بنوعيه

نوعا المنصوب اكم مشتق فلا بد لكم
من موصوف منصوب اما الاسماء
المنصوبات واما الاسماء
المنصوبات كلها تفتقر الكل
الاسماء لان يشتمل على مثل ما ينفى ويثبت
توضيح بيت
اى تعريف جنسه وخبر لا النفى الجنس
بالتوابع ح

شرحه بما ذكر في المفروعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة أو حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
ومسلمات واباك ومسلمين فيه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم
المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها باحد منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
فعل والمراد بفعل الفاعل اتيانه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان
يكون مؤثرا فيه موجدا اتيانه فلا يرد عليه مثل مات موتا وخرج خائفا
وشرف شرفا واغار غارة لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها المذكورة صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا معنى نحو فرحته ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما يعني الفعل نحو ضاربته ضربا
وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعنى صيغة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فخرج به مثل تأدبت بابا فانه وان كان ما فعله فاعل
فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كرهت
في كرهت كراهتي فان الكراهة اسمية باعتبارين احدهما كونها بحيث قام
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به

تغييره فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان

قدم المفعول المطلق لكونه اقرب الى الفعل لكونه جزءه اول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر المفاعيل هذا كله

الفعل بفتح الفاء مصدر فعل بفعل بكسر العين والفعل بكسر الفاء والسكون اسم للحدث الذي يدل عليه الفعل مع قيد المصدرية الذي هو التأثير

لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد
على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في منطوقه
زيادة على ما بينهم من الفعل والنوع او دل على بعض انواعه والعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح
الجيم للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لمانه دال على الماهية المتواطئة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين وجلوسات اذا قصد به النوع والتعدد بخلاف اضربه الذين هما
للنوع والعدد مثل جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب كوانبت الله نباتا حسنا وسيويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من
سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير قدوم فخير اسم تفضيل ومصدر ثانية باعتبار خبر المبتدا
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا
اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لانه قاعدة له يوقف بعلة
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وضيبة اي لزمك الله ضيبة
ضيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحدا اي حدت حدا ونكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
وبهذا يعني وجوب الحذف سماعا قيل عليه وقد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
واجيب بجواز الامرين وبعضهم باب ذكر وبعضهم باب حذف وبعضهم بان ذكر
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل انا

الوجوب في هذه الامثلة لكثرة الاستعمال حتى

واعلم ان توقيف المفعول المطلق سماعا

اي حفظك الله حفظا

امين سر زيد

يعلم بضابطة كلية نحو

للمفعول المطلق حذفا واجبا فيما سماعي حذف فيما قياسا يعلم له ضابط كلي تحذف به

الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من بين المواضع منها اي موضع وقع اي

المفعول المطلق فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يسير

يجب حذف بعد نفي داخل على ما لم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي بعد ما نفي

داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال

على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون به

وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان

خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد كان مرفوعا على الخبرية او وقع

المفعول المطلق مكررا اي في موضع للخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا

عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جيء بين الظابطين لاشتراكهما

في الوقوع بعد ما لم لا خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي لست سيرا وما انت

الا سير البريد اي لست سير البريد بهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما

اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة

او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبهه فعليه او الى مفرد ومضاف وانما انت

سيرا اي لست سيرا امثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سير السير اي سير

مثال لما وقع مكررا لوقوعها اي المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول

المطلق فيها ما وقع اي في موضع مفعول مطلق وقع مفصلا لاثر مضمون

جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول

وباشرة غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاشر بيان انواعه المحتملة نحو قوله فشد

الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشد الوثاق

جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او

الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد وعشرة

اما فداء اي اما تمنون منا بعد واما تفدون فداء منها اي من تلك المواضع

والفعل العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب

والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالتعلم والظن

ما اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز

عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علما جاء اي حال كونه دالا

على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصالحين لان الزهد

ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة

تلك الجملة على اسم كما عين بمعناه اي المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت برجل

فاذا له ضرب صوت حمار وقع على صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم الذي قام

معناه واحترز به عن الاسم نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت

برجل فاذا له صوت صوت حمار اي يشبه صوت صوت حمار من صفات الشيء وصوتها

بعني صوت يشبه تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما جاء

بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على الاسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت

ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به

فاذا له صراخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها وثكلها اي ومن تلك المواضع

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع بمضمون جملة لا تحتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي

غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا مصدر

وقع بمضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل لها سواه

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد النفي اي لنفس المفعول المطلق

لانه يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع بمضمون جملة لها

اي لهذه الجملة تحتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا احقق حقا من حق

يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع بمضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره

لانه يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق

تأكيد لغيره اي غير المفعول المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد

نفسه من حيث هو محتمل للجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه

يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد

المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا

فان قلت ينبغي ان يكون من ظاهر العبارة ان كلمة يا موضوعة لمطلق الاقبال وفعل مثل ادعو مرادفة له والصحيح ان كلمة يا ليست موضوعة لمطلق الاقبال حتى تكون مرادفة لفعل مثل ادعو بل هي كلمة موضوعة لانشاء احضار مخصوص اخص من ذلك وضعت لان عخصر بها زيد مثلا فيطلب منه شيء وذلك انما يكون عند طلب الاقبال فمجموعة هذه المقارنة يسمى لفظ طلب الاقبال والا فهي ليست لفظ طلب الاقبال قلت ان المصنف رح نظر الى لفظ طلب الاقبال اعتمادا على وضوح الامر وشهرته

الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى نحو حرف نائب مناب ادعو

من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد

لفظا او تقديرا تحصيل للطلب الى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية

نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة

لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في

المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا

اسجدوا الا يا قوم اسجدوا او انتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول

وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما

لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء

نيابة مناب الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال

فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب

الحذف وعلى هذه المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة

فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء

قام مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل وعند ابي علي احد جزئيها اسم

الفعل والآخر ضمير مستتر فيه وعلى ان المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح

على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب

بقوله ونصب ما سواها على ما يرفع اي على الضمة او الالف او الواو التي

يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور الواقعين به ولا

ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى

مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا

بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه

موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكشتمل

مثلها افرادا وتعريفا وذكر لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كاف كذا وكذا

ادعوك يا زيد

كاف الخطاب ثابت

لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم المبني الذي لا يشبه الحرف او الفعل ولا يبنى

الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنيان على الضم اولهما معرفة قبل

النداء وثانيهما نكرة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون

مثال المبني على الواو وخفض اي بخر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله

وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه

مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث

له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث

لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر

لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لكل

بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث

بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كررت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له

حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف

ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة

لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام للمبالغة من خواص الاسم فبدخولها

ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد تخفض المنادى بلامي

التعجب والتعدية ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التعدية نحو يا لزيد

لا تقتل فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد ونصب ما سواها

كليا واجيب بان كلا من اللامين لام الاستغاثة كان المنادى اسم فاعل

يستغيث بالمنادى اسم مفعول يحضر فينتقم منه او يستريح من الم خصومته وكان

التعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتحقق منه التعجب ويتخلص منه واجيب

عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم

يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اجيبوا

الماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر لا

يناسب حرف مقطوع قول

عط

اى ياسمنا طالعا جبلا فجبلا مفعول طالعا لان كلام المشتق يرفع الفعل
الظاهر والمفعول به بالاعتماد على حرف النداء كما فى الاستخبار نحو ازيدا كتاب

واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو الظاهر مما سبق

ويفتح اى بنى المنادى على الفتح لاطلاق الفها اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيح لان اللام يقتضى لا والالف الفتح فبين اثريهما
تناف فلا تحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه باطلاق الهاء به للوقف وينصب ما سواها

المعرفة والمنادى المستغاث
اى ينصب بالمفعولية ماسوى المنادى المفرد
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا اذا كان مع ما قبل دخول حرف النداء الا ان على
النصب وجى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وماسوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مضافا
مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا معينا لغير
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا
لم يرد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفى كل من القيدين بمثال تمثيل
تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان امثلة الثانى
يحتمل ويمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد به معين
او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وبهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما واما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وتبدينا المبنى بكونه مبنيا على ما يرفع به لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح
وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من

ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها لما انتفت فيها
الاضافة المعنوية كانت فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية
والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيدُ
الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيدُ الحسنُ وجهه والحسنَ وجهه ولما لم تجر الكلام الآتى
فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم تجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيود
فصل المنادى هذا الكلام فيما وصرح بالغير فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى
المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد
بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كالكل والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف بالغير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجىء ترفع على لفظ النظاهر او المقدر لان
بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وينصب حملا
على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا عيم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقصر
على سماعها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارثَ فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه
فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه تخيار الرفع مع مجوزيه النصب لان المعطوف
بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت
تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوى القارئ المقدم على الخليل
النصب مع مجوزيه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا
يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع محله ومحله النصب والله اعلم العباس

المبرد ان كان المعطوف المذكور كما حسن اى اسم للحسن فى جواز نزع اللام عنه فكما فى
اى فابو العباس مثل للاميل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم للحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكاى عمرو اى ابو العباس مثل اى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما
يرفع بالمضافة يا لاضافة الحقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
منصوبا اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم فى
التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان والاحسن فى
المعطوف نحو المتبع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقة والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر
من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك
لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة له والمعطوف المخصوص
منادى مستقل فى اللفظة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون منصوبا فيه حقا
مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الكلام غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء
كانا مفردين او مضافين او مضافا معين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر
ويا زيدا خا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو
ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم
المنادى المبنى على الضم انما كونه منادى فلان الكلام فيه وانما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى
على الضم الموصوف بابن مجردا عن ابا او ملحقا بها اعنى ابنة بلا فصل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافا فاى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه

الضم

الضم لما عرفت من قاعدة بنا المفرد على ما يرفع به لكن تختار فتحة كثيرة وقوع
المنادى المجامع لقلة الصفات والكثيرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى باذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء و
المنادى المعرف باللام احترازا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا فى العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اذا اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء اقيمت موا رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء بالذات
المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى واللام لم يذكر هنا بل جاء صفة
اللام المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه باطراد عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا ابنا على
قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع المعرفين احدهما يكون اللام
عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها فلزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه والعالم يجتمع هذان
الامران فى موضع آخر اختص هذا اللام بزلك الجواز ولهذا قال خليلنا واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الكل
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلكِ يا التى تيمت قلبى لان لامها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم
يا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكذبانا بشرا الانشاء الامرين اللذين كلفيهما حكموا

في آخره حرف صحيح الى صحيحا اصلي لتبادر والى النون لان الغالب في حرف الصحيح
الاصالة فنحو منه مثل لكعفلاً لان لا يحذف منه الا الثاني وهو اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيشمل مثل مرى ودعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة بل بزيادة
اي الف او واو او ياء ساكنة قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادر حالها الذي
لغلبتها وكثرتها فنحو منه مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي وحدها
ان تاتي في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من حروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل اوزنة العرب والغالب باخذ
هذا القيد في فوز زيادتان في حكم الواحدة لان كونون وفلون سيرحم بحذف ونيه
لان بقاء الكلمة فيه على وفق ملبس للترخيم حذفنا اي حذفان الاخيران في حالا القسمين
اما في الاول فلما كانا في حكم الواحدة فكانه تاما حذف واحدا ملا في الثاني فلان
حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة لئلا يلزم المحذور السابق صارت
على الحد وطلبت عن النقص وان كان مركبا وعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر على حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي
خمسة عشر يا خمسة لتنزيلها منزلة التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة فصارت
بمنزلة هند وان كل غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة من حرف واحد الى فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
ويا حارث ويا مالك وسواء المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزاءه فيه
حرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا مالو يا مالو بضمة
وفي يا مكرو يا مكرا بفتحة وقد تجعل تلك الحركة للمقابل اي وتجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
واعرابه وتصحيحه حكم كلفظ لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم موضوع برأسه
بضم ما بقي لانه ما جعل نحو اسما برأسه صارت الواو حرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت

وانما قيد قدس سره قول المصنف بقوله عدا
لقصد المناسبة بين اللغوي والاصطلاحي
وبقوله وجود الشمول

الواو يا وكسرها قبلها كاول في اولو وبكر لانه لما جعل سره واسما بكسره ارتفع ما لا علال
ووقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو والفاتحة كما وانفتح ما قبلها وقد استعملوا
العرب صيغة النداء وبقي يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه حروف اخر لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها بكسرها لما في غير المنادى والمندوب في الفرقة بيت
يبكى عليه احد ويعد بكاؤه لتعلم الناس ان مورده امر عظيم ليعذروه في البكاء او يشاركوه
في النوح وفي الاصطلاح حين المنفع عليه وجودا او عدما بها او فا فالمنفع عليه عدما ما
يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه التأوب والمنفع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
بعد فقد المنفع عليه عدما كالصبية وتحسره والويل اللاحقة للمتأوب لفقد المتأوب فالمندوب
شامل للمتمنى للمندوب مثل يا ليدي واعجباه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص
المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخول عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكم اى
حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب كل ما
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا
كان مفردا معرفة يضم و اذا كان مضافا او شبيها به ينصب والاولى من ذلك جهاز وله
على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يتبع كمرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة
الالف في آخره اى في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان قلت لم
اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره وعدلت الى وقف عند تجانس
آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاماه واغلاماكمو لا
غلاماكاه والتباس ندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلاماكموه اذا لم يلحقها علامة التثنية والجمع لا غلاماكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز
الحاقها اى الحاق الالف بالمندوب في حال الوقف بسببها والتأنيث به من قسم المندوب
عليه الا الاسم المعروف الذي كشهر المندوب به ليعذر التأوب بمعرفة في ندبة
المنفع عليه فلا يقال وا رجلاه او ما شابهه بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن
معرف ليعذر التأوب بالندبة عليه واسع الحاق الالف بصيغة المندوب بل يجب

ولم يقل وقد استعملوا ايا في المندوب
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان صيغة
للنداء آخرت للمندوب عكسهم
لمخالفة اخرجان و

قوله واختص الندب بوا امتازا به يخدش ان يقال
قوله بوا الاختصاص بتضمين معنى الامتياز و
ليس صلة لما اختص لان الباء الداخلة على
المقصور عليه لا تدخل على المقصور
حيث قال المرتضى وخول الباء في الاختصاص على
المقصور عليه وعدم دخولها على المقصور
ليس بقاعدة كلية بل هو امر سماعي
قوله والاختصاص هو قصر

قوله وبانكه زيادة الالف فيه رد على الاندلسي
حيث قال الحق بالمندوب بالمنادى وفيه
المنفع عليه فلا يقال وا رجلاه بوجه زيادة عصم

حرف ندا يا وا

قوله لانه اى لان المضاف اليه بالذات اى واما وقوعه ظرفا للمضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران ان ان في المجلة والا
فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية
محمد ان عصام الدين

بالموصوف مثل وازداده الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنين يا ولم يجز مثل وازيد الطويل يا خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انهما من جهة المعنى لا تحادهما
بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى
يونس ان رجلا اصاب له قد حان فقال احمق اشار مبتدأ وبحمه القدح وجوز القراء
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء كان تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا الان نداءه لم يكن كنداء
العلم فلو حذف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى والاصح ان
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويل الكلام وبحذف نائبه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها
حذف حرف النداء العلم سواء كان مع ابن مضاف او لا وقد يحذف حرف النداء كلفظة الله فانه لا يكاد
يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن
هذا اى يا يوسف وكلفظ اى اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل
او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا
بخلاف غيره ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى ما يتصف بها كان نحو غلام زيد
الفعل كذا والموصولات نحو من لا يزال يحسن الى واما المضمرات فبشذوذ نداء ايها نحو
يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في ايح بل اى اسرع حثيثا
بالبل حذف حرف النداء من البل مع اسم جنس شذوذا وانما نبه اسراء القيس حين
كبرت وفي الفند مخنوق اى يا مخنوق فالمخنوق فاعل بخنوق وقع في البل على لازم مستقل فخنق وقال
الفند مخنوق حذف المبتدأ عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطراق كرى اى يا كروان
في شذوذا حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قبل ما في رقية تصيدون

قوله فبقي على هذا من المعارف التي
حال من قوله العلم وما عطف عليه
عصم

رقية افسون ايمك مرقان

اطرق كرى فاطرق فرى فان النعامة والعرب بالعالم بارضها اسير ... والفهم الاخبر للنباء ...

... بها الكوان تقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى تبيض ويطرق حتى ... بفتح الواو وان تقولون اطرق كرا ... النعامة الذى سواكبر مك قد اضطهد ... وعمل الى القرى فلا تخلى ... بحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا ... وياخوف مذا اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يا اسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ... فاصبة للمضارع ادخلت عوضها فى لام لا وسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها مذاى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى عامله المضمر الذى شرط تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذف ... احتراز من الجمع بين المفسر والمفسر وسواى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل ناصب بعده وفعل او شبهه احتراز به عن نحو زيدا لوكل ولابد من ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه ... الكلام الذى بعده زيدا انا اجد ضربه وزيد انت ضارب له مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك ... بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه ... ذلك الاشتغال لاسبب آخر بحيث لو اسقط بحذف ونحوه ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم سواى احد الامرين الفعل وشبهه ... او الالتزام بالنصب اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية ... فبقيد الاشتغال بالضمير ومتعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه يخرج ... الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس ... عمل معنى الابتداء فيه ... خبر كان فى نحو زيد كنت اباه وآيتها صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالتوهم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يخفى صورة الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالتوهم ونحن اوردنا ... المصنف اربعة اشكلة ثلثة منها بالمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحدة بالمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ... مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتوهم فان مررت بعد تعديته بالباء المزيدة بالمفعولية ... وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حسبت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتوهم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسة للمحبوس عليه بنصب زيد فى هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضربت ... بعنى الفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت ... المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر لما مر اى مررت به والمنت فانه مفسر لما سيذكر اى لمنت ... ضرب غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولانت فانه مفسر لما يستلزمه اعنى حببت عليك ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب والمستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ ... لان يجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلاف الاقرب ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويان لان وجود ... صلاحية التفسير قرينة صحة للنصب فتى ما يرجح النصب قرينة اقوى من ... عن لطلب نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة عن الجانبين ولكن يكون الترجيح الراجح للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كما مالا داخلة على ذلك الاسم ... غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر والنهى والدعاء نحو اقتيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب ولكنه ... للرفع وهى اقوى لانها ... الفعل بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية ...

... الفعل بالمتعلق ولا يخفى صورة الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالتوهم ونحن اوردنا ... المصنف اربعة اشكلة ثلثة منها بالمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحدة بالمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ... مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتوهم فان مررت بعد تعديته بالباء المزيدة بالمفعولية ... بلا ... وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حسبت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالتوهم فان حبس الشئ على الشئ يلزمه ملابسة للمحبوس عليه بنصب زيد فى هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اى ضربت ... بعنى الفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت ... المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر لما مر اى مررت به والمنت فانه مفسر لما سيذكر اى لمنت ... ضرب غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولانت فانه مفسر لما يستلزمه اعنى حببت عليك ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع والنصب والمستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ ... لان يجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلاف الاقرب ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويان لان وجود ... صلاحية التفسير قرينة صحة للنصب فتى ما يرجح النصب قرينة اقوى من ... عن لطلب نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة عن الجانبين ولكن يكون الترجيح الراجح للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كما مالا داخلة على ذلك الاسم ... غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر والنهى والدعاء نحو اقتيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب ولكنه ... للرفع وهى اقوى لانها ... الفعل بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية ...

هو فانقيل بأي شيئ عرفت ان البدل هو المراد منه
اقسام قلنا لان الامر ان يكون هو البدل
او لا يكون فان كان فاما ان يكون كل المبدل
او بعضه فهذه اقسام ثلاثة ان لم يكن البدل
المبدل فاما ان يكون احدهما مشتملا على الآخر
ومتصلا به او لا يكون فان كان فهو بدل
الاشتمال وان لم يكن فهو بدل الغلط فقد
ظهر بهذا التقسيم انحصار البدل في الاقسام
الاربعة نقل من الكمل

لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فصل فعل المصاحبة على ان يكون مفعول
معه ما لم يستوف فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول سوى مذكور بعد الواو
احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاعل لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور
اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل واغاية اما بمعية سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء
كان ذلك الفعل لفظيا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا نحو
مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد لمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل لا في
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لارتضع
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانهما لا تدل الا على
المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية قال
كان الفعل اى ما دل على تحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجازا اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع لفقد النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان
الفعل معنى اى امرا منويا مستنبطا من اللفظ وجازا اى لم يمتنع العطف بعين
العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجهان وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز بل يمتنع بعين النصب حيث لا وجه سواه نحو
مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه يمتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شان
اي الخاص المذكور بعد ما لم يستوف فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول سوى مذكور بعد الواو

احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاعل لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور

اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل واغاية اما بمعية سواء كان ذلك

المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء

كان ذلك الفعل لفظيا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا نحو

مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد لمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل لا في

في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لارتضع

فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانهما لا تدل الا على

المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل

في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع

مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية قال

كان الفعل اى ما دل على تحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة وغيرها لفظا وجازا اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل

ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على

المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب

المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع لفقد النصب مثل جئت وزيدا فان

العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان

الفعل معنى اى امرا منويا مستنبطا من اللفظ وجازا اى لم يمتنع العطف بعين

العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجهان وهو العطف

نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز بل يمتنع بعين النصب حيث لا وجه سواه نحو

مالك وزيدا وما شانك وعمرا فانه يمتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير

المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شان

حال از جملهٔ اسمیه بود با واو است و ربود جملهٔ حالیه بتفصیل بدان کو مضارع بود و مثبت بی واو شناس
و ربود غیر طراز الامران لیک در ماضی مثبت بود چاره زقد کو بظاهر نتوان گفت بتقویم بدان

الی ان العامل فی هذا اسم الاشارة ای اشیر الیه حال کونه مبتدأ
لیس بصحیح لانه یمکن ان یکون المشار الیه الخبر الیاس فلا یتقید الاشارة بحال
البشرة ولان یلیح حیث وقع موقع اسم الاشارة اسم لایلیح الحالیة
فیه نحو تمرة تخلتی منه رطب منه رطبا ومکون ای الحال جملة لدلالتها علی الهیئة
کالمفردات فتح ان وقعت حالا مثلها ولکن یجب ان یکون الجملة الحالیة خبریة
محتملة للصدق والکذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذی الحال واجراؤها علیه
فی قوة الحکم بها علیه والجملة الانشائیة لایصح ان یحکم بها علی شیء ولما کانت الجملة
مستقلة فی الافادة لاتقتضی ارتباطها بغیرها والحال مرتبط بغیره فاذا وقعت
الجملة حالا لابد لها من رابط یربطها الی صاحبها وهی الضمیر والواو وبجملة
الظرف فیها اما اسمیة او فعلیة والفعلیة اما ان یکون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفیا او ماضیا مثبتا او ماضیا منفیا فهی اربع جمل فالاسمیة ای الجملة الاسمیة
الحالیة مثبتة بالواو والضمیر معا لقوة الاسمیة فی الاستقلال فلا تستغنی ان یکون
الرابط فیها فی غایة القوة نحو جئت وانا راکب وجئت وانت راکب وجاز زید
وهو راکب او بالواو وحدها بلا ضمیر دال علی الربط فی اول الامر فاکتفی بها مثل قوله
علیه السلام کنت نبیا وآدم بین الماء والطین ومعناه الی الربط بالواو وحدها او بها
مع الضمیر انما یکون فی الحال المنتقلة واما فی المؤکدة فلا یجوز الواو وتقول هو الحق لا شبهة
فیه وذلک لان الواو والاء خل بین المؤکد والمؤکد لشدة الاتصال بینهما او بالضمیر
وحده علی ضعف لان الضمیر لایجب ان یقع فی الابتداء فلا یدل علی الربط فی
اول الامر نحو کلمته فوه الی فی فلا بد من الواو علی الصحیح والمضارع المثبت
الی الجملة الفعلیة التی یکون الفعل فیها مضارعا مثبتا ملتبسا بالضمیر وحده لمن بینه
لفظا ومعنی لاسم الفاعل المستغنی فیه عن الواو نحو جاءنی زید یسرع وما سواها ای
ما سوی الجملة الاسمیة والفعلیة المشتملة علی المضارع المثبت من قبیل المشتملة علی الماضی
المنفی او المثبت او المنفی بالواو والضمیر معا او باحدهما وحده من غیر ضعف علی الاتی

قوله لان الحال الخ منزلة الخبر لان الحال یفید تعلق الفعل بالفاعل والمفعول
وقت وقوعه مضمونها لا بالقصد من
الاثبات او وقع مضمونه عند المخبر

قال فصل اما مجملة فی اعضاء المثبت

بالضمیر لعدم قوة استقلالها کالاسمیة فالمضارع المنفی نحو جاءنی زید وما یضحک
غلامه او جاءنی زید ما یتکلم غلامه او جاءنی زید وما یتکلم عمرو والی ضمنی المثبت
نحو جاءنی زید وقد خرج غلامه او جاءنی زید قد خرج غلامه او جاءنی زید وقد خرج
عمرو والی المنفی نحو جاءنی زید وما خرج غلامه او جاءنی
زید وما خرج عمرو ولابد فی الماضی المثبت لا المنفی من دخول لفظة قد المقربة زمان
الماضی الی الحال لفظا علی الماضی المثبت الواقع حالا لیدل بها علی قرب زمان
زمان صدور الفعل من فاعله الی الحال او توجه علیه نحو جاءنی زید وقد رکب
الماضی المثبت اذا وقع حالا ان مقترنا بقد ظاهرة او مقدرة کان او الی الحال فظاهرا
من قد حتی تقربه الی زمان التکلم وهذا عند البصریین خلافا لمذهب الکوفیین فانهم لا
یوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء کانت ظاهرة فی اللفظ نحو جاءنی
زید قد رکب غلامه او مقدرة منویة نحو قوله تعالی او جاءوکم حصرت
صدورهم ای قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب سیبویه والمبرد
فانهما لا یجوزان حذف قد فی سیبویه ما دل قوله تعالی حصرت صدورهم
بقوة ما حصرت صدورهم فیکون جملة حصرت صفة هو صیوف محذوف
هو الحال والمبرد الجملة حالیة وعائمة واما هم بشرط ذلک فی المنفی لاستمرار النفی
بلا قاطع یشمل زمان الفعل ویجوز حذف العامل فی الحال لقیام قرینة حالیة
کقولک للمسافر ای الشارع فی السفر او المتهیی له راشدا مهدیا ای سر راشدا
مهدیا بقرینة حال المخاطب فقوله مهدیا ما صفة لراشدا او حال بعد
حال او مقولة کقولک راکبا لمن یقول کیف جئت ای جئت راکبا بقرینة
السؤال ومنه قوله تعالی انجیتکم الآیة بقرینة المقالیة ویرد علی
ان تسوی بناءه ای بلی تجمعها قادرین بوجب حذف العامل فی بعض الاحوال
المؤکدة وهی ای الحال المؤکدة مطلقا عند النحاة التی لاتنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قید للعامل بخلاف المؤکدة المعنویة او الاسمیة نحو زید ابوک
عطوفا فانک حذفت زیدا ابوک مشبوها بالمعطوف واثبتها
للحاجة الی ذکر العامل الذی هو احق بالاثبات من غیره

فان قلت جاءنی زید رکب کان المفهوم
منه کون الرکوب ماضیا بالنسبة الی المجیء
وان وضعت علیه قد یقربه من زمان المجیء
ویفهم المقارنة بینهما فافهم

قوله ویجوز حذف العامل الخ بقی حذف الفعل
لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه
کما شاع ارادته فی نظائره المتکررة

عمدتم

قوله راکبا مهدیا حال مترادفة وقیل
حال متداخلة والمترادفة عبارة عما یکون
راکبا مهدیا بالحالین من فحوی الهیئة والکلمة فالاولی
عبارة عن ان یکون راکبا راشدا حالا من ضمیر انجیء

قوله وهو الاصل عطف علی قوله ان مؤکدا
العطوفیة فیکون ذکر ما کان فی المضمر

قوله عشر يوما

قولهم عشر يوما من رمضان ان اريد عشرين يوما من رمضان واحد لا يكون من رمضان على الدوام يكون معرفة
فصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون من رمضان اما باعتبار مضى عشرين سنة يكون
مثالا لما نحن فيه فلا يكون فنظر الشارح رحمه على الاول

التمييز جارت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية كما ان المضاف اليه جنس المضاف

باسقاط التنوين ونون التثنية جواز امثل جاءني عشرة الطويل الغرض وهو ان
الابهام انما يكون بالاضافة تخفيف خمسة رطل زيت وعشرون منوا سمنا والا اى وان
لم يكن بتنوين او بالنون التثنية بان يكون مع الاضافة فلا يجوز الاضافة
الا بقلة نحو ثلاثة ارطال الى عشرة ارطال فلئلا يلزم اضافة المضاف

مرة اخرى واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف غير المميز نحو عشرو زيد وعشري لان
رمضان بالالف والنون للكثرة الحاجة اليه فلو اضيف التمييز لزم الالباس في بعض
الصور لانا لا نعلم مثلا عند اضافة عشرين رمضان الى رمضان اذا اراد
عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير متكلم

صورة الالباس الغير الاعلى فلذا يكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد مقداره اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك
يرفعه عن مفرد وغير مقدار اى ما ليس بمقدار ولا وزن ولا زراع ولا كيل ولا مقياس

نحو خاتم حديدا فان المميز مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا يخصص اى
خصص التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
والقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات القادير وغيرها ليس

بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
نسبة برفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة
عنها لان المرفوع جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الرفع عنها
آخر هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لجواز النسبة لا غير في جملة اى

وهو اسم الفاعل مع الضمير فيه
ان يكون مشابها للفعل لانه لما تعاقبت
في الخطاب والمخاطبة والغيبة وابت
قائم وانا قائم وهو قائم اشبه الماضي
عن الضمير من جهة عدم تغيره في
التكلم والخطاب والغيبة كما لا تغير
الى ما يغير نحو انا غلام وانت غلام
وهو غلام واشبه الحالة لكونه
متضمنا لضمير فاعله وكذا اسم
المفعول والصفة المشبهة واصل
المتفضل كذا ذكره بعض الشارحين
المطول

منتظم عفى عنه

واتما اقتصر المصنف رحمه الله عليه الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه

على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا

او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا او لهذا لم يستوف في القسم الاول

كرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم المتمكن

يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا

يضاف ثانيا واذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار الاسم

به كلاما تاما فيشبهه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم

كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم

وان كان تتم بهما الاسم فلا يضاف معهما ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي

الرقود خلافا لقيفرد اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى

التمييز حينئذ وهو نائب مناب اجزاؤه ويقع مجموعا عن الناقص القليل والكثير فلا

حاجة الى تثنيته وجمعه كما في والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس

الآن يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيثنى المثنى ايضا لانه لا

يدل لفظ الجنس مفردا على ما فوق الواحد من غير ان يثنى او يجمع قبل دخول التخصيص

قصد الانواع بالاستثناء ينظر لانه كي جاز ان يقال طاب زيد جلستين

للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب

عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت باخصوصية الكلية

او التشخيصية وجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد

الواحد في غيره اى غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان

كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او نون التثنية او المعنى ان وجد التمييز

طلب بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه قائم الاسم بها اقتضى

عمل كما لكم الكريم
قال ره قال

قوله لان المضاف لا يضاف ثانية ان يجب كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فيتصيد ذلك الاسم التام قبل ان

اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون الفعل التام بفاعله وتذهب الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فاعلا في المعنى

غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وان قلنا بحسب اللفظ لانه مضاف بحسب

المعنى ثانيا كما في حبيت رمانك فان المحب

اضيف اولا الى الرمان ثم الى المخاطب لانه لا

يقال الا اذا لم يكن للمخاطب رمان بل يجب

رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب

الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا

ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مأول

بحذف العاطف اى كل فرد وفرد فصاعدا

مثلا عشرو هذه
حمر بالواو العاطفة والرفع
داخل والدرهم الذي في غير
من الاجناس

فانها اسماء جنس والفرق بين اسم الجنس
والجنس ان الجنس يحمل على الكثير والقليل
والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والجرة
واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق
على واحد وعلى ما فوقه حقيقة على السبيل البدلية
فعلى هذا يكون كل جنس اسم
جنس بالعكس منه

تشابه للجواز فعند فصد الانواع

او تمييز نسبة كائنة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها اياه ويجوز ان يكون تمييز تام

اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها اياه ويجوز ان يكون تمييز تام

قوله اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه بيع التعليق يعم ان يجعل مبتدأ للفاعل ويصح ان يجعل مبتدأ للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام وسباقه لانه جعل الضمير المستتر في كانت عائدا الى التمييز فانه سبب ان يجعل الصفة مطابقة له وان جمع المكسر وكون المبتدأ ضميرا من المصدر المضاف الى المفعول المبني له حسام الدين

الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والهاء لمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونهما حاملة بضميره واحتمل اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها بخلاف ذره من فارس وقولهم عزّ من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية بخلاف العزة اذ قد يمدح حال فقدها

عطف على قوله فاعلم الكلام في هذه الاشياء

مشابه الفعل اما فاعل او مفعول

الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما ناقصا او كان فعلا متصرفا على الصحيح او غير متصرف على الاصح فلا يقال عندي درهما عشرون ولا انبت رطلا لان عاملها اسم جامد ضعيف فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح ان يعمل متصرف جامد نحو ما في السماء الا كاتبا رجلا ولله دره فارسا ولا يتقدم على غير متصرف جامد نحو ليس زيدا اخاك ولا يتقدم على عامله المتصرف المشتق نحو زيدا ضربت ولا على عامله الجامد نحو زيدا ليس اخاك ولا على عامله المتصرف غير المشتق نحو زيدا ضرب اليوم اخاك ولا على عامله المتصرف المشتق المؤول بالجامد نحو زيدا ضاربت اخاك اليوم ويجوز تقدمه على عامله المتصرف المشتق نحو زيدا ضارب اخاك اليوم

اى من اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على عامله الذي هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح

فاعلم اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اى ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل لفظا ولا معنى كما هو معنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير جاءه الا زيد لان المستثنى لما قصد اسناد الاستثناء الى البعض جعل كالمستثنى منه فاسند اليه الاستثناء ولو على سبيل التجوز وتبدره دفع الايهام فيه على ما جزم به بعضهم بقوله ما فيه اى في معنى امتلاء الاناء فاعل معنى والكاف بعينه مثل قولك طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن كنى المنسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك بهذا التجارة لزيد وان كان اسناد الطيب اليها حقيقة والبها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة انما يأتي في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذه المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد

يعني تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصحيح

بوافق

وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل وضعف الصفة الشبيهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه مع الفعل لضعفها في العمل وتمكنها في مشابهة الاسم

تقديم التمييز على الفعل

قول الشارح عزا تمييز مسلمي الى قوله تعالى انني رأيتهم لي ساجدين بالعزا الى تطيب انفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد ضمير تطيب الى الجيب فلا تمسك وما قيل يحمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للجيب انفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الجيب تطيب نفسا بهذه الضعيفة كما ذكره بعضهم فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح ان يعمل متصرف جامد نحو ما في السماء الا كاتبا رجلا ولله دره فارسا ولا يتقدم على غير متصرف جامد نحو ليس زيدا اخاك ولا يتقدم على عامله المتصرف غير المشتق نحو زيدا ضرب اليوم اخاك ولا يتقدم على عامله المتصرف المشتق المؤول بالجامد نحو زيدا ضاربت اخاك اليوم ويجوز تقدمه على عامله المتصرف المشتق نحو زيدا ضارب اخاك اليوم

ليس البحث في ان كان يستوجب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا حقيقيا او ورد الفعل المذكور الى المتعدي واما تجازا بان لم يرد الا انهم عبروا عنها بالكلمة فاعلا حقيقيا فظاهر ما في من الوجه عندهم

قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن فاعلية المعنى وليس هذا احتراز عن نحو فجرنا الارض عيونا حسام الدين

اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى

او على الاستثناء المنقطع كما ذكره بعضهم

اى ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه او من نوعه او من صفته او من حاله او من زمانه او من مكانه

المستثنى المنقطع

واخواتها سواء كان المخرج جامدا او غير مخرج ولهذا لم يتوقف على حدوث رواية الاختصار منصوبه

وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرا مما غير الصفة قيد به لان الواقع بعد الا التي للصفة داخل في المستثنى للفائدة اهل عنه في كلام موجب

اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عن اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا لئلا يجب نحو قرأت الا اليوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء بدليل قولك

او كان بعد عدا او خلا الا نعم الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هي لما قال مثل قرأني الا اليوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا

لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه فتعلق منصوبا او ظرفية الى جانب اليه احد ما ان الفعل

وقد جاء بعد تمام الكلام فثابه المفعول او معناه عطف على قوله بعد الا الى المستثنى

منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام

موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لا مستثنى تقدم

البدل على المبدل منه او منقطعا الى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا

قوله وهي اى اكثر اللغات تقدم

بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهي لغة اهل

الحجاز فانهم قبائل كثيرون اقوم اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى

وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما صدر بطريق

الرؤية والتعاطف واما بنو تميم فقد تسمو المنقطع الى تسعين احدهما ما يكون قبيلة

الا يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فيهما يجوزون البدل وما بعدها

نصب لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم

متعلق بلا عاصم اى لا حافظ من قضاء الله الموجود اليوم فيكون

منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف

واما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستفهام ما هو كذلك كما تمر ادراج النفي والنهي تمر ادراج فيه ايضا كقوله تعالى هل من خالق غير الله ترون

لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء صح

وقال السيرافي والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به وكونها نائبة عن استثناء وقال بعض الكوفيين هو منصوب بالخلف اذا الخلف انتصب باضمار فعل مقدرة بعد الا محذوف فتقدير جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم الا ان زيدا لم يجيء

فيه اشارة الى ان بين هذا القسم وما قبله تباينا كليا لان المستثنى منه في هذا القسم لم يقيد كلا منهما بما قبله الا فرض ان المستثنى منه في القسمين واحد

فيه اشارة الى ان الاستثناء في هذا القسم ليس بمعتبر لوجهين

فقوله لانه اى لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء صح

المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد خلا وعدا الى

مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا

وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تتجاوز من الا نادر كما في قوله الخ

بتضمين معنى جاوز او بحذف من وهو فصل الفعل فنصبه على نزع الخافض والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة

فنصبه على معنى جاوز

المستثنى بالا التي هي ام الباب وناصبها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم

او الى اسم الفاعل او الى البعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا

او خلا مجيئهم او الى البعض مبهم من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا

لم يطلع معناها قيد به ليكونا شبيها بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر

اى النصب بهما اما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ما فيهما كما عرفت

وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا

ان النصب بهما اكثر اذا ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان

من الافعال الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب ظننت وما يجري مجراه

راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلق وايما

لا يكون نحو ما جاءني القوم ليس زيدا او بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا

لانه لا يجيء مستثنى زيدا اذ يقال القوم ليس زيدا

المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد

لا يكون نحو ليس كمثله شيء وانما يكون النصب واجبا بعد ما لانها

ولم يذكر ارجاع الضمير الحاكم الفاعل

الى الفعل المتقدم لما ذكرنا في

الموضعين بناء على ما ظهر له فتبصر

على ما سبق في خلا وعدا الكلي جائز

كان زيدا او الكلي واجبا قد يكون

على ما سبق في خلا وعدا الكلي جائز

عند الكل

فتنبه

فتنبه

فتنبه

فتنبه

واعلم انه ان اجعل المستثنى بدلا عملا ما لمختار
يكون بدل البعض من الكل في هذه الصور كلها
لان المستثنى جزء المستثنى منه لان النكرة
وقعت في حيز النفي فعمت ودخل المستثنى
في المستثنى منه فيكون جزءا منه وبدل البعض
ما يكون جزءا من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه

وحيث تعذر في ما بين الصور من البدل على اللفظ حمل على المحل فمرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا
وهو الرفع بالطريقة فان قلت لا حاجة في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت اخا محمد على محله البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس

علة للفعلية لا للنفي **فلا اثر للنقض**

معنى النفي في عملها بقاء الامر العامل اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو وجوده
الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعملها بالعكس
جاز ليس زيد الا قائما بالعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء معلولة
ومنع ما زيد الا قائما بالعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
وفاعله ضمير ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا
حاشا زيدا اي تبرأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانه لما اجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير
في الاصل صفة لا لانها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملت بها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب حتى حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف
الاصل واذ ليس لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها
اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
لفظا لان ما بعد الا مغايرة لما قبله وما بعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا في هذا الحكم
فاستعمل كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه بغير في تلك المغايرة

الى متى تقدر

ما يتعلق في النفي
لذا ليس شيئا الا شيئا
لانتقاضه
الفعلية
فتعمل بعد
انتقاضه
ايضا

عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيدا المراد وكل من
يتصور منه الضرب من غير ملاحظة ذلك والمقصود في المثالين على ضرب
واذا تعذر البدل من حيث حمل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي محل على موضع المستثنى منه لا على لفظ عملا بالمختار على تقدير الامكان
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظ من
لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظ
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظ وقول
لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى هذا وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نقيضه لا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يريد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما
لا يريد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق واحق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد انفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي والا تنفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقبل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا ما
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الا
الاخيرتين لانه تعذر البدل على اللفظ وقبل لا احد فيها الا عمرو انما نصبا لان

فنصبت بكلمة لا فهي كما نصبت الخاص بالعامل
الا ترى ان الفعل وكذا في قولك ما زيد شيئا
فللا مدخل في تقدير لا حقيقة
الا ترى انه لو حمل المستثنى منه لا خرج من تقدير ما
تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل
او حكما اذا كان
بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى البدل
عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات بعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما دام لا عملنا للنفي وقد انتقض النفي بالا

ولو ابدل على عرا من لفظ احد لا كان نصب
غير واجبا لان البدل من الرفع والنكرة لا
يعم فيه كما سبق ان شاء الله تعالى

اي استثناء نفس الشيء بحيث يجوز ان يبقى شيء ما يحكم به على المستثنى
شيء ما ويكون غيره ولا يجوز ان يبقى بعد الاستثناء شيء ما يحكم به على المستثنى
او مسندا اليه كما في الاستثناء المفرغ على ما سيجيء لان المقصود من الكلام
ان لا يحكم بشيء على شيء كواذا كان قليلا او اكثر
ان لا يحكم بثبوت شيء على شيء بعد ان حكم بثبوت شيء آخر
الا ما شذ منه فانه يجوز ان يقال الفلاة على ما مر
الا ما شذ منه فانه يجوز ان يقال الفلاة على ما مر
استثناء الخاص او وصف يكون
اي الا زيد
ما يتعلق في ما قبله
الا ترى ان الفاعل اذا كان ضميرا بارزا
فانه يجب تاكيده بالمنفصل نحو ما قام
الا هو ولا يجوز ما قام الا هو
فيلزم ان يكون هو بدلا من الضمير
المستتر في قام وهو غير جائز
لان البدل يكون بدلا من الظاهر
واما من المضمر فلا
واما الضمير المستتر فلا يجوز ابدال الظاهر منه
فكيف يجوز ابدال المنفصل
واما ما قيل ان الضمير المستتر
في قام هو الضمير البارز
فهو غير جائز لانه لا يجوز
ان يكون الشيء بعينه
فاعلا ومفعولا
فيلزم ان يكون هو
مفعولا به
فكيف يجوز ابدال
الظاهر منه
فيلزم ان يكون
الظاهر
مفعولا به
وهو غير جائز
لان الفاعل
لا يكون
مفعولا به
ابدا

فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظ من
لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظ
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظ وقول
لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى هذا وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نقيضه لا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يريد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما
لا يريد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق واحق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد انفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي والا تنفي بعد الانتقاض
فلو ابدل على اللفظ وقبل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا ما
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الا
الاخيرتين لانه تعذر البدل على اللفظ وقبل لا احد فيها الا عمرو انما نصبا لان

فنصبت بكلمة لا فهي كما نصبت الخاص بالعامل
الا ترى ان الفعل وكذا في قولك ما زيد شيئا
فللا مدخل في تقدير لا حقيقة
الا ترى انه لو حمل المستثنى منه لا خرج من تقدير ما
تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل
او حكما اذا كان
بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى البدل
عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات بعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما دام لا عملنا للنفي وقد انتقض النفي بالا

ولو ابدل على عرا من لفظ احد لا كان نصب
غير واجبا لان البدل من الرفع والنكرة لا
يعم فيه كما سبق ان شاء الله تعالى

اي استثناء نفس الشيء بحيث يجوز ان يبقى شيء ما يحكم به على المستثنى
شيء ما ويكون غيره ولا يجوز ان يبقى بعد الاستثناء شيء ما يحكم به على المستثنى
او مسندا اليه كما في الاستثناء المفرغ على ما سيجيء لان المقصود من الكلام
ان لا يحكم بشيء على شيء كواذا كان قليلا او اكثر
ان لا يحكم بثبوت شيء على شيء بعد ان حكم بثبوت شيء آخر
الا ما شذ منه فانه يجوز ان يقال الفلاة على ما مر
الا ما شذ منه فانه يجوز ان يقال الفلاة على ما مر
استثناء الخاص او وصف يكون
اي الا زيد
ما يتعلق في ما قبله
الا ترى ان الفاعل اذا كان ضميرا بارزا
فانه يجب تاكيده بالمنفصل نحو ما قام
الا هو ولا يجوز ما قام الا هو
فيلزم ان يكون هو بدلا من الضمير
المستتر في قام وهو غير جائز
لان البدل يكون بدلا من الظاهر
واما من المضمر فلا
واما الضمير المستتر فلا يجوز ابدال الظاهر منه
فكيف يجوز ابدال المنفصل
واما ما قيل ان الضمير المستتر
في قام هو الضمير البارز
فهو غير جائز لانه لا يجوز
ان يكون الشيء بعينه
فاعلا ومفعولا
فيلزم ان يكون هو
مفعولا به
فكيف يجوز ابدال
الظاهر منه
فيلزم ان يكون
الظاهر
مفعولا به
وهو غير جائز
لان الفاعل
لا يكون
مفعولا به
ابدا

وبهذا الاستثناء وحده اذ يمتنع ح ان يكون فيهما الا هو غير مستثنى عنهما الا
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يصح على ان ليس فيهما آلهة غير الله
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله وجب ان لا يتعدد والا آلهة لان التعدد يستلزم
المغايرة **وضعف** حمل الا على غير وهو اى غير مجموع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
حينئذ وهو مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فيقال يجوز ان يكون
ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين ممكما يجوز ان
يكون كل اخ مغايرة اخوه ونعم ليس الا الغرقدان فانه صفة ليكل اخ لا
استثناء منه والا لوجب ان يقال الغرقدين بالنصب وحمل المصنف وكل على ان
الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا فائدة الشمول فقط
فانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف نحو يعجبني ويسوءني الا
على الظرف اى بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت بمكان زيد على المذهب الاصح وسوى مذهب سيبويه فيهما عنده بلازم
الظرفية وعند الكوفيين يجوز نحو جهلي عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا اخبرا متمكنين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
زعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية اضافوه فيصير مفعولا كقولك
جاءني سواك وفي الدار سواك وعلى الاستثناء اكثر فيجيء غلب انتصابا على
على الظرفية نحو اتاني القوم سواك وشذ الجر بمن بعد سواء **خبر كان واخواتها** وستر فيها
في نحو الفعل ان شاء الله هو اى المسند بعد دخولها اى دخول كان او احدى
اخواتها والمراد بصيرورة المسند له دخولها ان يكون كسناده الى اسمها واتحاد بعد دخولها
على اسمها وخبرها والاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاولى ما قيل
الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقررهم لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا
ينقض التعريف بمثل كان زيد غير ابوه ولا مثل كان زيد ابوه فانهم يقال

اى الاتابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما
قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا والتوافق حاصلا
حالها او اذ الاستثناء لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تحتاج في الصفة
جاءني رجل الا زيد والا حمار ولكن يكون مجموعهما لفظا كرجال او تقديرا كقوم
فقط وان يكون مستثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد **منكور**
اى منكرا لا يعرف بالكلام حسبت بيرا وبه العهد او الاستغراق فيعم الاشتمال
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم
فلا يتقدر الاستثناء المتصل او عطفا على قوله فيعم الاشتمال قطعا على تقدير ان يشار به الى
جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتقدر المنقطع **غير محصور** والمحصور نوعان اما بالتنصيص
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد كواحد على عشرة
دراهم او عشرون واتما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان المحصور على
ما مر جاءني الا عشرة وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتقدر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد
لينقدر الاستثناء وعند وجوبها فيضطر الى حملها على غير واتما قلنا في صدر هذا
متعلق بيصاغ الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتقدر الاستثناء
في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتقدر في غير المحصور نحو ما جاءني
رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان كذلك نادرا لم يلتفت اليه المصنف
اليه وبيان القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة غير الله
آلهة على تقدير ان يشار بها الى بعض المعبودين فانه يصح ان يقال لو كان فيهما
فالا في الآية صفة لانها بمعنى مشكور غير محصور هي آلهة ويتقدر الاستثناء لعدم
دخول الذي في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية بمعنى آخر
حمل الا على الاستثناء وهو انه لو جعلت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة
غير الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
وليس فيهما الله فلا يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله

اعراب البيت كلا مبتدأ مضاف وقوله خبر
لعمر ابيك مبتدأ خبره محذوف
اى لعمر ابيك قسمي وجواب القسم
محذوف اى لعمر ابيك انه كذلك والسيد
الذي يسود قومه والمعبة بضم العين وفتحها وسكون الميم
بقاء معناه مستعملة

القرآن بيان قربان من القلب صحاح
القرآن كوبان مصاحان للقارئ الحاصل
من الأمرين فاعلون بالموصول وبالفعل صلته

قول لعمر ابيك الله لفعلي مبتدأ وخبره محذوف اى لعمر
ابيك قسمي والجملة معترضة بين الصفة والموصوف
هو جواب القسم المحذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره
لعمر ابيك انه كذلك مسرح آياتي

اعراب البيت لم جازمة وبقي فعل مضارع مجزوم
وسوء الصدر ان الكلام اضافي فاعله والهاء
عطف على ما تقدم من القصيدة وتاء هم فعل و
فاعله ضمير المتكلم ومفعوله الضمير المنصوب وقوله
كما دانوا الكاف بمعنى المثل وما مصدرية وما بعدها
في تأويل المصدر تقديره جزيناهم مثل جزائهم فهو
في موضع المفعول المطلق لدناهم وعنده الجملة
اعني دناهم كما دانوا اقحمت بيان للجملة الاولى
فان قلت كيف يتحصل ان يكون جوابا لسؤال سائل كيف فعلتم
فقال في جوابه دناهم كما دانوا والكاف في محل
الرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف اى الجزاء كما دانوا
وقوله غير ظالمين حال من الضمير المنصوب في دناهم
اى دناهم كما دانوا حال كوننا غير ظالمين
وقوله سوى عدوان استثناء منقطع لان العدوان
ليس من جنس الظلم

جاءني سواك وفي الدار سواك وعلى الاستكثار اكثر فيجيء غلب انتصابا على
على الظرفية نحو اتاني القوم سواك وشذ الجر بمن بعد سواء
وقيل تقديره لم يبق شيء سوى العدوان فلم يبق فيه
حجة
اول فلما اصبح الشر واسى وسوء بان ان يكون
الله وان الظلم والدين الجزاء والمكافاة مدة قولهم كما
تدين تدان اى كما تفعل تجازى فجازاه سوء بفعله
فاسى والهمزة بدل عن واو لانه من المواساة
فراد فلما اصبح الشر واسى سوء بفعله اى جازاه بسوء فعله
شيئا ولم يبق بينهما سوى الظلم حيث جازاهم مثل
جزائهم والشاهد سوى في البيت بمعنى غير
شرح الآيات

كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت نعمل به ما عمل الاول من غير
فرق الا حذف اللام اولا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لشهرته

اسم ان واخواتها

وشبهها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى سيجيء
اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبانها عرف
من حيث البعدية او الدخول فيما سبق اندفع اعتراض
بمثل ابو وفي ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي نفي صفة
الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كلها ولا اكثرها من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة فلما جاز ان المنصوب منه اقل مما عداه
فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي الكل حكم الكل بعد التعليل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا سو المنصوب بها لفظا كالمضاف والشبيه
او حلا كما هو المبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها بل هو مبتدأ فيه
سواء المسند اليه بعد دخولها خبر بمثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم ما يليها فيه
وبعد التقدير كاف في حد اسمها مطلقا لكنه ليس منصوبا بها بل هو المنصوب بها
قوله يليها اي يلي المسند اليه بلفظه لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا
او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذا احتراز عن
مرادفيه من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به ان يليها نكرة غير مضاف ولا

المكتبة المركزية

يصدق على يضرب وقائم في نحو هذين المثالين المتقدمين من افراد المعرف باللام
ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها على ما يعمل فيما
وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
والمراد اي امر خبر كان واخواتها كما مر خبر المبتدا في افتقاره اليه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدا والخبر وكذا بتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
وكان هذا زيد بخلاف كان زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينية
بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك كل ما ينفي الاعراب في اسم كان وخبرها
ولا قرينة ههنا لا يجوز تقدم الخبر نحو كان المنطلق هذا وقد تحذف عاملة اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبرها واخواتها لانه لا تحذف من هذه الافعال الا كان
وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في هذه الصورة وهي ان يجيء
بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقربها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خيرا فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان في عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته فوجب
الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل انا ان انت منطلقا انطلقت الا ان
منطلقا انطلقت فاصل انا ان كنت حذفت اللام فيا سالم حذفنا
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا ونبذت لفظا ما بعد ان
في موضع كان عوضا منها واوغلت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار انا انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت نعمل به ما عمل الاول من غير
فرق الا حذف اللام اولا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لشهرته

المكتبة المركزية

المجرورات سوا استمل اى اسم اشتمل بخج الا واو التى هى بحال الاعراب

فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها والتوابع

ان اسم الكلام على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه

يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الالف نيابة او تقديرا وانما قلنا من حيث

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لخصوصية كونه

مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بعلامة الا انها ليست علامة اعم منه

وبما هو شيء فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا وكذا

المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه لكونه مضافا اليه وهو

ههنا غير ما هو المشهور بينهم وفى ذلك مناقشة حيث اطلق المضاف

اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا حقيقة او حكما ليشمل

التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر

نسب اليه شيئا اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد او بواسطة

لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مررت بزيد او مقدرا

وذلك المقدر يراد من حيث العمل ما بقى اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة

وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف لكن

المقدر وهو فى لكنه غير مراد لو اريد لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت

ان يكون المضاف اليه شيئا اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف

بزيد مجرورا اى منسلخا عنه بنيابة او حلول مقامه من نوعى التثنية والجمع لاجلها

اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ازاد وا

ان يميز جواز الكلمتين ميز ما يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص

او التخفيف خذ فوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم

المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليشملوا

فالمعنى بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية التعريف عرفت مسائل المضاف اليه

بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح

فى شرحه وابن التقييم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة

بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى

شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم

فى اضافة الصفة المشبهة لمعمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل

اى ضارب لزيد واضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من

البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز

فان فى الحسن والحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ من حسن فاذا

ذكر الوجه فكانه قيل من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص

فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلت ان كان هذا التخصيص

واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة

الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير الحرف مجرورية منسوبة

الى المضاف لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى

اللفظ فقط دون المعنى لعدم سراية اليه فالمعنوية علامتها ان يكون

المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة مضيفا

الى معمولها فاعلا او مفعولا قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او

كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد

واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية

حكم الاستقرار اما بمعنى اللام فجبايا في مضاف اليه جاز جنس المضاف وظرفه
اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اليه الصادق عليه وعلى
غيره شرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفه اي ظرف المضاف و
الى صل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ان كان ظرفا له فـ
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو فان كلية واحد هما على كل ما يصدق
عليه الآخر كانا مترادفين او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من
وجه فان المضاف اليه اصلا كالمجيء للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وامثاله
بهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من الموارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة مثل رجل وكل واحد وسواء كون الاضافة بمعنى في
قليل في الاستعمال لانهم وردوا بها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب واقع في اليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا لا
يمكن رد الاضافة بمعنى من اصلا الى اللام لاختصاص الواقع
بين المبين غالبا لكن لما كانت الاضافة بمعنى من قليلا ردوها
الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام والاضافة بمعنى من فهي كثيرة

في كلها مهما فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام
اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم
مثال الاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم ويقيد اي الاضافة المعنوية
تعريف اي تعريف المضاف اليه المعرف لان الهيئة التركيبية
الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف له ان
اي معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما
يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلت ذلك على خلاف
الوضع كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل لا لاشارة الى معين كما في قول ولقد امر على اللئيم يسبني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري مجرى غيره ومثل فان اصغاءها
لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة نحو غلامي زيد
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك علمك بالسكون غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بحيث يعلمه كل
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقبل لي جاء شلك كان معرفة اذا قصد
الذي يماثله في الشيء الفلاني وتقييد الاضافة المعنوية تخصيصا اي
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقبل الشركة ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان شركة
بين غلام رجل وبين غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امرأة فقد اشتركا فيه وعنيت بها اي شرط الاضافة المعنوية بتجريد
المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لانه
ان كان علما مكررا بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه

هذا جواب عن سؤال مقدر وارد علما ذكره من قبل :
وهو ان شرط الاضافة تجرد المضاف من حرف
التعريف واكثر النحويين يقولون الثلثة الاولى
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب وما اشبهها
عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس والاستعمال
الفصيح ولان استعمال الفصحاء
ثلثة الاثواب قال ذو الرمة او متوسط

لان التعريف بعلامة وآلة
مخصص لا يقبح

من التعريف عند الاضافة سواء كان مكررة في نفسه من غير تجريد او كان
معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف
الى النكرة لكان طلبا للاعم وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيفضي الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما
في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم
جوزوا هذا دون ذلك قيل للمسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل بالام او الاضافة وحصول
تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها بالام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف بالام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله ﷺ بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى مسمى بها
احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير مسمى بها نحو مصارع البلد وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في
تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني
عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط عن اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية
والجمع مثل ضارا زيد وضارا بوزيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير استتاره في الصفة كما في قائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من علا واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه
فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلام
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير والاستتار
في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثم فهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص فلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني والا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الالتزام بل يجوز ان يكون بانضمام بعضها فلا يرد انه لا دخل
ذلك لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط بالالف واللام لا للاضافة
والاسئلة انه لا دخل في هذا التوجيه لانتفاء التعريف والا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذه الوجه
لكثرة الفرق لتوافقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا ما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف

قوله والمراد ان المشار اليه بثم الخ اي ان هذه العبارة
انما تكون لما لا حق بما سابق والا لقيل ما ذكره الخ
التخصيص والمجموع هنا ما ذكره الشارح فقط عدم افادة
عدم افادة التخصيص لان نقل عدم افادة التعريف يستلزم
التعريف والتخصيص لان نفي واحد من الامرين لا يوجب
المضاف اليه في التعريف والنكارة متعاقبان

قوله وعلى هذا كان الانسب الخ لان الاصل
مذكور هنا بخلاف اصل التوجيه السابقين
فانه مذكور ضمنا فتدبر

التنوين بسبب الاضافة ثم عرف بالام واجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المالة الهجان
غير مستقيم لان القول بنقل اللام المتقدمة عن الاضافة اذا عاد بخلاف
للظاهر وانما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المالة الهجان وعبدها
من باب الضارب زيد فكما لا يتبع
ممتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المالة الهجان
وعبدها بقوله هذا القول ضعيف لانه يقوي في الفصيحة بحيث يستدل
لما عرف من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة والا لحق
ان فيه ثبوت مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
والاستدلال به اذ لا نص فيه على انه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه
مفعول معه ولانه يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
رب رابة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز سخلتها رابة وخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المالة الهجان
وعبدها عوذا تنجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المالة الهجان
اي البيض من النوق تسوى نيم الجمع والواحد الكهجان صفة للمالة كانت من
الابل او بدل عنها او من ضمير قبل الثلثة الابواب كما سيذهب الكوفيون وعبدها
اي راعيها شبهها بالعبد خلقا او تخذ منها او عبدها حقيقة بالضافة
لاوثى مثلا سيه عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المالة بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق و
فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
الكوثى واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا تكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه الفواصل
فان الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله

جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان آخران رفع على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه متوقفين باللام
وبهذا الاشتراك مقصودين بالضارب نبذه الحسن الوجه فيكاد يسوي عليه
فيلتبس مع الضاربك والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرف وكذا شبههم وهو الصاربي والضاربه وغيرهما فمن
قال اي في قول من قال يعني شبيوه وانما عليه انه اي الضارب في ضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة لعدم الاضافة والا للالف
واللام انه اسم موصول للتعريف فانه لا يحتاج جوازه الى جعل جملا اي المحمولية
على ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا
وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بجروه على اللام المضعفة لانها والكاف
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير لما لم
يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لاتحادهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل حذفوا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور
ذلك ولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف كما يقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولكن يتصور ذلك
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ويقال ان يقول

لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اباك للفصل بالتنوين ثم لما
حذف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينه بالفعل
الا اضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربك زيد عليه لانهما
واعلم انا حملنا قوله وضعف لوهب المائة الهجان وعبدا به وقوله الكسار
الرحل والضاربك تحملا على نظيرتهما على الاجازة عن الكسائي لا الفراء على تجواز
الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض النحاة ولكن ان يحمل
كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب
زيد لفظ قوله وضعف لوهب المائة الهجان وعبدا به ضعيف
عن اللام على المحل المضاف اليه صفة متصرفة باللام لانه بتوسط العطف
يصير مثل الضارب زيد كما عرفت واما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يحمل في المعطوف ما لا يحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما قيل
توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة واضحة ظاهرة وتخصيص
بحثا ولا اضافة موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المقدر بالتركيب الوصفي
بحثا لان لكل من جنبتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر وسر المعنى بعينه لا اضافة صفة الى موصوفها فلا يقال
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجد قطيفة بمعنى قطيفة جودة خلافا للكوفيين فانهم
مسجد الجامع عندهم اسم المسجد الجامع وجد قطيفة بمعنى قطيفة جودة من
غير فرق وبرد على القاعدة الاولى انه موصوف لا اضافة موصوف الى صفة
مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كلا من
من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة
اضيف الجامع الذي هو موصوفها وانت اذا تأملت حق التأمل في مثل هذه التراكيب مثل مسجد الجامع
مثل مسجد الوقت الجامع وانك تحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء مثل صلوة الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا ان دل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا مكان ان
توصيف الجانب بالغربي لا توصيف المكان الذي هو جانبه اللهم الا ان يقال
هناك مكانان حقيقة وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب بهو جزء والاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فتسمية المبنى
يدل على القاعدة الثانية وهو قوله والا صفة الى موصوفها مثل وجد قطيفة
واحلاق ثياب فان اصلها قطيفة جودٌ وثياب اخلاق وقدمت الصفة
على الموصوف واضيف البر واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جود حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه
صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما اضافوه خاتما الى فضة
فليس اضافة البعض من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس لهم اضيف
اليها لتخصص وعلى هذا القياس خلاق ثياب والاضافة اسم كما مثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا

والياء مفتوحة او ساكنة واختلف في ان ايتهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة للابتداء بها لكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح وليكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا انقلب اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي وقفاي وحبلى وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها بغير التثنية ياء مع ادغام الياء المتكلم وتدغم الياء
مثل عصيّ وقفيّ والا تقلب الف التثنية كما مر لانها اي الالف للتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في
ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيصير كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان
آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة نحو مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرا فحركت بالحركة المناسبة
للياء فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك
في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وصحة الياء
اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها بمعونة
الى عشر ياء المتكلم فاجي وابي اي فاطلب في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما ناقصين
واجاز الكسر قبلها حمي وابي بردّ لام الفعل فيهما وهو الواو وجعلها ياء
وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز
بدار وحمل الاخ على الاب لتقارنهما لفظا ومعنى واجاب المصنف عنه في
شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون

هذه فوائد اذ ليست الاضافة التعريف اي تعريف المضاف اليه
لان المضاف اليه معرف باللام المقدرة او التنوين
ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية او التخصيص
اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس والا فتعريف
لفظ الكل من الدراهم ظاهرة بحيث لا يحتاج الى
البيان فكونها لجميع الدراهم لان الكل اذا اضيف
الى المعرفة يكون لجميع ما يضاف اليه كذلك كما مر

اعلم انه اذا اجتمع لرجل
اسم مضاف ولقب
اضيف الاسم الى لقبه ليكون
اللقب كالخبر غالبا فقيل
سعيد كرز هم

برد حمل تاجا لان الاسم يختلف اعرابه باختلاف
اعراب الاسم كما في سائر التوابع واما اجراء
كذلك لان الاضافة اليه متقدرة من وجهين
وجهين الاول ان الاب قد اضيف حين
جعل كنية الى زيد فيمتنع اضافة بكر ثانيا
الى لفظ زيد لما تخصص بالاول (العلق)
مقدر قلقة وتخصصه باخر والثاني
ان الاضافة تغيره عن سمته لانه
كتب عليك اذا اضيف عبد الله
الى نفسه ان شكاهم ويقول عبد الله
سلطه هذا خلف والاصل في الاعلام
ان يكون مبقاة على اصلها معمل

اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع اذا اضيف احد هما الى الآخر فاجب
بانه متاول بمحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح والتلقب اوضح من الاسم غالبا واوا
اضيف الاسم الصحيح نوع من النحاة ما لبس في اخره حرف علة احترز
الملحق به وسوما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة
خفة السكون لثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد
السكون لا يقع بعد استراحة الا لتنوين ولا يثقل عليها الحركة بعد
السكون لتخفيف في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسرا لآخره
للتناسب مثل يوبي وداري في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق بهما

المقم ٥ اى ابى جمع اب فاصلا ابين سقط النون فى الاضافة فان
بآن فاعلت الاولى فى الثانية فصار ابى ثم جاء جمعه هكذا قول الشاعر

فلما تبين اصواتنا بكين وفدين بالابينا اى بآبائنا
بكين وفدين لنا اباءنا فداكم ونقول اى امراة قائلة لاشتباع اضافة

الحم ٥ الذكر مى وهى بلا ٥ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما
عن ابى وابى لانه لم يشتمل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف
وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ٥ ويقال فى فم حال اضافته
الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته
وفى بعضها ابقاء ٥ للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا
قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قبل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح العين افصح منهما اى من الضم والكسر اوجاء
مثل يد فيقال هذا اخم او حمك ورايت حما او حمك ومررت باخم او حمك وكل
يجب بالهمزة فيقال هذا اخم وحم ك ورايت حما وحماك ومررت
باخم وحم ك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك
ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك
ومررت بحما وحماك مطلقا اى جاز جر ٥ مثل هذه الاسماء الاربعة اى مطلق غير
مقيد بحال الافراد والاضافة بل بحسب هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلق اى فى الافراد والاضافة فيقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لاضافات المعنى لازمة وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ وكقول الشاعر انما يرجى
الفضل من الناس الحاذو فوف ولو قيل لا يضاف الا غير اسم الجنس لكان اشمل لكان
وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم

اضافة الى معلم مطلقا نقيضا لاخصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه
والمقطع اى ذو عن الاضافة لان جملة وصلة الى الوصف كما مر
ليس الا باضافة اليها التوابع وهو جمع تابع لان منقول من الوصف
الى الاسمية والفعل الاسمى يجمع على فواعل كالكواهل على الكواهل والمراد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا
يشكل بخروج نحو ان زيدا وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود وكل تابع اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية
منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا ملتبسا باعراب سابقه
اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه فان
كلا منهما اى من التابع والمتبوع مشتمل على جهة واحدة
شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم او الواحد
مع زيد كان فى المرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع و
الرفع فى كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم
لان الاول منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وثانى المفعولين
ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الاخير المبتدا وثانى مفعولى
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
فى المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدا ومن
حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى منطوقا به ٥ منطوقا عمل فى
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه
يقتضى اخذا ٥ منا خوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة ٥
اعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محلا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني

عقولا الرجال العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان تلفظ كل عن نحو ما لبيت

في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس او لتناول الجنس الشامل للافراد او بالافراد

فالمحدود بالحقيقة النابح والحديد خول كل وهو ثان باعراب سابقه

من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل فرد فرد من افراد الجنس

يكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيما ذكر عنه فلا يكون جامعا

يحصل حد جامع ومانع يكون بجمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع**

جنس شامل النعت للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة

تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير

مقيدة بخصوصية مادة عن المواد احترز عن سائر التوابع ولا يرد في نحو

عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك جاءني زيد و

حلية ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول

في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع

انما هي بخصوص مواد ها فلو وجدت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد علمه

او اعجبني زيد وعلاه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل

على حصول معنى في متبوعها اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت

غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف

وقد يكون لمجرد المدح او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او بمجرد التاكيد مثل نفخة

واحدة اذ الوحدة تفهم من النار في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب

مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى ماروا غير المشتق الى المشتق ولكن هذا امر ضبا للمصنف

اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه وقال الناظر فيها معنوي

الموصوف لفظا او معنى بما في المسند والخبر وهو حق ما تبعه وقيل الفاعل

بقدر من جنس العامل الاول يعني نحو قولك جاءني زيد الفاضل جاء

الاول اولى لان المنسوب

ان يقول وغيرها لان غير لا يضاف

الا الى متعدد او واحد اذا حذر فاعلم او معنى الواو

والفاء اذا يليها دون الواو وحتى الى الاستدلال

على من المشتق والجامد فكونه كذلك من قرائنه

الى ذي المعاد الى المشتق وذلك لان او بمعنى بين

المتقابلين فتدبر

اي اي اي اي اي اي

والمخصوص اذا كان نكرة

والموصوف اذا كان معرفة

ولتخصيص نحو انا معاشر

الانبياء لا نورث

وقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره

صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض

في اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما في

ح الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي مدلول دالا على ان

ات ما نسبة الى فهيد تيم وذي مال مدل على ان ذا مال صاحب مال او

صوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى

ات ما مع يجوز ان يقع النعت في بعضها لا مدل على ذلك مع لا يصح جعله غير المشتق

نا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل يا عشاره دلالة

ضل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مررت اي رجل عندك

دل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا

دل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة

في حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع

ا والتي لا مدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

ر رجل مدل كالاسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت

بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع مدل على معنى حاصل

ذات زيد فوقع صفة وفي المواضع الاخر التي لا مدل على هذا المعنى لا يصح

ن يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم

النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في

الجملة الخبرية وانما قيدنا بالجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا

بنا وقيل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مستقبلا في صفة اضربه اي مستحق

لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى ملك النكرة للرابط نحو جاءني رجل

ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة بالموصوف فلا يصح ان تقع صفة اذ مثل جاءني رجل زيد عالم ابوه صفة

والجملة الخبرية ايرجع نحو مررت برجل ابوه عالم

ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه

قمت ومررت برجل في الدار ابوه وانما جاز وصف

النكرة بالجملة الخبرية لانه الوصف في المعنى خص على الموصوف

قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة

يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب

قبل ذكرها حتى تقع فائدتها وهي ان تميز

المخاطب الموصوف المبهم لما كان معلوما

للمخاطب قبل ذكرها اذ اذا حكم العلم عند

بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال
الرجل وصفة وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية
حصل لها بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى
الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
الثانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كمفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح او كان صفة مؤنث يجرى على المذكر كعلامة وابن نبى اى النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الكلمة الاول وهى الرفع والنصب والجر و
التعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى الباقى من تلك
الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل نسبة اليه بمعنى ينظر الى فاعلة فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
فرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا او مجازيا فصل طائفة وجوبا
كما يطابق الفعل فى علمه فى التذكير والتانيث وان كان فاعلة مونثا غير حقيقى
او حقيقيا مفصولا مذكرا او بونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل يقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره
وبرجل قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا فى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل

والنون فى جمع المؤنث وبونث فى الواحد المؤنث وذلك قلت مررت
برجل ضارب او برجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامرأتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضربه يضربان يضربون و
تضرب تضربان يضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى
من هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول متبعة فى الامور العشرة وكان لا يخرجه منها مشابهته للفعل
فى تمام البواقى عن هذه التبعية لما عرف انتفى فيه ما حكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الحكم الاول ولم يكن
فيه ما حكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعيته لكونه كالفعل
بالنسبة الى ظاهر بعده وليس كذلك حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اى من اجل
كون الوصف الثانى فى تمام البواقى كالفعل حسن قام رجل فاعد غلماه كما
حسن يقعد غلماه وحسن ايضا قاعدة غلماه لان الفاعل مونث غير حقيقى
كما يقعد غلماه وضعف قام رجل قاعدون غلماه لانه بمنزلة يقعدون غلماه
ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر هما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعيف يقعدون غلماه وان كان قعود جمعا انيثا فاعدن
لانك اذا كسرت الاسم الذى بنى عليه الفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل اكثر تكلما من قعود غلمانا مثل يقعدون غلمانه الذى
اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او
يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر
لا بوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا بوصف به لانه ليس فى المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام

قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كمفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراة جريح او كان صفة مؤنث يجرى على المذكر كعلامة وابن نبى اى النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الكلمة الاول وهى الرفع والنصب والجر و
التعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى الباقى من تلك
الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل نسبة اليه بمعنى ينظر الى فاعلة فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
فرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا او مجازيا فصل طائفة وجوبا
كما يطابق الفعل فى علمه فى التذكير والتانيث وان كان فاعلة مونثا غير حقيقى
او حقيقيا مفصولا مذكرا او بونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه
مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل يقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره
وبرجل قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا فى كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل

ای ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بدی اللام لرفع الابهام الباقی بسبب
الجنس ضعف مررت بهذا الابیض لانه لا یتبین به جنس المبهم لان الابیض
عام یختص بجنس دون جنس ومررت بهذا الغلام لانه یتبین
ان المشار الیه انسان بل رجل العطف یعنی المعطوف بالحرف
تابع مقصود ای منسوب الی المتبوع بالنسبة الواقعة
فی الکلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
متبوعه ای کما یکون هو مقصودا بتلک النسبة یکون متبوعه ایضا مقصودا
بها نحو جاءنی زید وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف علی زید فبنسبة المجیء
النسبة المجیء الواقعة فی الکلام وکما ان نسبة المجیء الیه مقصودة
کذلک نسبته الی زید الذی هو متبوعه ایضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غیر البدل من التوابع لانها غیر مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه مقصود
دون متبوعه فیخرج بقوله متبوعه المعطوف بلا وبل ولکن وام
واما واو لان المقصود بالنسبة احد الامرین من التابع والمتبوع
لا کلاهما واجیب بان المراد یکون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
یذکر لتوطئة وذکر التابع ویکون التابع مقصودا بالنسبة ان لا یکون
کالمتبوع علی المتبوع من غیر استقلال به ولا شک ان المعطوف والمعطوف
علیه بتلک الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنی ولما تم
الحد بما ذکره جمعا ومنعا ارد فیه لزیادة التوضیح بقوله یتوسط بینه ای بین
ذلک التابع وبین متبوعه احد الحروف العشرة وسیاتی تفصیلها فی
قسم الحروف ان شاء الله تعالی مثل قام زید وعمرو ولم یکتف بقوله
تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد یتوسط بین الصفات مثل جاءنی زید العالم والشاعر والذی بین الصفة

المدسوس فیجب ان یکون اعرف من الصفة اوساویا والا فالتعریف والتنکیر
لئلا یکون المتبوع مغایرا للتابع فی الدلالة علی الذات المرادة ویجب ان یکون اخص
من الصفة اوساویا لها من حیث المفهوم لا من حیث الخارج الا تری
ان الضاحک فی قولنا مررت بالحیوان الضاحک
اخص من الحیوان من حیث المفهوم لا من حیث الخارج الا تری ان کل
منهما یوجد حیث یوجد الآخر مع مساواة مفهوم منهما لمفهوم الآخر
معنی بها وکانه لم یقع فی بعض النسخ قوله ولا بوصف به ولهذا اعتذر الشارح
الرضی وقال لم یذکر المصنف انه لا یوصف بالضمیر لانه یتبین ذلک بقوله
او الموصوف اخص اوما ای الموصوف المعرفة استثنی اختصاصا بالنوعیة
والمعلومیة من الصفة یعنی اعرف منها لانه المقصود الاصلی فیجب ان یکون
اکمل من الصفة فی التعریف اوساویا لها لانه لو لم یکن اکمل منها فلا اقل من ان
لا یکون اوفی منها والمنقول عن سیبویه وعلیه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فی
فیتبین بها ای وات ومن نحو ای وذی من اجل ان الموصوف اخص اوما و لیس
لم یوصف به والام الا بمثل ای ذی اللام الا خوات الموصول. فانه ایضا
مماثل لذی اللام لما عرفت ما بینهما من المباینة فی التعریف نحو
جاءنی الرجل الفاضل او الرجل الذی کان عندک امس او بالمضاف الی
مثله ای مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنی الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءنی الرجل صاحب لجام الفرس لان تعریف المضاف
مساو لتعریف المضاف الیه او انقص منه علی الخلاف الواقع بین سیبویه
وغیره بخلاف سایر المعارف فانها اخص من ذی اللام فیلزم ان یکون
لغیر اخص فهو محمول علی البدل عند صاحب هذا المذهب وانما لزم
وصف هذا ای باب اسم الاشارة بذی اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القیاس یقتضی جواز وصفه بذی اللام والموصول والمضاف الی
احدهما للابهام الواقع فی هذا الباب بحسب الوضع المقتضی لبیان
الجنس فاذا ارید رفعه لا یتصور بمثله لابهامه ولا یتاتی بالمضاف
المکتسب التعریف من المضاف الیه لانه کالاستعارة من المستعیر
السوال من المحتاج الفقیر فتعین ذو اللام لتعیینه فی نفسه وحمل الموصول
علیه للاتباع صلته مثل ذی اللام مثل مررت بهذا الذی کرم ای الکریم و

Marginal notes and commentary in Arabic.

اولا بمنفصل لانه يذهب ان ذلك المنفصل وان كان كالجزء
الحقيقة به لبن جواز ان يؤكد بما اتصل به تأكيد يحصل به نوع استقلال والا يجوز
ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضربت الا انا وزيد لم يكن كالجزء فقط وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ما ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء ايضا فلا حاجة فيهما الى التأكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيدا وزيد ضربته هو وغلامه الآن ترفع الفصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك
التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقولك
ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
للتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله
تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران سواء عند
واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز دون
العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف
الضمير المجرور اعني الخافض اوكما قال لان اتصال الضمير المجرور بحاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكثرة العطف عليه او كون
كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما جاء
المضمر حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما على في المرفوع المتصل في
استعارة المرفوع له بمنزلة والا لكفى بالفصل لان الفصل لا ناشيء
الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار حيث لا لبس ولان التأكيد
العدمي لا يتصور له اثر تكميلي يكتفى بعدم بقاء الاعادة العامل الاول كمررت

الداخلة عليها حرف العطف كان عود الضمير اليها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد بالنسبة الى المعطوف عليه واخرى كونها معطوفة على الصفة
المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لزيد
صفة لزيد متوسط بينها وبين زيد حرف العطف لانه توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل بين الصفة من جهتها الاولى وبين
المعطوف وهي بهذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقبل قد عطفت
جواز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة للتأكيد المنصوص في
مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو التي بقوله تابع توسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع توسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وانما هو تابع على ما كان عليه في الوضعية وانما حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف كما ينبه من التغاير فلو جاء العطف كذلك لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف قال بعضهم فيه نظر لان احرف
المتوسط بينها عاطفة لدلالة فيها على ما تدل عليه وغيرها من
الترتيب وغيره وذلك في جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل
او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما يتصل لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وهو فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فانه

بك او بزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
ووجوده بالاولى والثاني كالعدم بدليل قولهم بيني وبينك او بين الاضافة
الى المتعدد ومثل وجوه بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله شهيدا ومن
الذي ذكره اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة مستدلين بالاستشهاد فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو رجعتني جماعتك من غير شرط تقدم التاكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
اعجبت بك جماعتك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد
الاغلب اتباع المتبوع او بعضه او متعلقه او ملابسه والغلط قليل نادر فيها
ليسا باجنبيين للمتبوع عنه ولا متخصصين عنه لعدم تخلل فاصلة بينهما
بين متبوعها فلا حاجة في ربطها الى متبوعها الى تحصيل مناسبة
العطف فان المعطوف غير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل المنفصل في المرفوع واعادة الجار
في المجرور ليحج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال وتناسب المعطوف عليه
وقوى مناسبة المجرور بانضمام الى الى اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبل
بشرطان الى لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما علمنا ان
الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احتراز عن بعض الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرطان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احتراز عن مثل قولنا يا رجل الحارث فان

فان المنادى معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام
فانما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام ووقوع النداء وهو مفقود
في المعطوف واما مخروب شاة وسخلتها فمنتفي التنكير لقصد عدم
التكثير اي رب شاة وسخلتها او يحمل على نكارة الضمير كرب رجل عالم
وذاي رب شاة وسخلتها وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره فان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلا وجب بناء المعطوف في مازيد ولا عمرو ولان خوف زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في مازيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل مازيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة ايضا ومن
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز او يمتنع لم يجز في تركيب
مازيد بقائما او قاعدا ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب او نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم او قاعدا فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الرافع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على
ان يكون خبرا مقدما والمبتدا اي هو محذوف ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
والا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فينغضب زيد الزباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول و
فينغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب بقوله وانما جاز الذي
يطير فينغضب زيد الزباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها بتحمل الجملتين جملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي
يطير فينغضب زيد الزباب او بتنزيلهم السببية الاولى للثانية فالمعنى

الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه الضمير الذى

يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف

بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمول لهما بحرف واحد

وقال بعض شارحى اللباب الناظر عندى ان العطف ههنا يحمل على

معناه اللغوى اى اضافة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما او اكثر

الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين

لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او لا على

اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين

بان لا يكون الذى على احدهما الاول والذى على الآخر الثانى وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب

ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا القبيل مع انه ليس كذلك لعدم تعدد العامل

فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما شاء الله

كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفى قول الشاعر

وما توقد بالليل نارا فهذا او ان كان محسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز

عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين

مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب

الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها والا يقتصر على صورة السماع

بل يجعلها وغيرها وعدم الجواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع

المواد عند الجمهور الا فى نحو للا فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا

والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وناخير المرفوع او المنصوب

لجميعه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس

يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف

بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يجعلها بحذف المضاف وابقاء

المضاف اليه على اعرابه نحو زيد دون عرض الدنيا والله يريد الآخرة

النبوع اى شائعة وحالة عند السامع يعنى تجعل حالة ثابتا مقررا عنده

فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيشيع عنده وتحقق ان المنسوب

او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك لدفع ضرر

الغفلة عن السامع او الدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يكون بتكرير

اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به

يجوز ان فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل او فى المنسوب اليه نحو قام

ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى لا يبقى

شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه يجب تكرير الفعل الذى

والمراد بنسبة الى بعض متعلقاتها كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه

فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اى ضرب هو لا من

يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى

التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شموله

المتبوع افراده وقد يطلق التاكيد فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله

لافراده فانه كثيرا ما يناسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه نحو اتى زيد

النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواتها وكلاهما

وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهنا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد

واذا عرفت هذا فنقول اخ المصنف الصفة والعطف والبدل

عن حد التاكيد بقوله لغير امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر فوجههما

واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها واغلب ما نوضح

متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضوح واما عطف البيان فهو

لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا فى النسبة او الشمول

هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه لكن اى التاكيد لفظى اى منسوب

الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى اى منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظى منه تكرير اللفظ الاول اى تكرير اللفظ الاول
وفائدة حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك تكرير فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وتجرى فى التكرير تطلق
لا التكرير الذى سوى التاكيد الاصطلاحى فى الالفاظ كلها اسما او فعلا
او حرفا او جملا او مركبا تقييديا او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى
التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسما ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ المحصورة كما
كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى يختص بالفاظ محصورة اى
معدودة وهى نفس وعين وكلا هما وكلتا هما واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
فى حال الافراد مثل حسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع
بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعانى ومعنا بالتاكيد انا نامل الصفا وف فالاولان اى
النفس والعين يجيئان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العايد الى المتبوع المؤكد نحو نفسه بالمذكر الواحد نفساه فى المونث
الواحد انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمونث وعند
بعض العرب نفساهما وعينا هما انفسهم فى جمع المذكر العاقل
فى جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثانى لا يسمى النفس و
العين اولين تغليب كالقمرين يسمى الثالث ثانيا للمثنى نحو كلاهما

للمذكر وكلتا هما للمونث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا
كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قراءة الكتاب
كله وكلها نحو قراءة الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم
وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات
السوائى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع
فى المذكر الواحد وجمعاء فى المونث الواحدة او يجمع المونث تاويل الجماعة
واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المونث وكذا اكتع كنعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفرد او كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان ام الكلى
يلاحظ افرادا مجتمعة وتنحصر اجزاء الا بعض بكل واجمع ويجب ان
يكون تلك الاجزاء بحيث يصح اقتراقها حسا كاجزاء القوم او
حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى الاستئجار فيصح تاكيده
بكل بخلاف جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاء
لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واداة التاكيد المضمر المرفوع المنفصل بانزا
كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك
الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتا الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لو لا ذلك
لالتبس التاكيد بالفاعل على اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقولنا هو ويقال زيد اكرمنى نفسه
لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل والى وقع الالتباس فى هذه
الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمر

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد عما بالمنفصل نحو ضربك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع
المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت تفك فانما لعدم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يتبعان العوامل قليلا بخلاف النفس
العين فانهما لتبيان كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع ابتاع بقطع
الهمزة على ما هو المشهور تاكيد لاجمع يعني يستعمل بعد الكلمات الثلث بالتبعية
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم بعد اكتع
واخواه عليه اى على اجمع لو اجمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع مع اخويه
دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور الالتزام على معنى الجمعية
واللزوم وذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اى المتبوع اى لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة
ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه بتوسط تلك النسبة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه التابع غير ما نسب الى المتبوع نحو جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك
واحترز بقوله مقصودة بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد و
عطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع والحد يصدق الحد على المعطوف بل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بتوسطه فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد
الامر فقام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم

القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة
الى احد هي نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام
فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن
اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
فيمكن ان يقصد نسبة ما نسب الى المنفي نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل
هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما منوية فاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اياما كان اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او
بالعكس نحو سلبني الثوب زيد عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل
مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لا ثاني لها فالاول اى بدل الكل هو المدلول الاول بعينه متحدان ذاتا
لان يتحد مفهوما حتى لا يكونا متزادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانما الآن
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ادري
عطف البيان الا بدل الكل وبما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال لا الغلط وقال بعض المحققين
في جواب الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
اراد وا انه ليس مقصودا صريحا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيء بالثاني تتميما له وتوضيحا

فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجبت
بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ح يكون التوضيح كالحاصل
الحاصل ثم يقصد اتباع المقصود اصالة سواء كان الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اى بدل البعض جزاءه اى جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يفهم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفة لا
باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اى يكون تلك الملابسة بغير
كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من
البدل ويكون ابدال منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه
والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مما يكون فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الكسه برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات والمراد
بجعل هذا البدل قسما خامسا وضم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل قبل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع
اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل مستعملا له
من غير اعتبار ملابسة بينهما لانك غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك و
نكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة موصوفة

فالنعت

قوله بدل الغلط اى بدل مت عن الغلط
الذي هو سبب الغلط البدل فبكون الغلط
في المبدل منه لا في البدل كما ان الغلط سبب
في تكلم الب وذلك كثير لان المتكلم
اذا اراد ان يقول مررت بجمار فبكى لسانه
فقال مررت برجل ثم تذكره فقال حمار فيكون
الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا انفا
كرم

قوله كيف توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا زيادة
فيه في عبارة المصنف لا بد منه
لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه
بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه
عصام افندي

فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب للا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فانوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من
نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان
المابغ فيها مقصود اذ ليس مدلول الثاني غير مدلول الاول فيقال اشتريت
نصف الثوب وسرني نصفه واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربت
الحمار وضربني الحمار عطف البيان تابع يشبه المتبوع من جميع التوابع غير صفة
احترز عن الصفة يوضح متبوعه على احترز به عن البدل والعطف
بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من
متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر فان ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ان اهلي بغيد وابى على ناقة دبراء عجفاء ونقباء وسيجلة فقلنه كاذبا فلم
يجلة فانطلق الاعرابي فحمل بعيرا ثم استقبل البطحاء فجعل يقول واعمراه
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما سارها من نقب ولا دبر اعفر
اللهم ان كان فجر فعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال الاعرابي
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيد الاعرابي فقال

نقب دلكز من الباب الاول بزحان
عجيف ارق نحيف كبي فربه
دبر بفتحتين يابس من عرقل البعير
وبعل ههنا من الافعال المقاربة
وخبره يقول ومعناه
وفاعل سارها من نقب لان بمعنى سرة
من زائدة لتاكيد النفي سرة بعنق سيره
من دلكز بزحان الاعرابي
يقول

ضع عن راحلتك فوضع فاذا مبني نقيض اعجفا ومحمله على غيره وزوده

وكساه وفصله اى فرق من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية

واقع في مثل انا ابن التارك البكري شر فان فوك شر ان جعل عطف

بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير انا ابن التارك شر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الا

الضارب زيدا وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعول

التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من البكري وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير

المستكن في عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة

حوله مترقبة لانه ما دام به رمق فان الطير لا تبرح

واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك

البكري شر كل ما كان عطف بيان للموصوف باللام الذي اضيف اسم الصفة

الموصوفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا

الذي اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فتنبه

صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا

على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد

بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني فيه المبني اى مع الاسم

المبني وهذا الحد لا يصح الا ان يعرف المبني على الاطلاق ولا يعرف

الاسم المبني اذا لم يعرفا بالكاف تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ

المبني ما ناسب اى اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل

الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب

هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة

بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام

او شبهه به كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة

او للصفة او غيرها او وقوعه موقعه كتنزل الغاية واقع موقع انزل

او شبه كلمة للمواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمتاوك

المضموم فانه واقع موقع المطاعين المتاوكين في نحو ادعوك

او اضافته اليه كقوله بنا من عذاب غير مبعدينا فيمن فتح او وقع

غير مركب مع غيره على وجه يتحقق بعامله فعلى هذا المضاف من المركبات

معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب

وعدم المشابهة للمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين

الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا

لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي

المعرب والمبني تقديما وتاخيرا لتقدم ما هو مفهوم منه وجودي

لشرفه والغاية اى الغاية التي ينتهي المبني من حيث هو كان او آخره وسكونها

عند البصرية ضم وفتح وكسر ليلحق الثلث وقف ليلحق الوقف

واما الكوفيون فيسكنون الغاب المبني في المعرب وبالعكس والكسر او

ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه

الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها لانهم كثيرا ما يطلقونها

على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة

رفعا والكسرة جرا والفتحة نصبا وعلى عبارتهما يقال

الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبني وانثر على

المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبني لكن لا مطلقا بل

باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لاختلاف العوامل كون

الرجل ومن امرأة من زيد وعلى المبني والثاني باعتبار الجر المضرات

والكنايات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدير
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميع البيت ليست مبنية بل بعضها فهذه
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك
من علتين أخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انما لما خرجت عن اشباهها
المتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقبل المراد بالمتكلم ينكلم به اولى
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة و
ان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا
فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد
وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على انهم موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره

فصل

واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات والمركبات

فصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم تفويتها في النفس ثم تفسيرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكرها اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير رجلا زيد ورب رجلا
وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل والمنفصل مستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالكلام
الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الجمهور
غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي الضمير
باعتبار الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها كذلك اولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل واستوفى المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى قدمكم
اي المضمر ستة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير
ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المتنهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول
الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
صيغ الغائب لانه دون المتكل وصورة التصريف هكذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

ومناسبات لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة بنى للمنصوب
ويجوز المتصلان مستترا لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو جزء الفعل
فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار مستترا الفاعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف احد الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي
دليل على ما الغي على ما مضى في السرخسي ولكن هذا الاستتار
جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم
تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والالم يجمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضرب هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا او احدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب
وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب والواحدة
الغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول
او الصفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان بغيرا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضمير لانهما تقلبان ياء في النصب والجر
والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس
عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير في محل له
والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير
الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون

انتما انتن هو هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجمالا
والحروف الآخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل فهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربها ضربهما
ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اني انا انك انكما انكم
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنفصل اياي
اياناياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن واياها
اختلافا كثيرة والمختار ان الضمير هو اياه واللواحق للدلالة على المتكلم
والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الى مس غلامي مثال المتصل بالاسم والى مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن والى لنا لك الى لهن وكان
القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة
لتكفيهم وضعوا للمتكلم لفظتين يدلان على ستة معان كضربنا
وضربنا فضمير ضربنا مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء في
التانيث وبقية الانواع بمنزلة جارية كما مر اعني ان للمتكلم لفظتين
وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان كل من الانواع خمسة اثنا عشر كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لمعنى وبقي لتلك الامور علة

ان التاء وهو المرفوع المتصل والثالث
ان المنصوب المتصل والرابع ان
المنصوب المنفصل والى مس
ان المجرور المتصل عارية هي
الاول في هذه المذكورات

والالف في تضربان لاتنيه فهما اى الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليا بضمير بن ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان
وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل اذ الاتصال انما يكون بتأخر العامل او بالفصل
الواقع بغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال ويركه ينقوت الغرض
او بالحذف اى بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا بد ان يصير منفصلا او يكون
العامل اى عامله ممنوعا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا
والضمير المعمول المرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لمقتضى
بخلاف المنصوب نحو انى واياك او يكونه اى يكون الضمير مسندا اليه الى غير
الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اى تلك الصفة كائنة لها غائبة
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا
قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لاحتمل ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لما حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لا طلاق
وانما قال من هي له لانها هي لكما سواء الظاهر ليكون اسهل اختصارا على
هو الاصل مثل اياك ضرب مثال لتقديم العامل وماضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اى اتق نفسك والشر وانا زيدا مثال يكون العامل مفعولا وما انت
قائما مثال يكون العامل خبرا وما هو هند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي

اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا عنه وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يجب ذلك اذا كان هي فاعلا لا مبتدأ والا لكان واضحا في
صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لان فاعلا
نحن الذين ضاربوهم نحن ورد عن الزمخشري ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا
ليس فيها لبس الحكم وصورة اللبس بالطريق الاولى
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا حتم ازعن كواكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل
والضمير الثاني صلا فيجب اتصاله فان كان اى احد الضميرين
من الاخر احتم ازعما اذا ات وما نحو اعطيا ياه
حيث يجب الانفصال في الثاني للتي زعن تقدم احد الضميرين
من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر
احتم ازعما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليعذر المتكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة
بارادته على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهك فلك المنار اى الاختيار في ضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو فاصل وان ضمير
كان منفصلا نحو ضربتك فانا اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا بحر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعداد او بالفصل بالمتصل ولكن الفصل نحو ضربني اياك للاعداد بالفصل
والا اي ان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن بما قدمته فهو اي الضمير
الثاني على كلا من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فللتلازم
المترجح في تقديم احد المتلازمين على الآخر فيما سوى الكلمة الواحدة بالمرجح واما
على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما سوى الكلمة الواحدة
نحو اعطيتنيه اياه بخلاف ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك بخلاف ما لم يكن احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن
بما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر
المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه يشبه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن مختار لان رعاية
الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال الانفصال
الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت
الى فوها لولا انت لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا انا لولا
نحن الا اهم لولا اي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعدى لكون ما بعدى
فاعلا تقول عيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعدك الى آخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فاعت في
هذا المقام اي انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في

هذا المقام حرف جر فالكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
تصرف فيما بعد لولا سيبويه في تقيه واما عسى فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى يحمل على
لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير و
سيبويه في العامل ونون الوقاية مع اني ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا
لحقه تلك اليا التي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الياء
ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في
المضارع لكن لا مطلقا بل حال كون المضارع عريا عن نون الاعراب
اي عن رفع الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين كفروا واقل الحق لعسر وضمها وانت مع النون الاعرابية الكائنة
فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن
وليت ولعل بخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها بحذرا عن
اجتماع النونيات وبوحكما كما في لعل بقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت وبحذار حوف نون الوقاية في ليت من بين اخواتها
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن و
قد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وبوسطها بين
المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو
كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضمير منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما

٨٤

وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك الشيء يفصل ذلك المرفوع
المتوسط بين كونه اى كون المبتدا نعتا وخبرا فيما يصح لهما ثم اتسع فادخل فصل
فيما ليس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون الفصل ابتداء ضميرا وقع بعد
غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرط اى شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون المخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا
لالحاقه بالمعرفة لاشتباع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وافتقر
على مثال افعل من بعد وحول العوامل دون المعرفة ودون النكرة قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده وقف على صيغة الضمير وعند بعضهم مبنى لا
مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل يستبعد الغاء الاسم فذهب الى ان فيه
وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم الخ اة بكونه مبتدأ وان الاخافر
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثانى مفعو ى يجعله والما يعرف من العرب جعله مبتدأ
يرفع ما بعده فى مثل كنت انت الشريف وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ
المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو مع الرفع متعينين ويتقدم قبل الجملة
لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال
قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير
غايب يسمى ضمير الشان او ذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير السيجيء
راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن ثانيته اذا كان الحديث
فيها مؤنثا لتحصيل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لا يهما بالجملة المذكورة
بعده اى بهمث الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة سهو ضمنه بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية

فى هذا الحكم فائدة ثابت سواء وقع بعد التسمية اولا وايضا يلزم ان يستدارك قوله
يفسر بالجملة بعده فعلى هذا اللائم تحمل التقدم على ما ذكر نا انتقض التعريف
بقولنا ان سوء زيد قايم على ان يكون سوء مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم
خبره عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم على الجملة يفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة مستقلا او مستقصلا واذا كان
مستقلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عاملة
معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصح استتار الضمير فيه
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم
مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا سيما منسيا حال منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
فى صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مرفوع بلا دليل عليه
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا
وظبيا الا ان المفتوحة اذا خففت فانها اذا حذفت فيه نبية الاضمار هنا
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
ولانه اذا خففت ان لم تعملها بالتشديد الواقع فيهما و
بعد تخفيفهما وجد وان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ طرح
ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجد
بالفعل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها علما منه انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك
الضمير للزوم التخفيف المطلوب فيهما كما يدل عليه حذف
النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اى جمع المذكر والمونث اولا امدادا وقصرا
اى ممدودا او مقصورا واوذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى
اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والحروف
بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهى كلمة ما فهى ليست فى الحقيقة
منها وانما جئ حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظ كما جئ به
للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم او ها ان زيدا
قائم ويتصل بها اى بالحق بها او آخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت علامة الكاف وفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك بك وهى
اى حروف الخطاب حسب والقياس يقتضى الستة واشتركت
خطاب الاثنين فرجعت الى حسب مضروبة فى خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعنى المفرد المذكر والمونث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة
الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المونث تبقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهى اى ملك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى
ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذاكن وذيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذاكن وذيكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك
البواقى يعنى ذاك الى ذاكن وذيك الى تيكن وتاك وتيك الى تاكن
وتيكن واولاك بالمد واولاك بالقصر الى وليكن واولاكن واما
ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء

الواو
ولون الفه مجعل الاصل ويرسم
لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه
الممدود قياسا ج

اسماء الاشارة اى الاسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب
الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمفهوم مشار اليه
اشارة حسية باحدى الحواس والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة
فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب واشاراتها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لاحسية ومثل ذلك الله ربكم مما ليس الاشارة اليه
حسية يحمل على التجوز وانما بنيت تشبيها باحرف كما سبق وهى
اى الاسماء الاشارة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ومثنى وذان رفعا وذين نصبا
وجرا اى وذان وذين حال كونهما مثنى المذكر اعلم ان تقديم الضمير
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية فقوله
ح مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقدما على كل واحد منهما بحال
خبره ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر
قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحد تا قبل لام
ح الاصل فى تانيث المونث الواحد لانها لم يثن منها الا هى وذى
وتثنيته ذاتان لانه لا يجمع اجتماع
الحرفين لسكونها فسقط احدهما
فمن اسقط الف ذا قال ذان هذين
لساحران فاعرب ومن اسقط
الف التثنية قال ذان هذان لساحران
لان الف ذا ان يقع فيها اعراب يكون
ارخان صحاح

ذاتا اصله ذوتا للمونث كبوء
اللفظ ولم لفظ واحد ابدكره
لعلمه اجانزك ويوذات

وللمونث الواحد تا قبل لام ح الاصل فى تانيث المونث الواحد لانها لم يثن منها الا هى وذى
وتثنيته ذاتان لانه لا يجمع اجتماع
الحرفين لسكونها فسقط احدهما
فمن اسقط الف ذا قال ذان هذين
لساحران فاعرب ومن اسقط
الف التثنية قال ذان هذان لساحران
لان الف ذا ان يقع فيها اعراب يكون
ارخان صحاح

ذاتا اصله ذوتا للمونث كبوء
اللفظ ولم لفظ واحد ابدكره
لعلمه اجانزك ويوذات

وجرا اى وذان وذين حال كونهما مثنى المذكر اعلم ان تقديم الضمير
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية فقوله
ح مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقدما على كل واحد منهما بحال
خبره ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر
قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحد تا قبل لام
ح الاصل فى تانيث المونث الواحد لانها لم يثن منها الا هى وذى
وتثنيته ذاتان لانه لا يجمع اجتماع
الحرفين لسكونها فسقط احدهما
فمن اسقط الف ذا قال ذان هذين
لساحران فاعرب ومن اسقط
الف التثنية قال ذان هذان لساحران
لان الف ذا ان يقع فيها اعراب يكون
ارخان صحاح

ذاتا اصله ذوتا للمونث كبوء
اللفظ ولم لفظ واحد ابدكره
لعلمه اجانزك ويوذات

بوجود

ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واولاء للمتوسط
لان المتوسط لا يتحقق الابعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال ذلك وتلك وتانك وذانك حال
كون هاتين الاخرتين مشددتين واولاك باللام اى مع حذف الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد والابعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واتمائك وتانك وذانك مخففتين والاك
بغير اللام فللمتوسط وما سواه للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
منه للقريب واما كه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وبنو الاكثر وجاز بكسر لها ايضا فللمكان القريب الحسي
والتحقيقي الحسي
الى اخره خصوص خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما عداها من
الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول كي
الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم
لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا ما ان كان جزء تمييزا او لا يصير
جزءا تاما ان كان من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كون جزء
اوليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزء من المركب يكون الموصول حينئذ ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما
اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمع فيها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والجواب على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد
فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج

مثلا اذ

مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية وتقابل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة بعد اسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة على عايد اليه فعلى هذا الجواز ان
يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي لا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية توضيح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث وليس لما كان الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من
ان يكون خبرية او غير خبرية وليا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضمير المتوسل عينهما بقوله وصلة اى صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او معنى بها كما سبق في الفاعل والمفعول والجار
ضمير لا غير اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت علامتها ما كان
جملة بعض مفردا صورة علامة حقيقة والبعض جميعا وهي اى الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان للمثنى المذكر واللتان
لمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع واليا في حال النصب والجر
والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كاللاتين لجمع المذكر واللاتي بالهمزة واليا
واللا بالهمزة المكسورة فقط واللاتي بالياء فقط مكسورة او
ساكنة اجراء للموصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها
في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
بحذف التاء واليا معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن بمعناه فيمن يعقل

ضربت زيدا الذي ضربته زيد ضربت الذي ضربني ضربت الذي ضربني ضربت الذي ضربني ضربت الذي ضربني
ضربت هذا الذي ضربتها هند ضربت الهندي الذي ضربهما الهندان ضربت الهندي ضربت الهندية نحو الملوك ضربتهم الملوك
ضربت زيدا الضاربه زيد ضربت الزيدين الضاربهما الزيدان ضربت الزيدي الضاربهم الزيدون
الهندات

والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضرب
ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فلت
الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول فلا يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول شرطان يكون الفعل
الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا فاذا غير المتصرف نحو نعم وبئس وجبذا
وعسى وليس لا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالام عن
زيد في ليس زيد منطلقا وشرطان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معنا هما كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر بالام عن زيد في جملة كسيقوم زيد فانه اذا بنى كم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها
اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا
لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان
تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام
وقوع الضمير اما موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذا امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق
القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع دق

اول البيت فان الالف واللام اما ان وبعدي

ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وذو الطائية بمعنى التي نحو اضرب
ذو بهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى طي لاختصاص
بجيلتها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعدهما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي بجموعهما
بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي هو مفعول
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان
اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي
اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم
مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من الابواب
المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاخبار عن الكلام الفلاني في
الجملة الفلانية بالذي يعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من
مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي كلام صحيح
وفي اي كلام غير صحيح فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت
اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي تخبر عنها لا تخبرها صدرا
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو تخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه كما
الذي كان له في الجملة الاولى ضمير لها اي الكلمة الذي والجزء لا اي اجعلت
المخبر عنه عن الضمير خبرا انصب على الحال او ضمن اجعلت معنى جعلته اي جعلته خبرا
متناولا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بالكلمة الذي اوقعتها
في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا

والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضرب
فانشهار موجود
فتنقل في الاخبار حتى
الشهار الذي اذا اراد الاخبار
عنه فهو موجود

القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه وقد ذكر القصار الثوب
وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان تقع الضمير
الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المسخي لغيرها وذو لغير
اي لغير الكلمة الذي لاشتباع تصديره الذي كالصلة ام ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الغير
المسخي لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي
المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما
ممتنع وما الاسمية الا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت
زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو عرف ما اشتريته كصفتها نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي شيء يعجبك وانما بجملة نحو ربما كرهه النفوس من الامر له فرجة
اي فرج كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامنه يعني شيء مكروه عند ابي علي
عند سيبويه نحو قوله انعما فنعما هي اي نعم شيأ هو نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك اقدا كرمه الا في النادرة والصفة
فان كلمة من لا تجيء ناقصة ولا صفة واي للمذكر وايه للمؤنث تكون في ثبوت الامور
الاربعة وانتفاء التامة والصفة في الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تعوا فله الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قبل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع
صفة الا واجب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى

اجبر النفس عند كل بلية الى ان في الصبر حيلة الى ان لا تصبر فلا حيلة
فاعل الكشف هو
الا ترى الكبر الذي هو خلق
فاعل الذي هو وقوع الضمير
اول
حال وهو شاذ
الحال يجب ان
يكون نكرة
تجيء زيد ضربته لا يجوز الا
نحو مررت بزيد ضربته
فاعل يكشف مر

مررت برجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فتلك
عن الاستفهامية الى الصفة وحق اي كل من اي وايه معربة بالاتفاق وحدها
لاشتراكهما في الاعراب غيرها من الموصولات الآتي اختلاف في الذال واللتان
وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من
خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها الحرف من جهة الاحتياج الى امر
غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبنيها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر
في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهي مبنية وبناء الموصولة
لبنائها فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان
معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته
اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وخ جوابه برفع اي مرفوع على
انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه
اي شيء وهنا عبارتان احدهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اي شيء والثانية ان
ما معناها اي شيء وذا زائدة والظاهر ان موصولا واحدا فاعل معنى قولهم انهما بمنزلة كلمة
بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بانفراده لكون كلمة ذا زائدة فانفهم وهو من
اي شيء وخ جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور

قوله وخ جوابه نصب هذا اذا كان
بعد اذا فعل ناصب لما قبله او مشتمل
عليه بضمير او متعلقة وامّا اذا لم يكن
كذلك نحو اذا مررت فالرفع لازم سواء
جعلت ذا موصولة او زائدة

عبد الغفور

وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب لان الافعال ما كان اى اسم
بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل معلة
ش بهة المبني الاصل فما قيل ان
بعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وعبهات
بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسما الافعال بمعناه
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
تاويلها بمعنى الافعال لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال فعلى ان يكون رويد
مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان
صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو الدال على معنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه كما ذكرنا لعربي الفصيح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمع منه اصلا وكذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي
ولم يقل ما كان الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد
مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي اى قياسي كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد وعليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فليتامل
تاويل بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فحانه قياس الكثرة واما
في قاله باجلي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف
ولم يصل الى الآن الى ما طلع على تعريفه والا ما تشبيه وحال كونه صفة للمؤنث مثل

بمعنى بافاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الآخرين مبني لمشابهة
اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة امارة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي
والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال دون صيغ
في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اى للعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما
قال للاعيان لنخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني
لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لشبهه
فعال بمعنى الامر عدلا وزنة في استعمال بني تميم الامر او آخره اى الاتي فعال
علما للاعيان يكون في آخر وفي امره فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات راء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء
حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف او سلوكا
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان
الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
وسميت المصدرية ولم تصر اسما فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه
ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه

حين كونها اصواتا ذاجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على اقوال
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض ما يضجره كقول المتندم اوه والمتعجب وي
وحينئذ لا يقصد ان تحكم عليه بشيء اوبه على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر عن شخص ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وج لا تقدر ان
تحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت خ لناقة البعير وج ايضا لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
خ اوغاق صوت الغراب فهي وان كانت الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما
كانت باقية على ما هي عليه من غير نقل على سبيل الحكاية وهي بهذه الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها بحيث
واخذها حكم بها وبنبت بحريها مجرى التركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذه الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت وهي كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم في
اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يشاول ما هو للطير بل البعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها في الاول كخاق اذا صوت به انسان يشبهها بالغراب والناخ خ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان

تعريف التعجب انفعال النفس عند ادراك
الامور الغريبة

حين كونها اصواتا ذاجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على اقوال
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض ما يضجره كقول المتندم اوه والمتعجب وي
وحينئذ لا يقصد ان تحكم عليه بشيء اوبه على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر عن شخص ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وج لا تقدر ان
تحكم عليه اوبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت خ لناقة البعير وج ايضا لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير خ
او غاق صوت الغراب فهي وان كانت الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما
كانت باقية على ما هي عليه من غير نقل على سبيل الحكاية وهي بهذه الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها بحيث
واخذها حكم بها وبنبت بحريها مجرى التركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذه الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت وهي كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم في
اي لاناخها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يشاول ما هو للطير بل البعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها في الاول كخاق اذا صوت به انسان يشبهها بالغراب والناخ خ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان

هذا ان المقسمان ح تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق وهو ابعد من التركيب
بغيره المركبات اي المركبات العدد وذو من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل بيبويه فان
اجزاءه الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقولنا ليس بينهما نسبة لئلا يخرج مثل عبد
الله وما بعلبك اذ الامر ليس بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الخروج اذ من افراد المحدود لان
بين جزئه قبل التركيب نسبة العطف وتبين النسبة على وجه
لا يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان
يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد
الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيب التي
في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيب التي في نابط
شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري جعفر مع الآخر لا تدل على ان من غير فرق فانطبق الحد على المحدود
طردا وعكسا فان ضمن اجزاء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا
اي لاجل ان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف نحو خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر و

فان قيل الاسم ليس تركيب لان كل اسم كلمة
ولا شيء من المركب كلمة اجيب
بان المراد بالاسم الاسم
العلم وهو ضعيف الاسم اللغوي هو الذي يدل
لا بنفسه على معنى وهو العلامة
المراد بالاسم اللغوي تم

فان قيل لم لم تكن المركبات مجموع الكلمتين ليس
بينهما نسبة فيندفع هذا السؤال بالكلية فالجواب
لو قال كذا لورد عليه نحو زيد وعمرو والف
باء فانه يصدق عليه انه مجموع الكلمتين
الذي ان الى آخره مع انه ليس من التركيب
المحدود تم المدرس

بقي اقسام التركيب

وحادى عشر وانثا اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب
سواء كان احد جزءى العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه
وقبل فيه نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واجريت من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذى بقى على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما وكل بناءها
اراد وا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من جزوى
الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع جزوى فيهما جميعا فاقتصروا على اخذها من
احد الجزئين اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة التباس والاول
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرين لا فرق بينهما الا نكر
للمتضمن ويعرب الاول تشبيها بالمضاف لسقوط النون والا
اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الثانى مع منع صرفه ان لم يكن قبل
التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول على الفتح للتوسط الملغ من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف فى الافصح اى اعراب الثانى مع منع الصرف
وبناء الاول مما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى **الكنايات** جمع كناية
والكناية ان تتكلم بشىء وتريد به غيره من البينات الكنايات

وهى فى اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شىء معين بلفظ غير صريح فى
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع معين كقولك
جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد ابهامه هنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى
ولا كل ما يكنى به بل بعضه لكل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى
باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقبل بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالمثال بخلاف
مفصلا فلذلك الاعراض عن تعريفها مطلقا ويعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كم وبنا وها لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية منها مشتقة من الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا
وبنا وها لانها
فى الاصل ذوات من اسماء الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقى ذو على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم
عن له السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث
هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما وجب
البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وايما
بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا بكنه يجىء عن
الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كجزئيه نصار
كاسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين
ممكن ولهذا يكتب بعد النون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط
فربما يتوهم فى البناء نحط عن اخواتها فلذلك لم يغيره المصنف بخلاف
الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام بمميزها الذى يرفع الابهام عن
جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفردا لانها لما كانت للعدد

انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينت لاحد المنصوبات انما يوجب التمييز فالاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة
ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان
بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان
لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه
الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فيجوز بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور
ممتنع لضعف عمله فيجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان
او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن
بعده الا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف
او مضاف بان كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع
بالابتداء ان لم يكن ظرفا نحو كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متقدمة كما مر واما عند غير سيبويه
فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا

ملك

سط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الظرفين لكان تحكما ولكل الخبرية
مميزها مجرورا بالاضافة مفردا تارة ومجموعا اخرى تقول كم رجل عندك
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثمائة اثواب وانما جاء مفردا لان
العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يشبع عن
كثرة صريحا وان كان جنس المميز مستحقا للجمع في التصريح بالكثرة جعل جمعيته
مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها ومدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا ما قال الشارح الرضي
هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها حرف الجر
المضاف اليه كم الخبرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اجد تجر بمن في نثر ولا نظم والاول على جوازه كتب من كتب هذا الفن لكن جوزه
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية
استفهامية او خبرية ورها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر
الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر
الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية
ايضا تدل على اثبات المكثر وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه
من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية
والخبرية فيهما على تاويل كلا هذين النوعين وحاكم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها
بقوله فكل اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده ما يكون
بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق
ضمير فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا لما بعده
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا نحب المميز وذلك

الاشتغال اذا استعمل بعن يكون
بمعنى الاعراض اذا استعمل بالباء يكون بمعنى التوجه

نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار الحال الكائن فيه والعامل فيه كائن على قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم فى باقى الوجوه الاربعة
الا اعرابه بالشرائط المذكورة لسائر الاستفهام والشرط يعنى ان بنائى تلك
الوجوه فى جميع هذه الاسماء لافى كل واحد منها وهى من وما واى واين و
انى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين بنائى
فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام
من ضرب ومن ضربته وما صنعته ولا بنائى فيهما الرفع على الخبرية لانتفاء
طرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك بنائى فيهما تلك الوجوه الثلثة
كمن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن ياتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا بنائى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وياسو لانه
الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجزم
بخلاف نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء قال
الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما سو
لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا
كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك
واما اى فيبقى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالمبتدئية
ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت يجيئك اى اى وقت

كائن

كائن يجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالمبتدئية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل كم
عمة لك يا جرير وخالة بيض فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلثة اوجه بهكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها فى مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فى كم
احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه
اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى عشرة اوجه النصب
ولا يخفى ان هذا السبق لا يليق من وجوه اعراب كم وقد يحتمل ان تعتبر فى تمييزها
اعنى عمة فاحد سا الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبنى على اعتبار جواز حذف تمييزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
ما ذكر غير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاولى فوى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
على عشارى الدعاء المعوجة الرسغ من البداوة والرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم يعنى انها كثيرة الخدمة صارت كذلك او بهذا خلقة لها
الى سو المخلقة واتانى عبدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها
لخدمتها مستثقلها فحذفتنى على كثرة دينى واختيار من انواع خدمتها الحلب
لانه خدمة للبواقى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاتاسى والعشار جمع عشراء
وهو التى اتى على حملها عشرة اشهر واختيارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع سهولة
فهى حلبتها زيادة مشقة وفى ذكر عمته وخالته اشارة الى ان زالته طرفيه ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على السبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته
وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من
عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز ان كم مرة او كم حلبة على
الاستفهام

ان ان كان كم مصدرا

التهكم او كم مرّة او حليّة على التكثير فارتفاع عمّة على الابتداء وصحّته
توصيفه بقوله لك وخبره قد حبت وكم استفهاميّة كانت او خبريّة
على تقدير ارتفاع عمّة فهو صحيح نصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها بالتسليط الظرفيّة او المصدريّة واذا رفعت عمّة رفعت
خالية وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك
واضح **وقد يحذف** مميز كم الاستفهاميّة كانت او خبريّة في مثل
كم مالك وكم ضربت الّا في كل مثال قامت فيه قرينة دالّة على المحذوف
فانّه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه
سئل عن كمية درهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء و
مالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته
فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرّة
او مرّة ضربت اوالى ضرب مالك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا
المثال اما منصوب على الظرفيّة او المصدريّة والفرق بين المعنيين اذا
كان المعدد للمنوط فظاهر واذا كان للمعدود فالملحوظ في الظرفيّة اوّلا الزمان
الدالّ عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدريّة اوّلا الحديث الدالّ
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعوليّة **الظروف** الى الظروف
المعدودة من المبنيات المعبّر عنها عند تعداد بعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض عنها هنا اى من تلك الظروف ما اى خاف اقطع عن
الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النيّة فانه عند سيبويه
والعرب مع التنوين نحو ورث بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه
فلمّا

فلمّا حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف
الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واخبر الفهم بالنقصان
كقبل وبعد وما شبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء والقياس عليها ما يمتنعا بالجواز في
سيده الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيقوب
قال فلمّا بلغ الى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فالآن
بين ما اعوت من عنده الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقيل بعضهم
بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فعلى هذا كنت قبلا اى قبل
الرضى والاول صوابه واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة عن
الاضافة لا غير وليس غيره في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشيوعه وابهام الذي فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وحاشا
زيد ليس لا غير لكثرة الاستعمال غير بعد بها كذلك اجرى مجرى الظرف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومتى اى من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان والاضافة الا الى
جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى في اكثر الاستعمال وقد جاء
اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول
ترى اى الست ترى مكان سهيل طالعا الآخرة نحو ما يضحي كالشهاب
ساطعا واما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة
المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي
وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
مع الاضافة الى المفرد وبعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى

ويروى بالماء الجميم ساعة قال الشراب اذا سهل فوق في الحلق وقال افرق بالسين اذا اثبت في الحلق و الفرات الماء البارد بكسر الغين والجيم يطلق على البارد والحار والمراد هنا الثاني وقصر الم قيل ترب لهذا الشاعر فصار من الترب والغصة تحبث لا يرى الطعام و الشراب في حلقه فتقتل من قصار قريبه فقتل قاتله قال منه الترب والشر البيت مفهوم الكلام الآتي

الجملة والاشهر بقاؤه على نيابته لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر تارة في حيث وحتى اذا كانتا
زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وقد يكون اذا للزمان
لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا السماء
كورت ولهذا كثرة في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد تستعمل في الماضي كما في قوله تعالى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط فهو يترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمن حينئذ حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها وذلك اى
كون معنى الشرط فيها اذا اخترى اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاثيرها في الشرط مثل وجوز
ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاءه الامر
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا اتيته وانت لا تشعر به فيلزم
بعدها فعل غير مقترن بالفاء ولا باذا ولا بان ولا بما ولا بلن ولا بقد ولا بالسين
بعدها فلا بد في المبتدا بعدها من ان يكون اسما وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف
الخبر والعامل في اذا هذا معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوت ما فيه من الدلالة عليه وبدل على ذلك فوله تعالى خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو
كان العامل خرجت لفسد المعنى كذا ذكره المصنف في شرح المفصل وايضا
يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء
وهو باطل وما ذكرنا العامل معنى المفاجاة
فقوله لان العامل هو نفس المفاجاة ومقدر

فان قلت ما بال حيث واذا واذ ومثالها
مبنية مع انها مذكورة هنا قلت انها واذ
اضيفت الى الجمل التي بعدها والاضافة
ليست نظامرة لانها مضافة الى الصفة
الى مصادر تنكر الجملة فكان المضاف اليه محذوف
حليه

قوله وهو عامل لا يظهر اى الفعل
العامل في فاجاءت عامل لا يظهر ما في اذا
من قوة الدلالة عليه وبدل على ذلك
قولك خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو
كان العامل خرجت لفسد المعنى كذا
ذكره المصنف في شرح المفصل وايضا
يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء
وهو باطل وما ذكرنا العامل معنى المفاجاة
فقوله لان العامل هو نفس المفاجاة ومقدر

مفعول فيه لفاجاءت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية المفعول
محذوف اى فاجاءت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد
يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل
في الاستقبال اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
الاشارة الى هذا ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لمشابهة
في البس في حيث او كون وضعها وضع الحرف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى
فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لعدم استمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية
مثل كان وكاد اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا
زيد قائم والقلة بجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين واني فيهما للمكان مستفهما
وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف
الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس
اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنهما متى للزمان
فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قسام زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا و
منها كيف الكائنة للحال مستفهما ما اى حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء
لازمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال الله تعالى كيف فعل ربك بعاد وكيف جار
مجرى الظروف ومعنا بالسؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال
هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس
اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس والمطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عندنا وان كان

هذا ذكره ابن علي

هذا ذكره ابن علي

اعلم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها غالبا
لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها
الوقوع الا اذا كان الرفع بعدها واجبا كما ليس
كذلك كما مر وما اشعر عامة شراح
التفسير سوسط

هذا ذكره ابن علي

هذا ذكره ابن علي

هذا ذكره ابن علي

بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لو افقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى في اول مدة عدم رؤيتي اياه يوم الجمعة او اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا الجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتي اياه هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما بالوحدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا كالشيئين اكبا فالشتى او الجمع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه منتسبا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزاء تلك المدة بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى في جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما فرحت مذ ذاهبك او الفعل نحو خرجت مذ وجب او ان اى اوان ما كتب على هذه الصورة منقلبة كانت او مخففة نحو ما فرحت مذ انك ذاهب او ما فرحت مذ انْ ذهب او الجملة الاسمية نحو ما فرحت مذ زيد حاضر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى الجملة هذا حكم الامور البسيطة واما جعل ما بعدهما عليهما فلكون التقدير في ما فرحت مذ ذاهبك

فان كان الفعل ماضيا نحو مذ قام زيد او منذ زيد قام فهو بمعنى اول المدة وان كان مضارعا نحو مذ يكتب زيد او منذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو بمعنى جميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو بمعنى اول المدة ولا يكون منقطعا لان منه توقيت الزمان الماضي لان اذ مختص بالماضي وهو مركب منه قال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم كون يقوم مقام وظرف زمان مضاف على ما بيناه ثم تقدير مذهب جمهور البصريين

منذ ظاهر مذهب البصريين

الا مذ زمان ذاهبك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وما بعدهما خبر فان كونهما ظرفا في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرهما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه الالزام بانه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يقع عدهما من الظروف المبنية الآن بل انظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنهما اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون ومذ جار ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبنيا لوضع بعضها وضع تحوين وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عندي فيما حضر عندهم وفيما في خزائنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بالحرف الا بعد الا اضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة وقد يخص سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا والذي يحذف ان النون عفا وينبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرهما ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته الكوفية تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان

الضروة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس يقال اتيته غدوة مرحاح

بكرة وعشية ترجمة العشية من صلوة المغرب الى العتمة مرحاح

الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قطّ وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المثقلة
لمشابهتها لاختها المخففة وحمل حمل على اختها عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لا
لاجل الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ
ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة حقيقة وبعد بدليل اعراب
المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الاطراد
والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة

وانما بنيت جنس وما عملت فقالوا ان الظروف مضافة
الى اذا الاضافة المعنوية اما جملة فجزء فتصدر لتنوين
فى ذكر نصف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا
ويوم الوقت وساعت وقوعه يغرب الاستعمار
مستحيل المعنى بخلاف قولك اتيتك يوم اذ انتم مسلمون اذ
معناه وقت الوقت اه رسم

والى كلمة اذا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز الاعراب
ايضا لكونها اسما متمكنة للاعراب والاجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء
منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وعسير المذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قياما مثل ما قام زيد
وقياما مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة اى المتمكنة
نحو اذا وحيث وبهذا المشابهة ذكرها فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اى هذا باب بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع ليخص شيئا او كلى ابهم شئ
ملتبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما

وانما قدم المعرفة على النكرة مع انها
اصلية الاسماء لان المعرفة
اولى بالطلب واوقع فى القلب
شافعى

فالشئ مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ازالة مع قطع النظر عن هذه الخصوصية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة

ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى مراتبها فى الحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفيد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا آلة الموضوع له فالوضع
كلى والموضوع له جزئى مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما
اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته و
معهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلومية ومعهودية لفظ اسامة فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم بهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته او
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية
مبهم لا يتضح وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما كليا لان
التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
واقام يقال ما دخل فيه ما دخله اللام الزايدة لتحسين اللفظ والميم جواب سوال مقدر

في ليس من ابواب الصحاح في السفر بدل من اللام ولا بعد يا وخليه
قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به
معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل وآل وسي
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احد
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى
احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف
المفردات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا
او كنية لانه ان صدر باب او ام او ابن او ابنة فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو آحاد المستعملين وضعوا
لهم ذلك غير متناول لغيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع

لشيء بعينه غير متناول لغيره ذلك الشيء باستعارة فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي على الانفراد والا بوضع واحد للاثنين
الاعلام المشتركة وما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعتبار فيه
بتقديمها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب معتبرا
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب
من حيث اضمارها المضمر المتكلم لبعد وقوع التباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه ينطرق فيه ما لا ينطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له
وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه الادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر
المعارف لا يتفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا النكرة ما وضع لشيء
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث
هو كذلك فيقوله ما وضع لشيء اشمل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد واذا افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة
ليست لغيرها وهي ما وضع اي الالفاظ وضعت لكمية احاد
الاشياء متفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء التي
العدد دالة على احاد هي المعدودات واحادها كل واحد منها وكمية الآحاد
سئل عنها باي حساب اذا
سئل عنها بكم والالتفات الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها

موضوع لكمية واحدة منها اسمى العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم
هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكمية اثنين اى لكمية احاد الاشياء اذا اخذت مجتمعة مكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
واخلان من هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض اهل اللسان من اسماء العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل وثوب وزراع وذراعين ومن وثلثين
حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اى اصول
العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق فالتانيث كواحدة
واثنتان او بالسقاط فالثلث الى تسع او بالتثنية كالمائتين والفين
او بالجمع كمائات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين واثنا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد مذكرة ومؤنثة
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان فى المفرد المذكر وتثنية واحدة
واثنتان او ثنتان فى المفرد المؤنث وتثنيها على ما هو القياس و
تقول ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة كخمسة
ثلثة رجال للمذكر الى عشرة رجال وثلث الى عشر به ونها لجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث كخمس نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشرة فى المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة فى المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحد

والمراد بالاصول الاسماء التى يرجع
باقى الاسماء اليها اما بالتثنية او بالجمع
او بالتركيب او بالعطف عاما
تسمى عددا

الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر
كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على المذكر فى ثلثة
عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلا تخص للتانيث
ولهذا حكم عليه بانه جنس آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرف وجب تانيث المؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث ويبنى الجزءان عند التركيب
فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب
فى احدى عشرة واثنا عشرة او خمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة
والجائز ان يسكنوا وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من
الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر النون لانه منصوب بالعطف
على عشرين المنصوب محلا بمفعولية القول والى ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المؤنث والمذكر من غير فرق وهى عقود
ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الى عقد آخر احدو
وعشرون فى المذكر واحدى وعشرون فى المؤنث وما عدا الواحد
والواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه فى قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ
ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصهما بما بعدهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على

الزايد عليها كاينا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من الاسماء للاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول احد عشر وعشرون في المذكر واثنتان او اثنتان
وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على مائة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في
المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
والف وما يقع عنها بالعطف اي بعطف الزايد عليها او
عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من
الاسماء للاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد واحدة
ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا
او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين
امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل
في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة عشر وجاز اسكانها اي كان الياء لتتناقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها
اذا حذفت فالنون جيء بها للكسر كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت
الياء الآتي الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فهو على زيادة في
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي رحمه الله ويجوز تسكينها
ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة

واعلم ان ما ركب الاحاد مع العشرات نحو
عشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع
العشرة لان الواو والياء في عشرين و
اخواتها علامة للاعراب والتركيب
موجب للبناء فلا فرق بينهما فتفطن
صاحب الكتاب

الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال الاسماء الاعداد شرع
في بيان حال مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين
كما سنصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض
اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اسماء نسوة
مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الآتي من ثلثمائة الى تسعمائة استثنار من قولهم مجموع لانهم لم
يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال
مئات او مئين لان لكل مائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الى بعد ما هو صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ هي ليست في الحقيقة
نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم
الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر كبير لان المضاف اليه فيه لما كان غير
العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء اشياء
واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا لبطء بمائة امراة واما افرادهم فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبر افرادهم ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف و
مميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال

قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
قد نبه به على ان قول المصنف وكان
قياسها مئات او مئين غير مستقيم وكان
القياس مئات لا غير تفهم

اما قال في صورة اي جمع المذكر السالم
ولم يقل في صورة اي جمع المؤنث السالم
لانه اختلف فيه فمنهم من قال الاخفش
هو جمع تكسير فهو عنده كسائر
الجمع وقال بعضهم هو جمع تصحيح
ابدل الياء الما قبل فيه فونا تفهم

وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع ممیز بما فی الاعداد الی عشرة فوض لا یقال ثلثمائة رجل کما یقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنیة فانه یقال مائا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما کانت مائة والف من اصول الاعداد کالآحاد ناسب ان یکون ممیزهما علی طبق ممیزها لکنه لما کانت الآحاد فی جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فی جانب الکثرة منهما اخیر فی ممیزها بالجمع الموضوع للکثرة وفی ممیزها المفرد الدال علی القلة رعایة للتعادل واذا کان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذکرا کلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعکس بان یکون المعدود مذکرا واللفظ مؤنثا کلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذکر فوجهان ای ففی المعدود وجهان التذکیر والتانیث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تزید الف اعتبارا باللفظ وهو الاکثر فی کلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص وانت تزید الرجال اعتبارا بالمعنی ولا یمیز واحدة واحد ولا اثنان واثنتان اثنتان بممیز فلا یورد الواحد مع ممیز کما یقال واحد رجل ولا اثنان معه کما یقال اثنا رجلین بل یذکرون ما یصلح ان یکون تمییزا لهما علی تقدیر ذکر التمییز معهما ویطرحون الواحد والاثنین استغناء بلفظ التمییز ای الصالح لان یکون تمییزا علی تقدیر ذکره معهما الدال بجوهره علی الجنس وبصیغته علی الوحدة والاثنینیة عنهما

ای عن الواحد اذا کان التمییز مفردا وعن الاثنین اذا کان مثنی مثل رجل ورجلان فان من صیغة رجل یفهم الجنس والوحدة ومن صیغة رجلان یفهم الجنس والاثنین فیذکرهما استغناء عن التمییز فان قلت یجب ان یمیز الواحد مغنی عنه لکنا لا نسلم ان تمییز الاثنین کذلک نعم اذا کان ممیزه مثنی یغنی عنه فلا یجوز ان یکون مفردا کما یقال اثنا عشر رجل قلت لما التزموا الجمعیة فی ممیز سایر الآحاد ینبغی ان یعبر فیما تم بالجمعیة فیه ما هو اقرب الیها وهو الاثنینیة ولا یبعد ان یقال معنی الکلام انه لا یمیز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمییز

ای بجوهر وهو المصورة بهیئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنی التنوین او علامة الاثنینیة اعنی حروف التثنیة فاذا اخبر عنه بعلامة الافراد استغنی به عن ذکر الواحد علی حدة واذا اخبر عنه بعلامة التثنیة استغنی به عن ذکر الاثنین علی حدة فاختاروا الحوق العلامة التی هی اخف علی عن ذکرها والا لکنت ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلک لاستغنائها عن المکون للافادة ای افادة لفظ التمییز النص المقصود ای التنصیص علی العدد والتصریح به الذی تقصد ذلک التنصیص والتصریح بالعدد ای بذکره وسمی العدد به فی افادة التمییز ذلک التنصیص استغنی فی افادته عن ذکر العدد علی حدة وتقول فی المفرد المخبر عنه من المتعدد ای فی الواحد من المتعدد باعتبار تصییره ای بسبب اعتبار تصییره ای تصییر ذلک المفرد عددا انقص منه علیه واحد الثانی فی الذکر فقول الثانی مقول القول وذلک القول انما هو باعتبار تصییره الواحد اثنین بانضمامه الیه فیکون معنی ثانی الواحد مصیره بانضمامه الیه اثنین وانما ابتدأ من الثانی اذ لیس قبل الواحد عدد حتی یکون الواحد مصیره واحدا والثانیة فی المؤنث علی هذا القیاس وهکذا الی العاشرة فی المذکر والعاشرة فی المؤنث لا غیر الی لا تقول غیر ذلک فلا یجری ذلک فیما تحت الاثنین ولا فیما فوق العشرة اذ فوقه مرکبات بتمیز مشتق اسم الفاعل تقول فی المفرد باعتبار حاله ای مرتبته من المتعدد ومن غیر اعتبار معنی التصییر الاول والثانی اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانیة فی المذکر والاولی والثانیة فی المؤنث کذلک من غیر اعتبار معنی التصییر وانما لم یقل الواحد والواحدة لانهما لا یدلان علی المرتبة فابدل منهما الاول والاولی للدلالة علیها وهکذا الی العاشر والعاشرة والی الحادی عشر فی المذکر والحادیة عشرة فی المؤنث وکذلک الثانی عشر والثانیة عشرة الی التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حکم اسم الفاعل من العدد سواء کان بمعنی التصییر او لا حکم سایر الفاعلین فی التذکیر والتانیث

فتقول في المؤنث الثانية والثلثة والرابعة الى العاشرة وكذا في
جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة لمؤنث الاثنين
في المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاثنين
لانه لهم لو احد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قبل
في الاول اى في المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرها اى الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى في المفرد
من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى
عدد يساوي عدده او يكون فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما فوقه
على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني ان
واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار
بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في ادا هذا المعنى حادي احد عشر بحذف جزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
تعرب الاول الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير
والتانيث وقدم المذكر لاصالته والاخر تعريفه لانه عدمي وتعريف

كي باشد و كي باشد كي من باشم وي باشد و مي باشد و ني من كه لب وي بوسم وي كه لب وي
من مست روي بودم او مست زلف

المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا
اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تا التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغيره
الرباعي في المؤنثات الاصلية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها في المؤنثات الاصلية والمذكر بخلافه اى اسم
ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامة اى علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كسلمى وجبلى وممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي و
تي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل حي وانث وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما ان اسم
بازائه اى في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اى ملتبس بمخالفة المؤنث
الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود
علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
كطلحة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا
فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة وثم يورد مثالا
للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه فاذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا وظهرا
ومضمرا قبالته اى فيلحق الفعل ملتبس بالتاء وجوبا اذا كان اسناد التانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز
لك الاجتبار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من حكم الفاعل اى
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه

لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنى به عن الحاق
التا الحاقي لفظ من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض التا راجعا الى الضمير الراجع الى المونث الحقيقي او ضمير المونث
اللفظي بعيد نية قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى
من عذه التي عدة صورة الفصل ايضا للاحتياج الى التقييد بقولنا بلا
فصل لكان احسن سهل استيفاء لاحكام جميع الاقسام فمثى صورة الفصل
ايضا كلك الجارية الحاق التا بالفعل وغيره فتقول حضرت القاضي امراة
وحضر القاضي امراة و طلعت اليوم الشمس و طلع اليوم الشمس الا اذا
كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في السماء المذكور كزيد اذا سميت
بامراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع اللبس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التا او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاءوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده
مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال بحكم ظاهر غير المونث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التا به وان شئت تركتها نحو
جاء الرجال و جاءت الرجال و ضمير جمع المذكور العاقلين من جموع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا اجتمعوا اسالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون
جاءوا ولا يقال جاءت فيقيد اي ضمير فعلت و هو المسكن فيه المعرون
بالنار الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت و فعلوا اي ضمير
فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والف روالالف اي ضمير
النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن
اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة و ضمير فعلن اي بالنون الذي هو جمع

المونث

المونث فظاهر ان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر العاقل كالايام
فلانه لا اصل في التذكير كالرجال فيه اي حقه فاجري مجرى المونث و في الحواشي
الهندية هو اتفاقي شرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالوا و
وضعت لجمع العاقلين فاستعيرا في الشاذ للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن جرى مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق
اخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قوله ما لحق
مع لو احقه والا لاسيد بقدر اصلا ان لم يقدر المضاف اي آخر اصله الاضافة اللامية
التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمين و
مسلمين كما لا يخفى ولو ابقى بظهور المراد مستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع اعني مفتوح ما قبله اي مفتوح حرف كان وقبل الالف
الياحالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة للتاتي الى
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين
وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق واللاحق وحده او مع الملحوق والملحق
باس باستعمالها على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على كونه على
تقدير تسليمه اقول اما ان من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان
هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اي مع المفرد مثله في العدد ويغني الواحد حال
كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتباره وقوله
تحت جنس الموضوع له بوضع الواحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله لبدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لما
يجوز تثنية الاسم باعتبارين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما
الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم

قوله ما لحق آخره هذا التعريف غير جامع
لخروج نحو مسلمين عنه فان آخره ليس بمفرد
الا بتقدير المضاف اي آخر اصله الاضافة اللامية
الا بتقدير اضافة معنوية واضافة اضافة بعض
الا اختصاصا في هذا المقام ويخرج الجمع
وسواء الاسم مع قطع النظر عن تقدير المضاف من غير دليل
المضاف او تقدير نون لواحقه لا ستغنى اي عن

لا حقتان مراد الزنا ويرد عليه
ما سيجيء ان مراد المذكر مفعول اولى

قوله بالفتح فيض اقراء على وزن افعال وقروء
على وزن فعول فيض قال اللغويون والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء من الرجال
اي يعتدن ثلاث حيضات وفي الحديث دعي
الصلوة ايام اقرائك فاذا ذهب قدرها فاغتسلي وصلي
وفي قرء بالفتح طهر مناسبة لطهر ما يجاء حيضها عنهم

فان قلت هذا اشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر
فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى القمر
باعتبار معنيين مختلفين بهما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يثنيا وليهما فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القمرين ايضا بلا احتياج الى ادعاء
التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة فاليأول كل
بالمسمى به ليحصل مفهوم يثنيا وليهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي
بكر رضي الله عنه يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وردّه بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد
الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قولهم من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد
الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يطرق اليه التغير اراد المصنف
ان يبين حكم ما يطرق اليه التغير لان حكم ما يراد به يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
وسمي مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر حبس
الحبس ان كان الف منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان ويقول
كان مجهول الاصل ولم يعل كاتوان بالمسمى بالي وهو ثلاثي اي والحال ان
ذلك

ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا فخرج من
حد الثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبار الاصل حقيقة او حكما
وخرج الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي و
ان لم يمكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد أميل كمتيان في متى حيث جاء
متى ثلاثا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى اوزائدة كجملى فبالياء اي فالفه مقلوبة ياء
اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن
اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لانها صارت كحرف بضم القاف
وتشديد الراء لجيد القرادة او يلتفت من قرار او امتنع وحكى ابو
علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان
حمرا بالفين احديهما للمدة والصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فبفعال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تجمع بين الالفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان
وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
والا ال وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء
اصلية كسماء ورداء فان اصلهما سماو وردا وان حالتا الوقف
المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في

الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن الاصلية فشابهتا همزة قرار فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما
قلب للهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت
همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي المرجية الشريفية ان الازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في دار الآرة آدن بالهمزة اورد او ان بالواو و
لكن المشهور روايان بالبا فكان ينبغي ان يقول المصنف والآفوجهان
بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورد بها الى الاصل لا اشارة
الى الوجهين المذكورين كما يتبادر من اللام لكن قد تصفحت كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدت فيها اثرا لحكم بثبوتها بغير ما
ما وقع في شرح الرضي من انه يدل على انقلب المبدلة من الاصل بادر وبهذا اهم من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل
الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها و
الاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيستقيمان وحذفت تاء الثانيث التي
قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليتان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو الكلمة
وقيل خصي وال مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا قل
استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها في عدة بل
وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة حتى قيل هذا اتى في بيانه بالفعل
الماضي المجموع بادل اي سهم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق به القصد
في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال

وانما يسقط باللام لانه اعتبر
عوضيتها عن الحركة بهذه

خصيه فانه خصيا بالضم هي نزقان

الانتفاع بان

واضافة حروف الى مفرده للجنس بهذه

على واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات بحقيقة او حكما فالجار
في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو
والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغة الجمع وقوله ما دل على آحاد جنس شامل للجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل
فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد دل عليها استعمالا واسماء الجموع كركب ونفر و
بعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء
الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة فاذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما يكون العارف بسببه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس
بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كما مر وقد علمت انتهما
خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكل والكلمتين ويوجس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا محذور في التزام كون الكلم اسم جمع
ايضا وانما قال على الاصح وبه قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء
الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب وفال السفار وكذا اسماء
الاجناس كتمر ونمرة ونخل ونخلة وانا ابهم جنسل وجمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس نجح بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة
جمع لقصد المدلول عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فمفرد فلك اذا كان مفردا ضمة الفاء وضمة اللام واذا كان جمعا ضمة اسد جمعه

وهو اي الجمع نوعان مجرد وهو فاقد لتاء الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر
وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره او آخر مفرده واو مضموم

فائدة من حيث الوضع يقع على الكلم والكلمتين والاصل الوضع في الاستعمال

ان كسر عظم وفقر اليد دكشلثة الى عشرة لانها وان دلت على آحاد
لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفرداتها و
غيرت تغييرا يدل على آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير
وشاة ورجل

اعلم ان اسم الجنس شامل لمعنيين الجنسية والعدد
المعين اي الواحد من الجنس ان كان مفردا
والا فاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان
جمعا فاصل الذكر المفرد ان يكون لواحد من
الجنس وقد يقصد به الجنس فقط
وقد يقصد به الواحد فقط فتنبه

نحو تركب بالمعنى الذي يفيد ان يقيد
كان اسم الجمع لا واحد له من لفظه
فتنبه

حصام لغة

ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الصرف مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والفرع كبيل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق علامة مد الى مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من حيث اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل بثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره الف او نحوه ياء ملفوظا كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى حذفت الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون ثقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اى الف مقصورة حذفت لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لبدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين

وشرطا اى شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم الصحيح المذكر يعني شرطي صحة جمعه ان كان ذلك الاسم كسما اى كسما يخص من غير يعني الوصفية فيه فمذكر علم يعقل اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث انما شرط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بنائه للواحد فيه والمذكر بالنسبة الى المؤنث والعلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف فان فقد فيه الكل كاثنين او اثنتان كامرأة وواحد كخوارج علامة رفع للفعل لم يجمع

هكذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرا ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو زفر وسلمى اسم رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو الالف فلا يمنع ارادة التاء من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى مشروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مسبوق صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون وهو بعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مسبوق في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان وندمانة وهو بعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيهما زيادة على الاصل والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بان يوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون الا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا يختص بهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر و

وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون
الجمع بالاضافة كعشرة الثلثة وقد تثبت كسنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذ ذينك
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد اورج صاحب اللباب
بعض سنة الاسماء تحت قاعدة كلية واخرجها عن الشذوذ وذكرها سيبنيها
واشباله وابقى بعضها على الشذوذ وذكرها رضين واشباله فمن اراد تفصيل
ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ماحق اى جمع حق آخره
اى آخر مفرده الف وتاء وشرط اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان
مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك
المفرد جمع بالواو والنون للا يلزم مزية الفرع على الاصل ان لم يكن
اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط جمعيته ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض فانه جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا اى وان لم يكن
فوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب
وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي
بناء مفردة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي مانثها غير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو مسموع كالسموات والكائنات وذلك لان
بناء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظاهر العلامة جمع التكسير ما يتغير
اى جمع تغيير بناء واحده من حيث لفظه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينقض بجمع السلامة لتغيير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة المزيدة
فيه وايضا المتبادر من تغييره تغيير يكون حصول الجمعية فلا ينقض ايضا
بمثل مصطفون فان تغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير

حاضت المراة حيضا وحيضا فهي حائض
وحائضة ايضا ون وحيض وحوائض
اي كبي بابنور من حاض الحكاة

قال بعضهم من هذا التحقيق ان جمع حائض حيض وحوائض ولو عكس لقال في
جمع حائضة حيض وحوائض وفي جمع
حائض حائضات للايقال لان ما فيه
الناء هو الجمع بهذا الجمع

المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث الذات او احد
او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه بالابهام المفيدة للعموم
في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال وافراس او باعتبار ما كفلك
كلام وجمع القلة وسواء يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى السوابق وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان مسلمين او مؤنثا
مسلمات وفي الشرح الرضي ان الظاهر انهي اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير
نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما جعل ذلك المذكور من الاوزان للجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعمل
للاوضح وجود ذلك الاخر كقولك اثلثة فروه مع وجود افراد المعدد له
الحدث بفتح الحاء ما يحدث بفتحها فاعلا بغيره وسواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم
يصدر كالطول والقصر الجاريين على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل ضربت ضربا
وجلست جلوسا وجلسة فمثل القدرة والعالمية ومثل ولادة وبجالة مما لا يشتق الفعل
منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من
الثلاثي سماعي اي سماعي ويرقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد بفتح الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اي غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني

فلس يول على فلس
فلس يول الفلس جمع قلة فلوس جمع كثرة افلس الرجل
افلاسا مفلس اذا كان كانه فلوسه فقرا نسبة
بولاء قادرا ولاء تفليس افلاسه حكم الحاكم بذلك وقد
فلسه القاضي تفليسا ان ناداه عليه انه افلس

اكرام عمرو خالداً غداً او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا
باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيهم الزمان كما سبق الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مصدر مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع الفعل ان
وشيء مما في حيزان لا يتقدم عليه فلا يقال عجبني عمرا ضرب زيد ولا بعمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا مالم يسع في فعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في
المثنى والمجموع فيما صاغ للواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى
المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فان له تثنية وجمعا والشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلحاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حد لي زيد مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ما خوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل وكسي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
على اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس الله
بمضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل اي
لانه عنه عند بعضهم بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل
ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا

قوله والشبهة جواب سوال اورد فاضل
الهندي حيث كتب عنده قوله ولا بعمر
فيه ان لا يقع اضافة زيد ... ر
المستتر فيه بخلاف البارز
نحو عجبني زيدا الضعف على
٣ على نسخة

في فاعل

اي بين المصدر والمصدر

في فاعل المفعول صح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يجب الله الجهر بالسوء
فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صح فاعل من غير اعتبار ما بعده من الفعل
فاعل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اي من الفعل سواء كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للشبابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعلة للبدلية ففي قوله وجهان وجهان الاول عمل المصدر للمصدرية
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان والثاني عمله للبدلية
اياه بجملة المعترضة لبيان بعض احكام المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم
تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من
فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام الفعل به اي لذات ما قام
به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهال امره مذكر بلفظ تا
والعلم قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه
به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل
فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرذلك وقوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان التجيء ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل في التجيء الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون هو موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو حكم على
اصل الفعل مع اخذ كالزيادة فيه ووضع الاسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن

اسم التفضيل

فان قيل لم قال الله تعالى عالم اسم فاعل مع انه
ليس كذا قلنا اجيب بانه عالم من حيث
الصيغة يدل على الحدث وعدم حدوثه دائما
من الشرع والعقل فلا ينافي ضابط نحو الدرس

فان قيل لا نسلم ان الصفة المشبهة تجري لعدم
الحدوث لان المرض اذا اصاب الانسان
يبدل لونه من حال الى حال فيوجد فيها معنى الحدوث
بزوال الحسن من وجه زيد باهاء المرض به
فلا ثبوت للحسن في وجه زيد اي قلنا والمراد
من الحسن تناسب الاعضاء بعضها
مع بعض في الالوان المتغيرة باهاء المرض
ولا زوال فلا اعضاء المتناسب في
حال صحته بخلاف الالوان فانها في
القبح تنافر الاعضاء وبعضها مع بعض
كما ترى

وانما يقبل ان لو فعل لتلا فرق نحو شكر شكرا من الانفعالات دائما
كالكرم والحسن اذا صح لبيان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة
مشبهة عند ارادة الحدوث ودخل فيه كوالناس والصاحل
والعادة وغير ذلك من صفات غير العقلاء على سبيل التغليب
والاقل للعقلا ولا يدخل فيه ذلك حقيقة هيد

اي من فاعل الشكر

صاحل الشكر

فاعل الفعل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشراح حين
المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم
التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن مع الوضع كما علمت فليس لاسم
التفضيل موضوع لمن قام به بل مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على
هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ
اسم الفاعل فيما حصره وجعلها احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي
الزجرية الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقائل وماش والكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على
سبيل الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحارس ومنقاب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم مضمومة اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم
يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كمدحرج وتفاعل وتفعلل كتمدحل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة وستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسير الاخير الواقع
في آخر المضارع ايضا مثل يكون لكان من فسمى الميم مثال يكون الكل من كسر
ايضا مثال يعمل اي اسم الفاعل من فعله فان كان فعله لازما يكون ايضا لازما
ومن غير فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
الا ظرف الزمان
والمكان
والمفعول المطلق

كذلك يتعدى هو اليها بشرط مضي المحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه
ملتبسا بشرط اي شيء كان شرط علم بين معنى سوى زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترطا احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلامه غدا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال الاعم
من ان يكون تحقيقيا او حكائيا كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط حينها وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعنا ان تقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل معنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى
فيه جهة الفعلية بان يكون مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه جاز الضارب
ابوه جاز رجل ضارب ابوه وجاز زيد راكب فرسه او اعتماده على همزة الاستفهام
ونحو ما من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحو ما من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا وجدا شبهها بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل متعديا للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى المضي او الحال والاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست معنوية لانها عنده من
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها تمسكا بقول بعض العرب هم الكاسبو
ذراعيه وقدر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فنفعل مقدرا اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو

كذلك يتعدى هو اليها بشرط مضي المحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه
ملتبسا بشرط اي شيء كان شرط علم بين معنى سوى زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترطا احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلامه غدا الان او غدا والمراد بالحال او الاستقبال الاعم
من ان يكون تحقيقيا او حكائيا كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط حينها وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعنا ان تقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل معنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الان وشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى
فيه جهة الفعلية بان يكون مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه جاز الضارب
ابوه جاز رجل ضارب ابوه وجاز زيد راكب فرسه او اعتماده على همزة الاستفهام
ونحو ما من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحو ما من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا وجدا شبهها بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل متعديا للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى المضي او الحال والاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست معنوية لانها عنده من
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها تمسكا بقول بعض العرب هم الكاسبو
ذراعيه وقدر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فنفعل مقدرا اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو

قبل ما اعطاه فقبل ورعما اى اعطاه ورعما فان دخلت اللام الموصول
على اسم الفاعل كسوى الجمع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
لانه نعل في الحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى صيغة اخرى بحيث
يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اى مثل اسم الفاعل في العمل والشرط ما يشترط به عليه هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى
هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة فكورنيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت
بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة فائب مناب
ما فات من الت بالتاء الملفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه
للمبالغة وكذلك المجموع منهما سمي كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم خروجه بخلاف الى صيغة المفرد ومن
حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و
الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون
المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا
كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له
للحذف المجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تع لذائقو العذاب بالنصب محذوفا للتنوين

ضعيف

ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرينة قائمة على اعتماده عليه
المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما
بحيث وقع الفعل عليه فضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
واعتبار اقامة من قام مقام الفاعل في تعريف اسم الفاعل بقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر فخرج بما عدا المحدود وكلام
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وقع تفضيل الفاعل
او تفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول هو موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غير اى من غير الثلاثي المجرد على
صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر خلقة الفتحة وكسرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء واسم اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب
والرفع والاشتراط اى اشتراط عمله بما حد الزمانين والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او ما كاسم الفاعل اى مثل شانه وحاله وان كان معرفا باللام
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع بما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه كخوزيد معطى غلامه درعما الآن او غدا او المعطى غلاما درعما الآن
او غدا او امس السفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى و
تجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين فمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز
عن كخوقائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والملازم اعم من ان يكون لازما ابتداء
او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلما قيل رحيم الآن رحم بضم الحاء اى صار الرحمة طبيعة له كحكم بمعنى صار الحكم

الا ترى تجويزهم اجريا جواز العطف على محل الموصول في اسم
الفاعل بخلافه في اسم المفعول لكونه احد طرفي
اسم الفاعل والثاني اسم المفعول لكونه احد طرفي
الفعل المجهول واسم الفاعل يعبر عن المعروف

منه

طبيعة له والمراد بكونه لمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فخرج عنه
ضارب وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو الميزان لاسم الفاعل من
الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن مطلقا على حسب
اى كائنة على قدره بحيث لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر تناسب وخص
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها صفة مشبهة به ولكون عملها لشبهها اياه فيما
حسن وصعب شديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير شرط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فغير فيها ايضا لان
الاعتماد على الموصول لاتيانى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست كلموصولة
بالاتفاق وقسم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم
مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضافا او ملتبسا باللام او
مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام الستة تحاصل من
ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد
منهما اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هكذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الستة الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول

المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى
والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها ان
تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جونة قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصودة ذكرها للتوضيح اقسامها باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب تكون امثلة ثلثة حسن الوجه نا
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما
غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
للصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان
مضمون الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تقصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما
قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غيرواسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة

المعرفة

مكتبة جامعة الملك سعود

مثل ظهوره في المعمول اضيف الى فاعلة يظهرها وجودة وعدمة فعال وفي نعت
معمول للصفة بها فلا ضمير فيها اى في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل الا اذا كان الفاعل المتعدد كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او جر فيها ضمير
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتثنث انث الصفة بتانيث
الموصوف تقول هند حسنة وجها او حسنة وجها وتثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجها والزيدان الحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجها
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير
المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاستغنائه من الفعل
المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فصار غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول لم يسم فاعله وينصبانهما او يضافان اليهما
تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا
كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
واذا قلنا مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب
والموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
[illegible] اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل

مختصر

الحسن الوجه الحسن وجها الحسن وجه

او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه فاعل الصفة واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا والاخفة ضمير يعود منهما واستتاره
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجها او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في
صون كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انها اذا تركبوا الا
الاضافة لقصد التخفيف فيفتقر الحال ان يبلغ الى قطع ما تكمل منه او تقليبه ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين والاعتراض لاعظمهما مع انكاله وهو حذف
الضمير مع استتاره وعنه بما سكن في الصفة والذي اجازه بلا قبح نظرا الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر
التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك الاقسام البواقي اما في الصفة وهي ستة اقسام الحسن
الوجه ينصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه ينصبه وحسن الوجه بجره و
الحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه و
حسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه ينصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منهما هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها
فصيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا وما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة

مثل ظهوره

والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او
ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله مما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة والابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة افعل
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على
الاصل وشرطان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد
لامزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى فيه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان عدد الحروف الثلثة
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد
كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زائده
او متمحضة فيهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون
اى من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق
افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما للالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او ازيد الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل
على زيادة على الاخر في الصفة والاولى هو افقه الوضع الطبيعي مثل زيد افضل
الناس فان الافضل مشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب
وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان

لا حد زيادة فيه على غيره فتوصل اليه اى الى غير الثلاثي المجرد بان شد وقوى مثل
هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للمجرد وعلى
مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابله ولكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين
الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالجهل ما يعد من اثر البلادة في الظاهر كما صح عن ابن
هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وسوء لحيته طويلة
فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا افضل وتقلد انهم ذات ليلة
اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيه الا شيء من حمق ا
ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون الا شديد الظهور
قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله ممن يكون اثر جهله وبلاهته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشذوذ الرضى عد احمق من قبيل
ابله حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها فعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق منه وقياسه اى
القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه
واشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاكثر شيوعا
وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن
سوأ شد معذورية والوم لمن سوأ شد ملومية وعلى هذا القياس يشتق
واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي
استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من
ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين

بتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد
قلت غيره الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام فى افعل التفضيل الا للعهد ويجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد
افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز ايا ما بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قولك لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكبر
حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الان بعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثل ان المحذوف سوالمضاف
اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة
موصوفه المقصودة على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما
كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل اى على عبارة فالاولى
ذكر المفضول عليه فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعض
ما اضيف اليه اسم التفضيل بحسب الارادة ان كان خارجا عنهم بحسب
لان المقصود من استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوف التفضيل موصوفا
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا
النوع فلا يجوز هذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته ولا وجه عنهم الا
عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد زيادة مطلقة اى ثانى معنيه
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه لتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع حسن القوم

تفضيل

تفضيل فيه فلا شرط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تقول
الى جماعة هو داخل فيهم نحو فولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة هو خارج عنهم نحو
ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
سواه وهو مختص ببغداد لانها مشاهدة او مسكنه ويجوز فى النوع الاول اى
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا الاى فى النوع الاول
التذكير وان كان موصوفه مثنى نحو زيدا او الزيدان او الزيدون او هندا او الهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه الفعل من الذى ليس فيه الا
الافراد والتذكير فكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة ان مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس او الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضليا هن والهندات فضليا هن لمشابهتهن ما فيه الالف
واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو
الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمعنى
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذى استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر لما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمعنى التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فيجرى مجرى الكلمة ولا
يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بغير تاويل الاستثناء وانما

كبرا اعداء اخاهم كيدة الاكبر افعل التفضيل
من كبير بكسر الكاف والتفضيل عليه محذوف قدره
هنا تقديره اكبر كبار الاعداء لان الاعداء كون المتفاضل
والمفضل عليه مشتركا فانا اصل الفعل كما قيل انا
قوله صلى الله عليه وسلم ان شر الناس عند الله عز وجل
من اكرمه الناس اتقاء شره فتقديره ان شر شرار
الناس وتاكيد بمن انكر
رضى الدين

لما عتبار انه مستعمل بالاضافة

ان يوسف خارج من جملة اخوته ولا
يكون بعضهم بدليل انك اذا سئلت
عن حد اخوة يوسف لم يعده لانه
قد خرج عن جملتهم باضافتهم اليه نعم
بل لو دخل لقلت يوسف احسن الاخوة
او احسن ابنا ويعقوب يرجح

خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينعقب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا بان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعمل فعل وال على الفعل
الناصب له فوله نحو هو اعلم من يقول عن سعيد اي اعلم من كل احد يعلم من يقول ذلك
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها الفعل بلا شرط لان الظرف والحال يفهمها الفعل
رابحة من الفعل نحو زيد احسن عندك اليوم او راكبا والتمييز ينصبه ما يحلو عن
معنى الفعل ايضا نحو طاب زيدا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل با
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما عمل عمل الفعل لانه ليس له فعل يعناه في الزمان
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بخلاف مشابهه عن اسم الفاعل فلا جعل مشابهه ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ ليسند اعتماد عليه بان يرفع ضميرا او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسببه المشترك بين ذلك الشيء وبين غيره وبين
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر
اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي بغير ذلك الاول ليكون مفضلا بالثاني مفضلا عليه منفيا خبر عدم خبر لكان
او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد معا
مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان
يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له ما يجب ان يعتمد عليه ويحصل
بظهير يتقوى بذلك الصاحب حتى يتيسر عليه فيه كالصفة المشبهة لاختلاط
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه جعل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك

المسبب

المسبب مشتركا مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالنوع
ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحلا من عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار والسابق على ما هو الاصل في
الاسم التفضيل وهو التغاير حسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
ايراجه عن المعنى التفضيل بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترطان
يكون اسم التفضيل منفيا او عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل فيعمل عمله
وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال
بمعنى حسن وكذا سائر افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مطلقا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده والذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين الرجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات بابا بها مقام
المنع فرجع المعنى الى انه حسن كحل عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل سقوط النفي
عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان الزيادة لا يلائم المنع فبقي اصل الحسن و
توجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس يكونه دونه لانا سب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن
في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان
في الزيادة على شيء ما مساويه مع الزيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساوي مطلقا ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزيادة ايضا فيحصل من
مجموع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك

كمال اللبس فان قلت لو كان زاول الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر بشرط ان يكون عاملا في مثل مارايت رجلا افضل ابوه من
زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل و
المفضل عليه في المثال المذكور يتحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد تضعف
المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال بخلاف مارايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل و
المفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال وبهذا علم جواز عمله في المظهر مع انهم لم يرفعوا احسن
بالجرية والكحل بالابتدائية فصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد بانه
اجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه
الاجنبية ما عرض له من معنى الابتدائية العامل في المبتدا والخبر اذ العامل
الحقيقي هو معنى الابتدا لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه بين معموله من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من انه
اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
مارايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارات المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها وانما قيدت مسئلة الكحل وبين كثيرا ايضا
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة احصر منه وعلى

ترتيب غير ترتيبه ويتنقل بهذا التقريب الى ما اشد مناسبة واشهد به في
اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه ولك ان تقول مارايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فيها
منه في عين زيد فهو اخصر منه بمقدار كلمتين منه وكلمة ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر ظهورا على المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير الا ان اصله في كحل عين زيد والموضع
قد حذف المضاف فانه لو كان ذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على
نفسه اذ تغاير والكحل حج فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين انك وطلقا
كان الكحل فيها مفضلا عليه فلت مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان
اصله مارايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد وما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره مارايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
الكحل من عين زيدا او تقول معناه مارايت عينا كعين زيد في كونها احسن
فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد
ليس في عين احد غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن بينها فصل
ظاهر لوقوعت افعل بالابتدائية ولان من المفضل مع
مجرورها متقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه مصدر
محذوف اي قلت مارايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر و
انما يرثي صدر البيت ليكون مبتدا بما هو مبدا المماثلة وترك
موصوف احسن هو بينا في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره في مقابلة
قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وفى الليث بها
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع

واستغنى عن ذكره ثانيا لان الركب اسم جماعة الراكبان وهو مخصوص براكب
الابل والثانية من أبى اواى كانجيه من حيى وحى وهو لمك
والثانى وسارياً من السرى وهو السير فى الليل فعوله آرى اما من رؤية
البصر او من رؤية القلب فمفعول الاول واديا ومفعوله وكوادى السباع حال
منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول كوادى السباع مفعوله الثانى
وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو فى
وللارى اما اعتراضية او حالية والى صفة واديا والجار فى به متعلق بالى و
المجرور عائد الى واديا وركب فاعل الى وجملة انوه صفة به وثانية تميز عن
نسبة انى الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيانا ثانية واخوف
عطف على الى وهو بمعنى للمفعول مسند الى ضمير واديا والمعنى واديا الى به
ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما ووق مصدرية وسارياً الى
اركبا سارياً مفعول وفى والمستثنى مفرغ اى وادياً الى واخوف فى كل
وقت الآفة وقت وفاية الله سارياً بالقول مررت وعلى وادى السباع منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال التى للارى مثل وادى السباع حين احاطه به الظلام وادياً ليست
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى
اخوف من وادى السباع فى كل وقت الاوقت الآفة وفاية الله سبحانه
ركبا سارياً الا ليلا فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت وللارى وادياً الى به ركب انوه منهم بوادى السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت وللارى وادياً الى به ركب انوه من وادى السباع و
لما قسم المصنف الكلمة الى الاقسام الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريق وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل الى
كلمة دلت على معنى كائن فى نفس اى فى نفس ما دل بهذه الكلمة والمراد بكون

المعنى

المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها كما يدل
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى فيكون المراد بكون المعنى فى
نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس
الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى
فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما هو معنى وفى وهو الة لملاحظة طرفيها
فلا يستقيل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فخرج الفهم
عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانه
معنا بة بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة لوجود
الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
للتقريب الماضى الى الحال او التقليل الفعل او لتحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق
الا فى الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثانى على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لما نفى الفعل
كلم ولما ولطلب كلام الامر والنهى عنه كلا النهى والتعليق الشئ بالفعل
كادوا ذا الشرط وكل من هذه المعانى لا تتصور الا فى الفعل ولحوق
تا التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تا التانيث لانها تدل

على تأنيث الفاعل ولا يجيء الا بياء فاعل في الصفات استغنت عنها للالتباس
من التاء المحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل
ساكنة حال من تاء التانيث احترازا عن المحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المحركة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بمال فاعل والفاعل انما يكون للفعل وقوعه وحيط قوعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البناء بالمنع
لان المسكن اخف واخصر فهو بالتعم الميق واجد ر الماضي ماول اي
فعل دال بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض الزمان انما يكون بحسب الذات لا بحسب
الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ماول على زمان شامل لجميع الا
الافعال وقوله قبل زمان تلك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا
يتقض منع الطلب لمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا يتقض
منعه بلم بضرب وتجوز بان ضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعا
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلشبهه بالمضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان
ضربني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون نحو ضربن
الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات على الولاء فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة
اتصال الفعل بفعله ولذا قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو والياء نحو ضربا لمجانستها لفظا ضربوا او تقديرا نحو

المضارع

بحث المضارع

المضارع ما شبه اي فعل شبه الاسم شبها ثابتا اي حال كونه
واحد حروف انين نأ اوا يعني حروف التي جمعتها كلمة نأ ثابت
وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا
بين المعاني المتعددة كالعين ولتخصيصه بالواو عطف على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كان الاسم مختص بواحد
معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا بهذا الاعتبار معنى المضارعة في اللغة المشابهة
من الضرع كان كلا الشيهين ارتضعا من ضرع واحد فيهما حوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مؤنثا مثل ضرب والنون للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل ضرب كانهما ما خوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث
الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او
ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد
المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم
يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة المحضة فهو فوق النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
اولا كيخرج مفتوحة فيما سواه اي فيما سوى المضارع ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يجب من الفعل غيره اي غير المضارع

بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والجارية المشترك
اللفظي وهو الابهام فيكون المعنى يكون دهما الاحتمال الحال و
الاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد احدا

لتخصيص ثم تخصص لانه المعاني بالقرينة لان الاستقبال مشترك
بين الزمانين ثم تخصص باحد الزمان بدخول السين او
سوف ودخول اللام

تخصيص الاستقبال

تفعل نفعل افعل

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يجب
المضارع حين ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل احدهما كان مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال تنزل منزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
وهو خلل عليها يلزم وقوعه على كلمة اخرى حقيقة ولان نون الجمع المونث في
المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لانها نون جمع المونث في الماضي
فلا تقبل الاعراب والاعراب رفع ونصب يستاثر كل الاسم فيهما وجزم يختص
به كما مر بالاسم فاذا لم يصح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان
وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب
المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المونث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون في حال الجزم مثل من يضرب وان يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالواو
في حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب
فيه ناب للجزم كما ان النصب في الاسماء ناب للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها و
المضارع المتصل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيل مثل يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في
حال الجازم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم

يرم والمضارع المتصل الآخر بالالف بالالف بالهمزة والفتحة تقديرا لان الالف
لا تقبل الحركة نحو يرمى ولن يرمى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم
نحو لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
سواء يكون العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك عند
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي
ضارب او مررت برجل يضرب اي ضارب او رايت رجلا يضرب اي ضاربا
وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي السبق و
اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه
انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قاما في
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين و
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجئ في باب افعال المقاربة وينصب اي المضارع بان ملفوظة او من قال
الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل صلة لان فقصر كما شذ في
اي شئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واوان اصله اوان فخفف
وقيل اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام
الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوازا
تصيغ وحولها على الفعل الآتي بعدها مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو

زرني فاكرمك وجد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وجد او
نحو لا تدنو منك او تعطيني حتى فان الفاء والواو وعاطفتان واقعتان
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فا
فاكرمك ليكون زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان الذي تنتصب
به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تحسن
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان الذي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى
الظن بمعان المخففة من الثقيلة لان المخفف للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم بمعنى اي ان الناصبة نحو علمت ان تقوم و
ان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فقيها وجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التعيين يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الظن
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن تنفي المستقبل نفيا
مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي معنى التابيد وحتى ياذن الانتهاء وان
التي تنتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها انتصب لانها لضعفها لا
تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي تنتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا
كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في
الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا ان احسن اليك وكقولك

لمن يجدك اذن انطلق كاذبا او كلما جاءك نحو لمن يجدك انا ان
انطلق كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا وقوله اذا ثم محمد
ظرف للانتصاب الملحوظ ههنا كما ان ثانيه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الآتية لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشروط ليس ايرادها
فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي تنتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي تنتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او
الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبلها ايضا واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
مستقبلا واسرر حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى والاستقبال بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل المستقبل الذي وقع حتى المال بعني زمان المال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه ويسمى مثاله او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في
هذا الموضع حكاية عن المال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فقلت

هذه العبارة وحكيها في زمان التكلم على ما كانت عليه وكان ما بعدها
منع العبارة مرفوعا فانه بقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية اخبارا
يكون مرفوعا اذ لا يكون ح بتقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى
عندهم الارادة وف الابتداء اى لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف
الابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنفا لا ان يقدر بعدها مبتدأ ليكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على جملة كما توهمه بعضهم فترفع اى ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم وبحب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجون
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه فصد به نفى الرجاء في زمان التكلم ومن ثم
اى ومن اجل ان هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول ان
اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سيرى حتى ادخلها وقت
حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لانها
لانها لما كانت حرف ابتداء يقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة
بلا خبر فيفيد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت
حتى ادخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا عما قبله
وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود وف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيرى حتى ادخلها فان
معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فرق فيه وجاز ايهما صار
حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون للسبب متحقق الحصول فقوله ايهم اى عطف
بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية

تقييده بقوله في الناقصة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجاز فكان سيرى حتى ادخلها في الناقصة اى جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم صار عطف على
كان سيرى ولا فرق فيه ولام كي التي ينصب بها المضارع بعدها
بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان
لفظا مثل ما كان الله ليعذبهم او معنى مثل لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل كيف اشار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى
ما كان صفته تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفا التي ينصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع بشروط
بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث بدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاسباب الستة فتقدم الاشياء
او في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرامي مني
او نهي نحو لا تشتمني فاهرمك اى لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاعلك او استفهام
نحو هل عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك ماء فشرب مني او تمني نحو
ماء ماء فاشربه اى ليس منك اباء فتحدثنا اى ليس منك اباء فتحدث مني ويندرج فيه التخصيص
نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي

ناسورة الفرقان

اوتا الآية وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام
ويمشي في الاسواق الخ

او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق متى وادخل فيه الباء
ما وقع عليه صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك
نزول فاصابة خير ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة
والفاء دال عليها وتنصب الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم
مما قبل الفاء واما ساء ترك منتر لى بنى تميم والحق بالجار فانتصر بجا بدون
تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب
ما بعدها المضارع بتقدير ان بعدها بشرط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة
ما قبلها لما بعدها فالواو ليجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو
مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة
المذكورة واشتمالها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو نحى تقول مثلا
لا تاكل السمك وتشرب اللبن
رزنى واكرمك اى تجمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اى لا يجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التى
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان التى بشرط
ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة
فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها بكل ما يخلو نحو لالزمنك او تعطينى حقى
الى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف
الى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل المصدر مجرور
بالواو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى والحروف
العاطفة مطلقا سواء كان من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانتا
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها بالمنتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى قيامك
وزيدا وقعودك او قعودك اوثم قعودك ليس من الحروف المذكورة وتقدير

ان

ليجمع
لا يجتمع منع بعدها

ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو عطف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير ان اعنى فواحى اذا كان مستقبلا او على آية اء بواو بشرط
معنى الى ان وقيل هو مجرور على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه
على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان ما خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس
فى الواقع مخصوصا به كما سبق فى جوابه فى ثمه ايضا ويرد عليه ان
كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال واخرى فى التفصيل كسائر
ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جيئتك لان اكرمنى ومع ما الحق
بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحرف العاطفة نحو
اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل الكلام صريح نحو
جيئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وعمرا واردت لضرب فجاز
ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وجئ بهذا المعنى لا تدخل على الاسم
صريح وحمل عليها الى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى الى ليليها المفرد
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
الناصب بعدها وجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لا تكرره
اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تقدر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو

هذا المعمول مطلق ثم

قولهم سمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقولهم الا
اللائي احضر الوغى ساتي بها اللائي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس
اللوم الملامة ... الوغى الحرب ... في تلك المواضع وكذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام
الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم
المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من
الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وامابدونها فلا وابن
ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واي وانى
واما الجزم مع كيفما واذا فقد لم يكن في كلامهم على وجه الاطراد امع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية اذا
تقرا انت ايضا اقرا عليها ومن المتعذر كستوار قراءة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي
موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله
بلم اي ويجزم المضارع بان المقدرة ويسمى ابانة ان شاء الله تعالى فلم يذهب
المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما يوازيه
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا الذهب والنفي ويختص اي لما بالاستمرار
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اي تختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقول ان لما تضرب

اي لجواز حذف الفعل

ومن لا يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا
في التوقع اي توقع الفعل منتظر متوقع تقول ان يتوقع ركوب الامير
لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا
النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي تطلب بها ترك
الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا
او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين كما مر
الفعل الاول وسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين ليجعل الاول
سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشيء سببا للشيء
فالمراد بجعلها للشيء سببا ان المتكلم اعتبر مسببية شيء لشيء بل ملزومية
شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الاول سببا
حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر بينهما نسبة يصح بها ان
يرد بهما في صورة السبب والمسبب لا الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني يكرمك
خيرا لك فاكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له ان للشتم
لا ذهنا ولا خارجا ولكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا بالمكارم الاخلاق يعني انه ان متكلم
بكلام يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وبينهما
اي هذان الفعلان وليهما شرط الا انه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه
يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
اي كابتناء الجزاء على الفعل
ان يتوقف ويترتب ويترقب

ازرک او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنی فقد زرتک فانه جازم
واجب فی المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما یتضمنها مما صلاحیة
المحل وان کان الثانی مضارعا فالوجهان ای فتقیه الوجهان الآتیان
لتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط والرفع لضعف التعلق بحلوله
الماضی والفصل بغیر المعمول نحو ان انا فی زید آته او فآته وان کان
الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا فتفصیل للماضی نحو ان خرجت خرجت
او معنی نحو ان خرجت لم اخرج ویحتمل ان یکون تفصیلا لقد ای لم
یقترن بقد سواء کان قد ملفوظا کقوله تعالی ان یسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنویا مقدرا کقوله تعالی ان کان قمیصه قد من قبل
فصدقت ای فقد صدقت لم یجز الفاء فی الجزاء لتحقق تاثیر حرف
الشرط فیه بقلب معناه الی الاستقبال فاستغنوا فیه عن الرابطة
کقولک ان اکرمتنی اکرمتک وان اکرمتنی لم اکرمک وانما قال بغیر قد لان
عنده المانع المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیه کقولک
ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه وان
کان الجزاء مضارعا مثبتا او منفیا بلا احترازا عما اذا کان منفیا بلم
فانه مندرج فیما سبق لکونه ماضیا معنی او بین حیث یجب فیه الفاء لعدم
تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان الاتیان بالفاء وترکها لان
اداة الشرط لم تؤثر فی تغییر معناه کما یؤثر فی الماضی فیتوقی بالفاء وانما تؤثر
فی تغییر المعنی اذا خلصت لمعنی الاستقبال فیترک الفاء لوجود التاثیر من
وجه وان لم یکن محوا بنحو قوله تعالی ان یکن منکم الف یغلبوا الفین
ومن عاد فینتقم الله منه والآن فان وان یکن الجزاء ماضی والمضارع
المذکورین فالفاء لازمة فیه لان الجزاء حینئذ اما ماض بعد لفظا کما تقول
ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس او بتقدیر کان تقول ان اکرمتنی
الیوم فاکرمتک امس

بجملة اسمیة او امر او نهی او دعاء او استفهام او مضارع منفی بلا او
بلن الی غیر ذلک کالتمنی والعرض وقد جمع هذه المواضع لانابزة
طرف الشرط فی ابیات فاحتاج الی الفاء وبحیث اذا الی للفجاءة
مع الجملة الاسمیة التی وقعت جزاء موضع الفاء لان معنا
قریب من معنی الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فقیها
الفاء التعقیبیة ولکن الفاء اکثر واتی الشرط اسمیة الجملة الجزائیة
لاختصاصها بها لان اذا الشرطیة مختصة بالفعلیة فاختصت
هذه بالاسمیة فرقا بینهما کقوله تعالی وان تصبهم سیئة بما قدمت
ایدیهم اذا هم یقنطون ای فهم وان التی یخلفها المضارع حال کونها
مقدرة انما کانت مقدرة بعد الامر نحو ائتنی اکرمک ای ان تاتنی
اکرمک والنهی نحو لا تفعل الشر یکن خیرا لک ای ان لم تفعله خیرا لک یکن
والاستفهام نحو هل عندکم ماء اشربه لان المعنی ان یکن عندکم ماء اشربه
والتمنی نحو لیت لی مالا انفقه لان المعنی ان یکن لی مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل تصب خیرا ای ان تنزل تصب خیرا اذا کان المضارع الواقع
بعد هذه الاشیاء المذکورة صالحا لان یکون مسببا لما تقدم فیصیر السببیة
ای سببیة ما تقدم ای یصیر بتقدیر ان مع مضارع یؤخذ مما تقدم ویجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشیاء یخلو ما به وانما خصص بتقدیر ان بما
بعد هذه الاشیاء لانها تدل علی الطلب والطلب غالبا یتعلق بمطلوب
یترتب علیه فائدة ویکون ذلک المطلوب سببا لها وهی مسببة له
فاذا کان المضارع الواقع بعد بها تلک الفائدة وقصد سببیة الفعل
المطلوب بتلک الاشیاء لها قدر ان مع ذلک الفعل وجعل المضارع
الواقع بعد بها جزاء فینجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بالسلم

في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة تذكر بعينه فعل ماض مسند فاعله
اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة
او بحذف مضاف اى فعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بما الموصولة
الفعل الذى لم يذكر فاعله وتكون اضافة الفعل اليه بيانية وسواء حذف فاعله
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد آنفا اكتفاء بما سبق فان الفعل
الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته وفعل بمثل
بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم او اختير هذا النوع من
التغيير لان مقتضاه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج
من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا
ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالخف منه وبضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انقطع واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من انكر
الباب وبضم الثانى مع التاء مثل تفعل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا على نقوله وبضم الثالث والثانية
ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من الشئ
اللطيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى
قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور
وحيد وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واشكال في المبنى للفاعل
منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين في المبنى للمفعول وان لم يكن فيه
ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركة فصار بيع وقول ابدل واو قول بالف لتحركها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاستخدام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي
شرح الرضى حقيقة هذا الاستخدام هو ان تجيء بكسرة فاء الفعل نحو الفتحة
ان جانب الضمة
ان ان لتقصد

غريب وطنين آبروان
كذكر اللفظ غريب
الى المعنى

قبل الباء ان كانت بعدها نحو الواو وقليلا اذا بعدها بحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام
حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط عقب اسكان الحرف وخالصه وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعد ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضمة في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول اصله
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل
اى مثل الباب الماضى المجهول من المعتل العين من الثلاثى المجرد باب ماضى المجهول
من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في نحو اختار
الثلاثى اذ خير وقيد فيهما مثل ضرب وبيع بلا تفاوت دون استخير وانقيم اذ ليس
مثل وكف من قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذا صلهما استخير و
اقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا وسكن ما قبلهما ان
تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير وانقيم لغة واحدة
وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج و
فتح ما قبل آخره خفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول
ينقلب العين فيه الفا بالياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار
ويقام بحركتها حقيقة او حكما وانفتح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى غير الفاعل كتعلق الفعل به ويتوقف
فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق العمدة والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل

قول صدقت كسرة الواو لثقل الكسرة
على الواو فصار قول لسكون الواو وانضمام
ما قبلها وابقى على حاله مر

في

الى غير الفاعل والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف المكان والزمان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه
اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه
وان كان لا بد من احد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه
مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ظ ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به
والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى
اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى او الى اثنين ثانيهما عين الاول فحينئذ
عليه وعلم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة
زاد مفعولا اخر يقال له المفعول الاول واما الاخر فيقال الاخر وسوانيا ودنيا واخير
وخبر وحدث فلبست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعدية الهمزة اياها انما
هى بواسطة استعمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال للتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها
كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا فعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن
والا فالثانى من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين
وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة

للظن

للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل ان الفعل
على الجملة الاسمية انشائيا هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا فاضلا فقولك علمت لبيان انك انشأت
بهذه الجملة عينا حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انشأت العلم واذا قلت
ظننت زيدا فاضلا فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو
الظن وكذلك بواقى الافعال فمنتصب اى هذه الافعال الداخلة
جزاى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها
هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصايص
الافعال القلوب انه اذا ذكر احدهما وكرر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها و
سبب ذلك مع كونها فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل
ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان حذف بعض الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد يرد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تع
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة و
لا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول على ان يكون
الذين فاعلا الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثانى فكما
فى قول الشاعر لا تخلنا على غر بك انا طالما قد وشينا انا الاعداء اى
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا ويقال فلان
يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى و
لم يجئ فان معاكقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تجد فيهما شيئا

وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج فى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل تكتفى فيها القوة العقلية

واعلم ان فسر العلم بالصورة الحاصلة فكيف وان بحصول الصورة فاضافة وان بانتقاش النفس بتلك الصورة فانفعال

فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا تخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل ذا فهم
اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب جواز
الالغاء اى ابطال عملها لفظا وتقديرا ومعنى اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت واما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلا ما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
او التاخر وقد نقل الابقاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت ان زيد قائم في ظني وفي نحو ظننت جواز الالغاء اشارة الى
جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على
تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب اخي سعيد زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب
زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومعموله
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاني
زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد
جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها
او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء بالذكر مع ان مطلق
الالغاء ايضا من خصائص افعال القلوب لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى من خصائص
القلوب انها تعليق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا
كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي

الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على تمييزها
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وبما بعده
مثال اخويه بالمقابلة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق وانما علق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وخصائص افتقضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرة معلقة
اى مفقودة الزوج لكون كالشيء المعلق لا مع الزوج ولا مجاوز
لتجويزها وجوده فلما تقدير الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل
معنى وتقديرا الا ان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك
عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاءها على الجملة التعليقية
نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق في اللفظ لا في المعنى ومنها اى من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يخص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل آخر نحو ايانا ظننت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربني وشتمني
بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول به مؤثرا فيه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا
ضرب نفسه ولم يقولوا ضربني شتمني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين

بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا مخالفا
ضرب نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لمغايرة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنسوب
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا او مفعولا به وجاز اجراء افعال القلوب فقد تبقى و
عدمتني لانهما نقيض وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى
البصرية والعلمية على رأي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيها من كون فاعلها
مفعولها ضميرين لشيء واحد كقولك اثر عمرو نفسه اراني للرأي درر
من عن يمينى مرة وامامى وكقوله تعالى انى اراني اعصر خمرا والبعض اراها اسفل
افعال الاعد احب وخلت وزعمت بمعنى الخ قريب من معانيها الاول
وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا للتعدية الى مفعول
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد منها معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحببت بمعنى صرت ذا حبب ورعت
بمعنى غفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فطنت بمعنى انتبهت من الغفلة بمعنى التنبه فطنت زيدا بمعنى التنبه
اى اخذته مكانا له وهو الوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت وبمعنى ابصرته
قريب من معنى علمت باطلاعه ومنه قوله تع فانظر ماذا ترى ووجهت
بمعنى اصبت تقول وجهت الضالة اذا اصبتها وعلمتها باطلاعه والمراد
ان لها معانى اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لتعلم بمعنى
مشتق الشعشعة العليا ولو جلت جدة ووجدت موجدة ووجدا

باولش در

قوله ولى

وجد الى استغنى وغنيت وحزنت لانها لبست بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم برفوعها كالافعال العشرة ان قصة
ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى التجددة فيما وضعت
واحدة الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فهو موضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال التامة
لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلت التقرير المذكور عمدة في
في الافعال الناقصة لانها متى استعملت على معان زايدة على ذلك التقرير كالتمام
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها وتوجيل الموضوع له في
صيغة الافعال الناقصة الى جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فيما
سبق ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له
والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها وبما بعد ان جعل اللام في
قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع
الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة
فان الغرض من وضعها هو الصفة لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها
فطنه بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة
اصلا وهي اى الافعال الناقصة صار كان وصار وامسى واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ
وما برح وقيل ما لنياد وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هذه
من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد يغني

فتح كان زيد قائما وكان جعل زيدا
على صفة كونه قائما في الزمان الماضي
والقائل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل
على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر
زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه
يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان
في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا
على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام
غير مصدره وليس ضرب في قولنا
ضرب زيد كذلك مستوسط

كثير من الافعال الناقصة معنى ان قصة كما تقول تم السعد بهذا عنوة
اى تغير عشرة تامة فكل زيد عالما اى صار زيد عالما كما تقول وقد جاء جاء
في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة خبرها اسمها وحاجتك خبرها المامان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من الغرارة
ونحو ما اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استقامة والضمير
في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قصد ناقصة في قولهم
ازحف شغرة بمعنى قعدت اى صارت الشغرة كانها حربة اى ربح
قصير قال الاندلسي لا يجاوز جاء وقعد عن الموضع الذي استعملها
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحو عن على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر ان لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
الذي هو هذه الافعال بمعنى اثره والمسند عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى
صار الانتقال وحكم معناها اى اثره المسند عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلما دخل على الجملة الاسمية اعطى المبتدا معنى الخبر وانما معناه الذي هو
الانتقال اعطى الخبر وهو معنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني
لشبهه بالمفعول به لوقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون
ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اذا كانت في الزمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق فكونها
زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطفا
على قوله لثبوت خبرها اذا كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من
قبيل عطف احد القسمين على الآخر لاعلى ما هو قسم منه كقول الشاعر
يبيتها قفير والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت

فراخا بيوضها فلان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا وتكون فيها ضمير
الشان ههنا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان كما في الواقعة بعد ما خبرية اضمر كقوله
اذا انت كان الناس صنفان شاتم وانت بما كنت اصنع مثنى من الثناء وهو المدح ر
وتكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تاما بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة و
القدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زايدة وهي التي وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زايدة لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصين
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو
صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين فخارا وتكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى
نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل
ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
العداوة تستجيل مودة وقال فيالك من خل صار عدوا
امسى وامسى وضحى واضحى وبات وظل وراح وغدا وبكر وانبرى وانفك
وفتىء وبرح وزال وهذه الافعال الاربعة عشر لا تكون ناقصة الا اذا
تقدمها ما او نفي او نهي او دعاء كقوله
لا يبرحون يسوق العير يقدمهم حتى يقال ابو بكر وعثمان
وقوله
فما برحت اقدامنا في نصابها ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وقوله
ولا زال منهارا عليك متيما يرى دونك الاهوال ثم يهون
وقوله
ما انفك محمودا على المكارم
وقوله
فتى لا يزال البر ما دام عائشا
وقوله
ما فتىء الدهر
وقوله
ما راح يفعل كذا
وقوله
ما ظل يفعل كذا
وقوله
ما بات يفعل كذا
وقوله
ما امسى وما اضحى
وقوله
ما برح
وقوله
ما زال
وقوله
ما انبرى
وقوله
ما انفك
وقوله
ما فتىء
وقوله
ما دام
وقوله
ما دمت
وقوله
ما دمنا
وقوله
ما دمتم
وقوله
ما دمن
وقوله
ما دمتما
وقوله
ما دمتن
وقوله
ما دمتما
وقوله
ما دمتم
وقوله
ما دمتن
وقوله
ما دمت
وقوله
ما دمنا
وقوله
ما دمتم

فاذا قلت ظل زيد يكتب بمعناه ثبت له ذلك في جميع ازمنة
بات زيد يكتب بمعناه ثبت له ذلك في جميع ليلته
فصار بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات بشر وفقيرا
الى الصار وقد يجيء لهذان الفعلان تامتين انتهى
نحو ظللت بمكان كذا وبت بمكان كذا وهل لما كان مجيئهما تامتين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما
عن الافعال الثلثة السابقة وامض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك امض او عاد زيد
من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص وكم هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان
الوجه في ذكرها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والحق بها امض وعاد وغدا وراح فاسقط ما عن
البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وبمعنى برح
الى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما
انفك اي انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل
سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبل اي قبل فاعلها خبرا
الى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد امير استمرار امارته
من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان
النفي ما لخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار القابلية
والصلاحية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها

استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات عليها لفظا هو ظاهر او تقديرا
كقول تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المنفي منها وما دام
لتوقيت امر ما اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها للفاعل بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان لذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما
بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا اقتضى الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثمة اي ومن اجل ان لتوقيت امر بعد في ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع جزءه
ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد
جالسا الى مجلس مدة دوام جلوس زيد فاذا لم يكن كلاما تاما
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
لها الى وجود الكلام ورأيتهم ابرأهم الله ليس نفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا مذهب الجمهور وقيل نفي مضمون الجملة
مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ان تبعه ابن الزجاج رح
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها او
ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز
التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
مما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار
عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط ينبغي

ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جلوسه
فمعنى زمان دوام ظرف على تقدير حذف المضاف ومن
ان معنى ما كذا احتياجا الى الكلام لانه ظرف والظرف عنده
الى الكلام لانه فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند
والمسند اليه سو سر

شفع جفت شفع جفت ابكار او جفتي با بوغر سر جان
يعني ما دامي كه جفت نشود ما دام با جاليس
حاصل نمي نشود از مجموع كلام وفائده نمي
دهد فائدة تامة سر سر

مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب شبهه المفعول
وعسى على هذا بابه وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم
لاك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب
وتقول على الاشتمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا فى الاشتمال الاول واستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فافهم فانها
فهى تفيده الاشتمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان
ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج
فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما
عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وجمله ان يخرج
زيد فهى على احد الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان من الفعل المضارع
فى الاشتمال الاول شبيها اياها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراده
فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاشتمال الثانى
لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثانى
اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر
لعلمك بانه دال على الحصول للفاعل فى الحال فعلة اسم يحض كما هو الاصل
وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان يدل على الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على خبر كاد شبيها
له بعسى كما يحذف ان عن خبر عسى شبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى

اوله
ربع عفا الدهر طدلا فانحى

ان يعصى فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد كالافعال اى
كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها عن الفعول الا ما خرج
ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى كقولك ما كاد وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا تقييده بدليل قد نحو الا فى المضارع فلتخطئة
الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب ميه يبرح
بانه يدل على نزوال الرسيس الهوى وتسليبه تخطئتهم وتغليطهم قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفى كاد للاثبات لما خطأهم ولا غلطهم
تخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على
انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على
ثبوت الذبح بعد انتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت
وثبوته فى وقت اخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء اياهم
وذى الرمة فى تسليبه تخطئتهم روى عن عيسى انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فقير فحدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن
شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين عيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون الى النفى الداخل على كاد وما
يشتق منه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال الى كسائر
الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفى الدعوى
الثانية بقوله ذو الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبه يتبرح
يتبرح حسين اراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى

وقد عرفت وجه الفتح فيها ومما تمسك عليها والك لت وسوما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ونواخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى
اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفونا وقد جاء
طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع
وع اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد فيكون خبرها مضارعا
بغير ان يقول طفق زيد او كرب او اخذ يفعل وجعل يقول وقال الله
تع وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي
اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى
على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي
بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فاذا
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو بما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينقض الحد بمثل لله دره فارسا ولا بمثل ما احسنه لكنه ينقض بنحو قاتله الله
من شاعر ولاشل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض
الدعاء الآن يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فخرج نحو ما احسن
في غير ذلك وما كثر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله الى الفعل التعجب تقسيمة
اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب ما افعله واخراهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به
بشرطان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير منصرفين

والتعجب انفعال النفس
عند رؤية ما خفي سببه

فلا يغير ان الى مضارع ومجهول وما نقل عن بعض النسخ وهي اى افعال
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لشبههما به من حيث ان كلا
منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كما في التفضيل وقد
شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب وشبه بهما في الفعل الممتنع بناء
صيغتي التعجب منه من رباعي او ملحق به او ملحق بخماسي فيه او ملحق بخماسي
مثل ما استخرجه واستدحرجه اى يتوصل بناؤهما من فعل
لا يمتنع بناؤها منه ويصير الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يصرف تهما
اى في صيغتي التعجب بتقديم اى بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم
المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير
الفعل منهما وانما قيدنا بالمكون عدم التصرف بهما من حواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد
احسن لانهما بعد التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قبل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تاخير
تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير غيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما
اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا او معناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الآن انه لم ينفصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وما ابتداء اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء

بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان التنكير تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعد
اي ما بعد ما الخبرية من باب شتر اعرف ذا ناب وهو موصولة اي ما هو مسولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما للاستفهام ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه لكان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين والماضي بريد فافعل صورة امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاظيم بمعنى صار ذا الم وبه اي بمجروره فاعل
لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان
اكرم زيدا اصله يتعجب فاكرم امر فزادوا مع صلتها نحو احسن بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
الباء لسقوطها ان فتح الميم في من في الفعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بمجروره مفعول عند الاخفش
بني علامة القسم ولا بجوزة غيره لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية الا
بجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كما جيء في الفعل ضمير هو فاعل
ان احسن اشتر بزيدا او بزيدا ان اجعله حسنا بمعنى صيره وقال الفراء وتبعه
الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما لجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيفما شئت فان فيه ما جهاته
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشتهرة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اصلا وضع لانشاء مدح او ذم فلم
يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء ضمنها نعم وبئس وما
في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وجد اطرد في لغة بني تميم في فعل كما
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا او ربع لغات احدها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهي الاصل والثانية بالسكان العين مع فتح الفاء والثالثة

السكان

السكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء و
اسكان العين قال سيبويه فكان عامة العرب اتفقوا على افعل
بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام اي للعهد
الذهني وهي لواجد غير معين عند ابتداء وبعيره معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس فنعم الرجل زيد
او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضافا لميز اما بكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او نعم صاحب رجل عجلي وزيدا وحسن الوجه انت او بميز
بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فتعما هي اي نعم شيئا هي وقال ابو الفراء
على هي هو صولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فتعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله الى الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما موصوفة تامة بمعنى الشيء فتعما هي نعم الشيء هي فما والفاعل لكونه
بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او
الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد
نعم الرجل صح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة
الواقعة قبله خالية الخبر ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير
المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو
مثل نعم الرجل زيد في هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه
خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط اي شرط المخصوص بعينه

شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال زيدون وبئست المراة هند و
وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان
يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين كانا بهما
الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا افراد
الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير
مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس
مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل
قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
انا ماهدون اى نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حبذا في حبذا وسواى حبذا مركب من
حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اى فاعل هذا الفعل ذا اولا يتغير
اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث او فلان
المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريهما مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا لا
المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوزان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا
او بعده اى بعد مخصوص حبذا مميزا او حالا وقد يخصوصه في الافراد والتثنية و
الجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيدا راكبا
وحبذا رجلين اوراكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امراة

هند

هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية
وذو الحال هو الا ان زيدا لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام الكلام
والمركب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الذي هو مبتدا على

معنى في غيره اى كلمة الى على معنى حاصل في غيرها متعقلا بالنسبة اليه اى
لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك
من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اى ولاجل انه يدل على معنى غيره احتاج في جره
للكلام ركنا كان او غيره الى ايم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة
او فعل كذلك نحو ضرب حروف الجر اوضع للافضاء الفعل اى لافضاله فان
معنى الافضاء الوصول او تعدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل
وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والجار مع المجرور والظرف وغيرها ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها توصل معاني الافعال الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر
وهي اى حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه الحروف على سبيل العلامة لانه ليس لها
اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام وذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتا والكاف بسميها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو وتا اى الواو والتي تقدر
بعد بارب وفي عدا من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف
وملذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون
حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وضدها فمن للابتداء اى لابتداء الغاية و
المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم المجاز على المحل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود وعلم ابتداء الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

فوله اه برحبها بالضم مصدر رحب عاوزن
كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في
القاموس مصحح

وقوله اى سبيل الخ مع سر
على حد قول صاحب المفتاح المراد بالمتعلقات ما يحتاج الى ذكر
ما يعبر عنها عند تفسير معانيها متقدما كان معناه اسنادا اليه
او غيره وفي شرحه للتلخيص قال بعضهم ان المراد بالمتعلقات
ما يعبر عنها عند تفسير معاني الحروف فعلى هذا ليست
الغاية وفي معناه الظرفية وكل معناه الغرض فهو قابل كما ان
معاني الحروف وان كانت حروفا قابل كما ان متعلقات
واحدة اى باعتبار المعنى والمعنى الحرفي يرجع
معانيها الى هذه بنوع استلزام مختصر
تلخيص المفتاح

قال الصبان قوله من مثلا ابتداء مخصوص
اى ابتداء البصرة مثلا ومتعلقه
الابتداء المطلق فالمقيد مستلزم
للمطلق لا عكس

ومذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف
الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت
فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني
الذي يتعلق برب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم ار فاقرة محذوف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في الغالب لاستعمالها كذلك لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لا
لقيته وندخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان للمميز مونثا نحو ربه رجلا
او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء ويلحقها اي رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل حينئذ على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة
فتدخل الكلام ويجر نحو ربما ضربت زيدا وقيل ما نكرة موصوفة مثل وليدة ليس بها
اي واو رب في حكمها تدخل عليها موصوفة مثل وليدة ليس بها انيس الا انيسها
اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان
لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها ليصير ورودها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
والواو والقسم انما يكون حينئذ في الفعل اي فعل القسم فلا يقال الله لاقومن
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء اخبرني
السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني حطا للواو عن درجة الباء المختصة بالظاهر يعني الواو المختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وكل

لا افعلن مثلا بل يقال والله وورب الكعبة وذلك للاختصاص الباء
رتبة عن رتبة الاصل والواو بالتخصيص باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالة الباء مشكلا اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها في غير
السؤال مختصة باسم الله من اسماء الظاهرة وحطا لرتبتها عن رتبة اصلها
الذي هو الواو وبتخصيصها ببعض المظهر وخصته ما هو الاصل في بابه
القسم وهو الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي
في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره
نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله
لا فعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لا فعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص بلفظ تعالى خاصة نحو بالرحمن
بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه
لا يصح ان يقال الباء وجد مع الاختصاص ويدونه للمكان الثاني ويتعلق
اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وما النفي نحو والله لقد قام زيد
واللام في الموجبة اسمية نحو والله ان زيدا قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد تحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤ والقسم
السؤال فلا يتعلق الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل
قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اداة الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين

وعدا ومنذ لهما ثلث حالات اعلمها ان يليها اسم مجرور وقيل هي
اسم ان مضافا ان والصحيح انهما حرفا جر لمعنى من ان كان الزمان
ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا
فمن الاول ما رايته مذ يوم الخميس او مذ يومين او حاشا او مذ ثلثة ايام
مغني اللبيب

الصور بين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
والمهد الاجنب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ
وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزوال عن الشئ الثاني ووصوله الى
ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو
اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادبت عنه الدين وعلا للاستعلاء
اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن
وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب
يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون
اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن كمثل
مثل البرد الذائب للمطاوعة وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل
في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد وفائه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان اى لظاهر
فهما للابتداء في الزمان الماضي نحو اذا اريد بهما زمان الماضي فالمراد ان
مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايته
فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فانا
مفاده ان مبتدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة ومنذ
الى الآن والظرفية عطف على الابتداء الخ وهما للظرفية المحضة من غير
اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع
بعضه نحو اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل

وذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع زمان انتفاء
رويتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان الفعل
فاعلم ان المذكور ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا و
حاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها مما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها يكون حرف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني
القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا واذا نصبت يكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل وحينئذ يشبهها به اما لفظا فلان عقسامها كالفعل الى الثلاثة
والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت ورجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف المجاورة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على سبيل
انها اذا اطلقت مع قرينها الدالة على تخفيف نونها ولغات لعل مبلغ جمع
الكثرة وهي ان وان وكان وليت ولعل اقوى منها لكونها للانشاء بخلاف
الاربعة الباقية لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر
انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد و
المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بمعناها اى بمعنى ان المكسورة بانها تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم
كلاما وجوز الوقف في الصدر بشبهة بان المكسورة في صورة الكتابة
واما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

وجه المناسبة ان الحروف اصل لعدم السببة بالفعل وجمع الكثرة
وجمع الكثرة يطلق حيث ما فوق العشرة والحروف ليست هذا العدد
فما دون العشرة فالموضع موضع جمع القلة لانه يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما

لكنهم استعاروا جمع الكثرة موضع جمع القلة
كما مر سابقا استعارة جمع الكثرة موضع
جمع القلة مثل قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلثة قروء مع
وجود اقراء

لعل وعن وكان وان وليت ولعل واضعها عند ابي العباس
على ترتيب الامام الابتداء فتفكر لعلك تجد

وقد اختلفت من قالت الايتمامه الام لنا الى خامسنا ونصف فقد

كان خبرها والاستثنا المفرغ في ذلك ويلحقها اى بهذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الاصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تجيء على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وقد ذكر ابن هشام الحروف المشبهة بالفعل اى حين يلحقها ما على الافصال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون ما بعدها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا اخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها تسمانها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمة ومن لاجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول او ما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد اني عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو يلغى ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني كشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اذا ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني عاهدتك رغبت اى لولا رغبت اني عاهدتك ولولا انك برئ بفتح همزة انك اى لولا براءتك اى ما بعد لولا عاملها فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اى تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح و

والكسر في ان الفتح على تقدير ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمني فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل هذا الشاعر اذا اتاه عبد القفا واللهازم مما وقع بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدا كما قيل محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت اذا ما قام زيد اقوم معه فيمن يقوم اظن وزيد مفعول ثان وسيد مفعول ثالث وكما قيل معتزية ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى جبنه ان بالكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع ما حولهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا ان عبد القفا آه اى مثل عبد القفا او مثل شبهه وبا وجد ذلك في كثير من النسخ قبل جملة اشباهه قولهم آمنت بالله وبك اقول الى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة فكان حاصل المعنى اول مقولاتي تعيين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلته مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول اقوالي هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم الا ان فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة

كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع
ما علمت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح
فرض عدمها ويشهد لما في العطف على ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اي ذكر
الخبر قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا قائم وعمرو
قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن
اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عدم
العمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه
لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضي الخبر فان اللام يظهر عمل ان في الجملة بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا
يلزم المحذور المذكور ويكفي في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا
يغير معنى الجملة كما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى
الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل
ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يغير محل

اسمها وانما لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
وخلت اللام التي اي التي تفيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي انما لذلك التاكيد
دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما يفيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا
لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي
بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا الطعام لآكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان ضابطها فيما عداها
يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا وكلف
واختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
في الكلام على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن
لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول
الشاعر وكلتني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كقبولها التاء وكونها على ثلثة احرف
فلا يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يكثر ورود اللام على هذا التقدير بل لازم
لها اما في الغالب فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما في الاكثر فلطرو البس ولان كثيرا من الافعال لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند
الاهمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على
فعل من افعال المبتدا اي الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان
كانت لكبيرة وان تظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التميم اي تميم الدخول

خلافا للكوفيين ائتني الفوله وكون لكنني عن صحبها العميد
ولا يعرف له قائل او نائمة ولا نظر لهم هو قول بان زيادة
اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة فحذفت
ونون لكن لشبهها في عدم التصرف

واجيب عن الضعف بانه احيلا ولكن انني فحذفت حركة
الهمزة الى النون وحذفت ثم ادغمت النون في النون
كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون
سورة

اولا
وعوضت من القلب العميد على النون
الضعف
اي الفراق
العميد الكسور الضعيف

سو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ
وقد لا يكون نحو جاءنى زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن
العمل لزوجها عن المشابهة واشتبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجوبت
بمرادها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ايجاب عليه وفى بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من ان
انهما يجوز ان اعمالهما ايضا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا
اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو ووى لما العطف
الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخيرة اظهر وليت
للتمنى اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود يوما والا جاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعطوف نباء عن ان
ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما الى اتمناه قائما كائنا على صفة القيام
فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى
بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر ما ليتها ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول معناه اى ليتها ايام
الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من
الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى ثبتت كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
سو الاول وشذ ابو بكر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية واشد
السيرافى ذلك وداع دعا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب
واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الكناية كذا قال المصنف فى شرحه
يعنى انه واقع مجورا فى موضع آخر فاشار عن حكاه عما كان عليه او كان يعلم
انه

آخره فاخبره بما فعل الشبيه

ذلك الرجل بل المعوار بالباء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلثة بالباء والعجب
من المصنف بما ذكر من الثانى وبين ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى الثانى بعد ما يوهم بوجود الواو بها وحكم
بشذوذه الحروف العاطفة فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم الى المغيرة منها
وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان مما قبلها كما ذهب جعفلا خوا الى ان بل
التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو ويسمى بها لان
ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح والامام فخر
فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاول ليجمع اعم
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان الحكم
لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او وانما يكون اذا اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد
وعمرو او قبله او بعده او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو يجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اى لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير
مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة
بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المصيدة للمهلة ومعطوفها اى الجزء
بحسب الاضافة فضلاته وضمها جزء قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف
من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او
ضعفا فيه اى ليدل عليها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه

ومما يجب التنبيه عليه ان الواو وان كانت لمطلق الجمع فى الاصل فقد تستعمل
فى معنى الترتيب كما فى قوله تعالى واسجدى واركعى مع الراكعين وقوله
تعالى ربنا اغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار وقوله تعالى
ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان
يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم وقوله تعالى ان ربكم الله
الذى خلق السموات والارض فى ستة ايام ثم استوى على العرش يدبر الامر
ما من شفيع الا من بعد اذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه افلا تذكرون وقوله
تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة الا تخافوا
ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التى كنتم توعدون وقوله تعالى ان الذين قالوا
ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون اولئك اصحاب الجنة
خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون وقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة الا تخافوا ولا تحزنوا وابشروا بالجنة
التى كنتم توعدون نحن اولياؤكم فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ولكم فيها
ما تشتهى انفسكم ولكم فيها ما تدعون نزلا من غفور رحيم وقوله تعالى
ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
اولئك اصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون وقوله تعالى
ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة الا تخافوا
ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التى كنتم توعدون نحن اولياؤكم فى الحياة
الدنيا وفى الآخرة ولكم فيها ما تشتهى انفسكم ولكم فيها ما تدعون
نزلا من غفور رحيم وقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون اولئك اصحاب الجنة خالدين فيها جزاء
بما كانوا يعملون وقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
تتنزل عليهم الملائكة الا تخافوا ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التى كنتم
توعدون نحن اولياؤكم فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ولكم فيها ما

غير و فصيح لان يجيل غاية و انتهاء للفعل المتعلق بالكل و دل انتهاء الفعل الى
على شموله لجميع اجزاء الكل اليه نحو مات الناس حتى الانبياء و قدم الحاج حتى
المشاة و الفرق بين ثم و حتى بعد تشتركان في افادة الترتيب مع المهلة من
وجه بين احدى الشرائط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه و لا يشترط
ذلك في ثم و ثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم اما في نحو سب الحاج بعضهم في
زيد ثم عمرو في حتى نحو سب الناس حتى الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق اللعن
اولا بغير الانبياء و يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء و ان كان سوء الانبياء بحسب
الخارج في اثناء سائر الناس و هكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم
ركبان الحاج على رجالتهم و ان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك و يمكن
هذا ان يقال قدم الحاج حتى المشاة و اعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
الليل و لذلك استعملت حتى الجارة في المغيين جميعا الا انه لم يثبت في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة الاستعمال فيكون العاطف نحو لزم
عند هم على الجارة و اذا كانت محمولة عليها لم يستعملوا بالغ مغيبها جميعا ليبقى
للاصل على الفرع بيانه و انما استعملوا بالغ اظهر مغيبها و يكون مدخولها جزءا
لان الحتى و الابتداء في تحقق الحكم اعرق في التعقل و اكثر في الوجود من الحتى و التجاوز
هكذا في بعض الشروح و من هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه و عدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما
ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي و اوو اما واما بين بين الاذن
الشائعة لاحد الامرين اى لتلك الدلالة على احد الامرين او الامور حال كونه ذلك
الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم و لا يتوهم ان او في مثل و لا تطع منهم اثما او
كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما سوا الاصل فيها و العموم

مستفاد

مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او و ام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اى غير مستغنية بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
و المستوى الآخر هي الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب و من ثمة اى لاجل ان ام المتصلة يليها
احد المستويين و الا فالهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز ان يركب رايت زيدا ام
عمرا فان للمستويين فيه زيد و عمرو واحدهما و ان و لم يكن الا خوف من الهمزة
هذا ما اختاره المصنف و المنقول عن سيبويه ان هذا جايز حسن فصيح و ازيد ان يقال
ام عمرا احسن و افصح و قد يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا و ان لم يكن
احسن و افصح و قد ذكر الشريف انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على
المصنف و عليه خط هكذا يليها احد المستويين و الاخرى الهمزة على الاصح و من ثم
ضعف ارايت زيدا ام عمرا و لا يخفى ان الحكم بضعفه يستدعي النظر عن مرتبة الافصحية الى
الفصيح غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا و بالجملة فكلام المص
بهذا لا يخلو من اضطراب و الحق ما نقل عن سيبويه و ايضا من ثمة اى من اجل ان ام المتصلة
جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون
نعم اولا لانها لا يفيد ان التعيين بخلاف او و اما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو و اجاءك احد الرجلين زيد و اما عمرو فانه يصح جوابهما بلا و نعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما على التعيين جاءك اولا و قد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فالتي اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على
شرطين لصحة وقوع المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكمان آخر و جعلها الاشارة
اشارة الى كل هو ضعيف الى شرط آخر لا حاجة من سيبويه و لو اقتصر على قوله و من ثمة لم يحتج في اول الكلام
و عطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز و تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف
و النشر لكان اخصر و احسن كما لا يخفى و ام المنقطعة تجيء في الاضراب عن الاول
و مثل الهمزة لتضمنها في الثاني و الواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى

كما فطنه صاحب المتوسط حيث قال اه و من اجل ان ام المتصلة يليها الا في نحو الاول و في الثاني ان و من اجل ان الطلب يجيء لاحد الامرين الذين علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب بالتعيين لا بلا او نعم

ان القطيعة التي اراها لا بل هي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بل اعرضت عن
هذه الاخبار مشكلة فانها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة ام
بل اهي شاة وانما استفهام فكما تقول ازيد عندك ام عندك عمرو او بل اعندك
عمرو وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما الواو
فقبل المعطوف عليه مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بأما يلزم
ان يصدر المعطوف عليه اولا بأما ثم يعطف عليه المعطوف بأما نحو جاءني اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جايز فيه مع او بغير او عطف شيء على
اخر بأو ويجوز ان يصدر المعطوف عليه بأما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو
جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والام تقع
قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم
ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب من الاول ان اما التي بقية على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها كما بعد
اما الاولى فلكل منها فايدة اولى فلا لغو ولا وبل وعن هذه الحروف الثلثة لا حدها
معينا لان نسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وحكم بما قبله لما بعدها نحو بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو او اما بل جاء عمرو وحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم السكوت
عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد وههنا حرف عنه بكلمة بل وقد يعاد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فقيه خلاف وذهب
بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اما جاءني
عمرو والمعطوف في حكم السكوت وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عنا المعطوف عليه

للمعطوف والمعطوف عليه في حكم السكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او الذي منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت العطف المفرد على المفرد في جملة لا تكون لا يجاب ما انتفى عن الاول
فيكون لازمة النفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو بدله وان كانت العطف
الجملة سواء الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد
الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء اما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وحاصل ما يصدر بها الجمل كلها
حتى لا يفضل المخاطب عن شيء ما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا ان زيدا
قايم واما ان زيدا قايم وحا زيد قايم ويدخل حا خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتبين معانيها الا بها نحو هذا وحانا وهذان
وحانان وحؤلاء وحروف النداء يا ايها استعملا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا و
هيا للبعيد والى يفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يكن له تبيان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب يعم المتوسط بين كل البعيد وكل القرب
وحروف الايجاب نعم وبلى والى بكسر الهمزة وسكون الياء جل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون
المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف بينا وجه تسميتها بحروف الايجاب فنقول معنى نعم
لما سبقها اي محققة لمضمونه لما سبقها ما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد نعم اي
زيد وفي جواب الم يقم زيد نعم اي لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد نعم فنعم بلى في جواب
الستة بكم انبا وربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ما لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي و
قد اشتهر هذا الحرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا او يقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني

تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو
بلى في جواب من قال ما قام زيد او مقرونا به نحو الم يقم زيد فان نقض النفي
الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء
على سبيل الشذوذ التصديق الايجابي كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد والى
اثبات بعد الاستفهام لا عند غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تكون
لتصديق الجزء ايضا وذكر ابن مالك ان اي بعني ثم وهذا مخالف لما ذكره المصنف رح
وبذا نها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي الله
ولا يكون القسم بها الا الرب والله وعمر تقول اي وربي اي والله واي وعمرك لافعلن
وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل واجير وان
للخبر فقد انك زيدا ولم انك اي ما قد اتى اولم يات وقد جاء ان تصديق الدعاء ايضا
نحو قول ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر هل الا لبيب شور هل للمحب شفاء من جوى
حبهن ان اللقاء ان نعم اللقاء شفاء للمحب فجيء بها في مذين الموضعين خلافا لما ذكره
المصنف من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة اعلم ان حروف الزيادة انما سميت حروف زيادة لانها
تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها
انما لاق بها لانها اصلا فان كانها فائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبرها وليس واما الفائدة اللفظية فهي
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او اللام سببا مهيأ لاستفادة
وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لكثر ذلك
بحيث ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وان وان تحققتا
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تارة او مع ما النافية كثيرا لنافية
النفي نحو ما ان رايت زيدا وقلت ان زيادتها او زيادة ان مع ما للمصدرية نحو
انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد

ف

اوله
ويوم توافينا بوجه مقسم
ان يوم تاتينا فيه تكرمنا بوجه حسن كقولك تاتي
الامير فتقول ان اكرمتني اكرمتك

قلت وان بفتح الهمزة وسكون النون تارة مع ما كقولك ان جاءني البشر اكرمته وتارة
بدونها بوجود القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيادتها مع اللو
نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما يزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تسمعني اسمعك ومع ايّ نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو ان ما ترني سمن
البشر احد احال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط او مع بعض ادوات
اذ نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وما خطبكم اعرفوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضب من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت وقيل ما ينسبها طلبا لكثرة والجر وربما ابدل منها ولا اي كلمة لازمة او مع الواو
العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتارة او مع ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت
زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد وانت حل والسر
في زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن القسم فيترك ذكره في صورة نفي
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع بسير لا حور سرى وما شعر اي ع بسير
حور الحور الهالكة جمع حائر اي مالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها وفا التفسير اي مني
تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان وي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول
متقرر المنظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول فهي لا تقع في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول هو في معناه
كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه
شيئا وهو جواب ان ايت تفسير للمفعول المقدر في كتبت وقولهم ما قلت لهم

بيان تقرر المتقرر

الا اما مرتني بان اعبد والله قوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول
وليس تفسيرا للباء في قوله بما امرتني لانه مفعول لصيح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اذا وحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لقوله
لا وحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية غير
فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قولك حتى وضعت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء
وسكونها ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية اما
عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كانت قليلا كما وقع
في فصيح البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها
وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرا نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو
اعجبني ان زيدا ابوك اي ابوة زيد فان تقدر قد ايكون نحو اعجبني ان تذاري زيدا اي كونه زيدا
حروف التخصيص بلا والا شددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع
الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وليليها الفعل وفي
بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو اهلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها
في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي
الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه يترك في الماضي شيئا يمكن مداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات عوض التوبيخ والتقريع قد
سميت بهما لتجنبها لهما فان هذه اذا دخلت على الماضي والمضارع فلابد فيهما من
معنى التحقق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي البث التقريع
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلوة

الصلوة فضيلها اوان ثلثة معان بجميعه التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
للجزاء عن ناصب او جازم وهو حرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب
اي التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق بجزاء عن مع التقليل نحو قد
نرى قلبك وجهك فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد تقرر
بيت سبا بهمزة او فا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما هو جزء جملة لانهما
على احد انواع الكلام كما مر وقد طلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة قد تدخل
على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في
قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان ركبت فعلا في حيز ما تركت عهودا بابها وحينئذ الى آخر الكلام وعافيته وان لم تره
في حيز هما لتساويهما في الاسمية والفعلية اكثر التصرف فيها باعتبار كونها في
مواضع استعمالها الاكثر من التصرف ففي هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الكلام
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا او سواد ابوك
باستعمال الهمزة لاثبات بادخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضرب زيدا وسوء غير مستحسن
ممكن وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد
الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى
فيه انسب والسيوا وتقع بعد ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة
بعد والهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول ايم اذا ما وقع

التفتيش كما في ص ١٥٥ من ١٥٥
١٧٨١
دار الكتب الظاهرية
دار الكتب الظاهرية بدمشق

واقل كان واو من كان بادخال الهمزة عليهما والفا والواو من الحروف العاطفة
بخلاف بل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها ووقع الشرط ان ولو وانما صدر الكلام
لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو على عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك ان اكرمتني اكرمتك في المثال الثاني بعينه مع المثال الاول
يعني ان وقع منك الاكرام في الاستقبال وقع مني اكرامك ايضا فيه وكذلك لو للمضي على انهما
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي وقع
وقع مني ايضا ضرب فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولان متموه لخيرمن متركم
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معنا فان
ان تستعمل لو في الماضي بمعنى ان كان كما هو موضوعه لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت ان في المستقبل نحو لو
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم اعجبتكم بمعنى ان
انتفائهما معا ويكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على ما قيد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم كقولك لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الف ومنتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المصنف رح ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه على المشهور
ولم يدر ان ما ذكره ههنا يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المنع المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فافهم اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم انني طلبا انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولهذا استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فتربط ذلك
الشيء بما بعد النقيضين عنه كقولك لو اباتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فان اذا

استلزم

استلزم الاباءة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وهذا معنى ان ولو الوصليتين
لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قولنا ان احد من المشركين استجارك
ولو اثم لم يكون اي ان استجارك احد ولو يكون اثم واحد واثم مرفوعان بانهما
فاعلان لفعلين محذوفين يفسر هما الظاهر اما احد فظاهر واما اثم فلانه كان ضمير
مستتر اعلى حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي من اجل لزوم الفصل
بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها الكان بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه في محل
المفعول المقدر بعد لو والعامل للغا عليه بوان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل
بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال
لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانا قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد ان
يفسر وان يكون دالة على التحقيق والثبوت مثل ما مر فجئت المقدر جئتك فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا بل كان اشتقاق الفعل من المقدر
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل عنه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر
تقدير وقوع الفعل في موضع الخبر كقولك لو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فيوضع فعل في موضعه واذا تقدم اللام اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح تركيبه مع ظرف زمان واحترز به عن توسط اللام بتقديم غير الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يبعد ان يدخل الشرط فيطابق اذا الشرط الجواب حيث
يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم
ليكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والا ان اي ستمنعني مثال للماضي

لفظا او ان لم نانتي مثال معنى لاكرمنك وان توسط اى القسم بين اداة الشرط واللام
بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جازان يجب القسم وان يلي
الشرط وان يلي القسم ويجب الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جازان يجب الشرط وان يلي
القسم وان يلي الشرط ويجب القسم كقولك انا والله ان تاتني آتك ففي المعنى الاول سدا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم وجواز كليهما شرطا
على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني سدا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ وباعتبار جواز
اعتبار الشرط على ترتيبه وان استثنى والله لا تيتك وانا اورد في سدا المثال الشرط
بصيغة الماضي بخلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى في الشرط في صورة اعتبار
القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم ففي المعنى الاول سدا مثال التقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا شرط على ترتيب اللفظ وعلى
المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالشرط باعتبار الاول على ترتيب
اللفظ وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف
بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فاحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون
الشرط على ترتيب اللفظ يقتضي ان يكون المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل ما امكن
على تقدير تقدم اللفين على شرحا من حيث مثالا هما وتقدير القسم كالملفوظ
اى كالملفوظ به او مقدره كالملفوظ به في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعد المعطوف
وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض فلا يخرجون جوابا للقسم فانه لو كان جوابا للشرط لكان اخرجوا يخرجون بحذف النون اولى به
الا ترى انه قال وكذا قوله تعالى ان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جوابا للشرط يلزم الالتباس
بالغاء لان الجملة الاسمية الواقعة جوابا تجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله
المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاحسنت واما بشر فاحسنت

او ما اجملته في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت كلتاهما في
التنزيل بغير ان يتقدمها اجمال نحو الواقعة في اوائل الكتاب التي كانها لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد
الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان
يابقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ
فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط يقتضي
لزوم الفاء في جوابها وسيبويه الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض منها اى بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جوازا مما في حيزها اى حيز
فائها او حيز اما لان حيز الفاء ابهم حيزيهما سواء كان ذلك لجزاء نحو اما زيد فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما اليوم يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا
اى غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لم يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد
هو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة زيدا منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شئ في زيد منطلق يوم الجمعة بحذف فعل الشرط الذي هو
يكن من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها للملابسة لزم توالي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة زيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة زيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فصار فلما حذف فعل الشرط صار
اما يوم الجمعة زيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل
القائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جوابا
للجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء
بل انضم اليها مانع او هو مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا

زيغ ميل يعني الكلام في سورة آل عمران عند قوله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات

الباء في

قوله فجعل يعني صير المقتضي مفعولين قوله جواز التقديم مفعول اول وقوله خاصية مفعول ثان قدم على الاول وقوله لا يمتنع تقديمه متعلق بخاصية وقوله لاما مفعول ثان اى صير سيبويه جواز التقديم خاصية لا يمتنع تقديمه لاجل اما

لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القابل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لما موجبة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا كخوا اما زيد منطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اثبتم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما مهما يكن زيد منطلق فارتفاع زيد بالابتدا
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد منطلق الى فهو منطلق اثبتم اما مقام
مهما وحذف الفعل الشرط فصار اما زيد منطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل
المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا المنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون
الواسطة بين اما وفي بها منصوبة لظهور المسئلة كونها مرفوعة لكثرتها وفي الرضا
كلا الوجوه والمنع تقول لشخص فلان يهذي فتقول كلا ردعا لك اي ليس
الامر كما تقول والردع بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كلا
كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون
الجملة كقولهم كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حق جاز ان يقال انه اسم
مبني لكون لفظه كلفظه كلا الذي هو حرف والمناسبة معناه لمعناه لانك
تزجر المخاطب عما يقوله تحقيقا لقصده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لانها المتحركة لانها مختصة بالاسم

يهذي كه
بالعين المهملة

تلحق

تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان
او مفعولا لانهم التزموا فتح ما قبلها ساكنة بخلاف تاء الاسم لان
اصل الاسم الاعراب والفعل البناء فجعلت هذه التاء اول الامر يكون هذه علامة
بالحقيقة وبحركة تلك على اعرابها والشبه لانها كالداخل في الاخير بحسب المعنى فان
كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فهي اي التاء تخير بين الحاق
تاء التانيث وعدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الجواز والاصل
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي
جمع المذكر والمؤنث فمثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجهما الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث
لان تانيثه قد يكون معنويا او لفظيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة وغاية
الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضائرة للتالي لزم الاضمار قبل الذكر من
غير فائدة بل بحرف آتي بالدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر ابدال الظاهر
منها والفائدة في تعيينه الابدال مرة بعد اخرى من الكل او يكون للجملة خبر المبتدا
المؤخر والغرض كون الخبر منها والتنوين في الاصل مصدر نونته اي اوقعت نونا
فسمي به نون السكتي اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لتاء المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمي بسببه المصدر حدثا وبوقوع الاصطلاح نون ساكنة
اي بذاتها فلا تقدح بالحركة العارضة مثل عاد الاول ويبتدا بنون
من بعد ولدن ولم يكن واجتنابها فاخوها بقوله يتبع حركة الاخوات اي الكلمة
فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها انما قال يتبع حركة
الاواخر ولم يقل يتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها بها من غير تخلل
شئ وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هي

بين العلمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فتقلب التخفيف لفظا بحذف
التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن زيد ورأيت ابا عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف من الخط
لعدم الاستغناء في تعيين المراد عن قوله هو موصوف او مضاف اليه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو
خبر أخ زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكر الا في حذف عجز تها فانها لا تحذف حينما
كانت للملابسة بصيغة في مثل هذه هند ابنة عامر لئلا يلتبس بصيغة في مثل هذه هند ابنة عامر لئلا يلتبس بصيغة
ساكنة لانها بنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع
غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع او الالف الفاصلة بين نون ضمير
المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر تشبيها لها في هما بنون التثنية
تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو
ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص دخول النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت ان
نون التاكيد في النفي فلا يقال زيدا يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها بالنهي ولزمته اي نون التاكيد في شبت القسم اي في جوابه المثبت
لان القسم محل ان يؤكد فكر هوا ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم
من غير ان يؤكد وهي بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته وفي قوله لزمته اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما ذكر غير لازم بل جائز وكثرت اي
نون التاكيد في مثل لا تفعلن اي في الشرط المؤكد نحو في بانها لما اكدت الاخرى
قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل النون الثانية
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكر نيابة وهو الواو مضموم كيدل على الواو المحذوفة

لالتقاء

لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة كلمة اولى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورا
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او تثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون
المشددة وما قبلها فيما بعد اولك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايبة مفتوح طلبا للخفة فظاهر
ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في
التثنية وجمع المونث اضربان واضربان بمنزلة الاستئناف منه فتقول في المثنى
اضربان باثبات الالف لشبهه بالواحد واضربنان في جمع المونث بحذفها
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولانه خلافها
اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا لكيونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده او بجعله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وعما اي نون النفيلة والخفيفة في غير ما اي في غير التثنية
وجمع المونث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصل يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء وتحريكها بضما وكسرا وعرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
سبعيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا وواحد المونث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة
بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح

ما قبلها نحو اخشون كاضمنها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الباء المفتوح
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل فان لم يكن
اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخشى فكالمتصل اى
فالنون كالكلمة المتصلة ويثنى بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان وارر
واخشيان برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة
اى وبناء اجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين فى مثل ترى كما يقال هل ترياني هذا مثال لغير البارز الذى كالمتصل
لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل ومل ترون فى مثل ترون باسقاط نون الجمع
والحاق نون التاكيد وضم الواو وكسرها فى لم ترو القوم وهذا مثال ما فيه ضمير بارز
يضم لاجل النون وهل ترين فى مثل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس
هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على مثل ترين لا
على ترين اى ومن ثمة عاد قبل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
فى اغزوا واغزون فى اغزوا بحذف الواو المفهوم ما قبلها كما قبل اغزوا القوم
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف بعضها لما وضع
لغير الضمير البارز كالمتصل كاشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى
لالتقاء ساكن اى ان كان المذكور بعد ما وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن فحذف
النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل
عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يذكروها كما ذكروا التنوين
فرقا بينها وانما لم يعكس خطا لمرتبة ما تدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة فى حال الوقف عليها الحاقا
به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل
المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزى فاقلت اغزون واغزين بحذف

كالمتصل وبعضها لما وضع غير
الضمير البارز صح

الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزين
بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجل لان التنوين لازم فى الوصل و
المخففة ليست بلازمة فجعل اللازم منزلة ما بقى اثره على ما
ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب
الفا كقولك فى اضربن اضربا شبيها
بالتنوين فان التنوين اذا انفتح
ما قبلها تقلب الفا واذا انضم
والكسر تحذف نحو اجب
خبيرا واصابني
خبيرو اخشم
فى خبير

وقد وقع الفراغ من تحريره فى اوائل شهر رجب المرجب
فى بلدة سيوس وقت قراءتى هذا الكتاب بالتكميل
بعون الله الجليل سنة ثمان وثلثين والف

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تجعل عاقبة شرورنا شرا وجعل نهاياتنا
نقابصا حقيقة كانت او تقيلة فى مواقف النداء منقلبة بالف واثبات صعود بنيك
على نهج الاستقامة وصل على من كان شفاعته فى فخار اقام الصلاة كافية وقوع
مقرونة باستقام بجاه لا شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة اجتباه
قد استراح من محمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامى وفقه الله سبحانه فى وظائف عبودية للاغراض
عن معالجة الاعواض والاغراض ضحوة السبت تمت الكتاب

لغز

سرينا من ضحى غسقا بليل على فرس تنابكره عشار
وثادث ادنب من ماء وطين وثادت وثاردها غبار
وصدنا من فلاة حماد وحش اكلنا اللحم وانفلت الحمار

ومن يرجو من الدنيا وفاء كمن يرجو من السم شفاء
ومن يرجو من البخل وفاء كمن يرجو من الظلم ضياء

تمت

ان الوفاء من النساء عديم
وصفاهن على الرجال قديم
لاتأمنوا مكر النساء وايدهن
كاد ان الله ان كيدهن عظيم

جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله طلقني طاح وغادر شيلا ونشبا
فقال عليه السلام الشيب للشيب قبعطا ان جيبا

من مكان على
نصرناه من القوم
الذين كذبوا ايانا
اى على القوم الذين كذبوا

ومكان في
فاذا خلقوا من
الارض اى في الارض

ومكان على
ولا تحملوا له بالفور
اى ولا تحملوا له على الفور

ومكان من
هو يقبل التوبة عن
عباده اى من عباده

ومكان عند
اقم الصلوة لدلوك
الشمس اى عند دلوك

مع مكان على
اسلمت مع سليمان
اى على سليمان

ومكان بعد
اطعمهم من جوع
بعد قحط وجوع

ومكان عن
حدث بني فلان
من فلان اى عن

ومكان من
يشرب بها عباد
الله اى يشرب
منها

ومكان بعد
لتركبن طبقا عن
طبق اى طبقا بعد
طبق

على مكان عن
وما من دابة في الارض
الا على الله رزقها اى عن
الله رزقها

ومكان بعد
فان مع العسر يسرا
اى بعد العسر

ومكان الواو
فاجتنبوا الرجس من
الاوثان اى والاوثان

ومكان الباء
يحفظونه من امر الله
اى بامر الله

الباء مكان مع
فسبح بحمد ربك اى مع
حمد ربك

ومكان عن
بعذاب واقع
اى عن عذاب
واقع

عن مكان الباء
ما ينطق عن
الهوى اى بالهوى

ومكان في
من ديارهم لاول
الحشر اى في اول
الحشر

ومكان من
اذا اكتالوا على
الناس اى من الناس

ومكان اللام
ما خلقناهم الا
بالحق اى للحق

اللام مكان الى
بان ربك اوحى لها
اى اوحى اليها

ومكان عند
ولهم علي ذنب اى
عند ذنب

الى مكان مع
الى اموالكم
اى مع

بعد مكان مع
والارض بعد
ذلك دحيها اى
مع ذلك

العوامل جمع عامل لما علمت ان موصوفه اسم فالاسم مذكر لا بعقل فيقال اسم عامل
عاملان اسماء عاملات فان قيل الفعل والحرف ايضا من العامل مع ان الوجه المذكور
لهما غير صالح لهما قلت ان الفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي وهو
الاسم والحرف كما منعلق بالفعل او معنى الفعل
وجار ايضا الى الاسم تامل والله اعلم

كالرحمن فان اللام مع الراء مدغم ومدغم فيه مع انهما حرفان في اللفظ والكتابة
واما ما قيل من ان الرحمن فحاسي في التلفظ ورباعي في الكتابة نظرا الى لفظ
رحمن بدون الالف فليس بشئ لانه لا يوافق المتن مع انه لم يكن فيه
ادغام وكلامنا في الادغام عبد الرحيم

ولو قال المصنف بدل قوله كالرحمن كالاجر لكان سالما من التوهم

ص ويستحب عندنا الابراد بالظهر في الصيف لقوله عليه السلام
اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
ط ويستحب تعجيل المغرب كنا نصلي المغرب مع النبي عليه السلام
فينصرف احدنا وانه ليبصر مواقع نبله وعن ابن عمر رضي الله عنه
انه اتوه حتى سلا نجم فاعتق رقبة ط
لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر

فالحد القطع هو ابانة جزء من الشئ بلفظ فاظ
عند الامام من اللفظ المشترك ان مراد فيه
كقولنا العقار الخمر والغضنفر الاسد لكون
الخمر والاسد عنده اظهر في العقار والغضنفر
والحد الاسدي هو ابانة جزء عن الشئ بلازم له يختص به كقولنا
الانسان ضاحك منتصب القامة عريض الاظفار
فهو ابانة جزء عن البشرة والحد الحقيقي
هيئة الشئ وحقيقته كقولنا بكر الانسان
جسم نام حاس متحرك بالارادة
ناطق نقلته من منار الانوار جامع الاسرار

قيل لم يوجد لهم وقع في التركيب الا وله محل من الاعراب الا يرى ان صاحب لباب
الاعراب عثر انهم قد اختلف في اسماء الافعال فقال بعضهم لا محل لها من الاعراب اصلا
وقال بعضهم محلها الرفع بالابتداء ولم يحتج الى الخبر لقيام فاعلها مقام الخبر في قائم زيد لكن
هذا غير تمام لما قيل من ان المبتدأ مخصص في القسمين انها ليست مبتدأ لما تحققه في شرحه
من ان هذه الاسماء لا يجوز ان يقع مخبرا عنها وليس لمفيد صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام ابو ورخ حسن كلية منه سديد

قال الفاضل الشهير بركلي محمد جلبي في شرحه على مختصر الكافية المسمى بامتحان الاذكياء للامام
البيضاوي رحمهما الله ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد فاعلم لزوم وقد يقدر قد او
في بعض المواضع الاولى لاستلزام الثاني حذف او زيادة انتهى اقول قد خفي على
بعض الناظرين في هذا المقام عطف او في قول الشارح او في بعض المواضع على اي شئ
من الكلام فشق كل وجهه لا تصيب المرام فيها انا ابينه بعون العليم العلام فقوله او في بعض
المواضع معطوف على قد الواقع شرحا باعتبار اخذ من الاخذين فيها ان يحمل قد في
وقد يقدر اما على الظرفية فيكون قد الشرحي نائب فاعل يقدر والمعنى على هذا المنوال
واحيانا يقدر قد واما على الاسمية فيكون قد الشرحي بيانا للنائب فاعل يقدر
وهو الضمير المستكن تحته الراجع الى قد في قوله وقد يقدر والمعنى على هذا النمط لفظ قد يقدر
اي قد فيحتاج الى قيد يستفاد منه التقليل فقد ارتكب في بعض المواضع قلت
ولو قدر رحمه الله مكانه قليلا ونحوه لكان ادل على المراد واتم كما لا يخفى فتامل فحرف
العطف الترديدي وقع بين ان يقال في شرحه وقد يقدر قد وبين ان يقال وقد يقدر
في بعض المواضع والاولى لاستلزام الثاني زيادة لفظ قد في محل الاضمار مع ان تقديمه
على قوله يقدر يفيد الحصر وليس ههنا ذكر كما هو ظاهر وحذف لفظ في بعض المواضع
ايضا فزاد ما لم يلزم فحذف ما لا بد منه ولا يقال فالصواب ان يقال والاولى صواب
لا اولى لانا نقول انه اراد ان الثاني يفيد المرام وان كان بينهما فرق بين من غير كلام

فلينقض تاما لواحد

وكأن محمر الشقيق اذا انصوب او تصعد اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

صفة لمشبه به

ورد احمر اى يميل الى السفل

جوهر اخضر

احيا اصفلن والشوق مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال جمع غول وهو نوع من الجن

اى نصال محددة

كان مثار النقع فوق رؤسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

اى ساقط

نجم

اذا قنع الغبار

ترنا بها شمسا قد شابه زهر الربا فكانما هو معقمر

اى ليل مضيء

فاذا تفوق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال

اى على الناس

ولا زورد يه تزهوا بزرقتها بلزه الرياض على حمر الشقائق

كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت

اى خجل

تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي ثم مثل ماخ الكأس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر استلبت جفوني ام بعثوني

اى ذوراه

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

فرقن ايدر

صبغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في خفاء واد معمى كالليالي الخبي

ادرك دلث

لقوله عليه السلام لا صلوة بعد الفجر الا سجدتين اى ركعتين

لقوله عليه السلام منع عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس
وبعد العصر حتى تغرب

زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهر هاجاريته سيد هاصديقه قادم

باب

تخل عن الدنيا عسى تحصل الاخرى
ومن كان ذا قلب عن الذكر غافل

وفي غير ذكر الله لا تشغل الفكري
فذاكر الذي ينسى واني له الذكرى

غيره

باب

ولو انما بي من جوى وصبابة
على جبل لم يدخل النار كافر

فاعمل لنفسك قبل ان توقف مجتمعا
فالروح والخشوع في العمل

غيره

مضى عمر الصبا لاني انزاح
ولا عيشا يطيب مع الملاح

باب مج الله

ولا في خدمة المولى تعالى
ففيها كل انواع الفلاح

فان الرزق مقسوم
وسوء الظن لا ينفع
فقير كل ذي حرص
غني كل من يقنع

اني بليت بار بع يبتغي
بالبذل قد بعبوا شواكا
ابليس والدنيا ونفسي والهوى
من ذا يجاهدهن فكاكا
يا رب ساعدني بفضلك انني
قد اصبحت لا ارجو الها سواكا

وفي الحديث
وفي الحديث
وفي الحديث